

جامعة القدس - فلسطين

عمادة الدراسات العليا

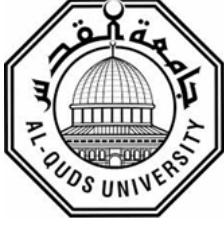
واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة
(1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم

ماهر محمد خليل شراونه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1444 هـ / 2023 م



جامعة القدس-فلسطين

عمادة الدراسات العليا

واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة
(1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم

إعداد

ماهر محمد خليل شراونه

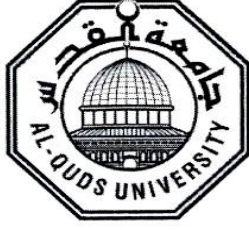
بكالوريوس محاسبة وعلوم مالية-جامعة الخليل-فلسطين

المشرف: د. إياد لافي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة من معهد
التنمية المستدامة/عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس-فلسطين

القدس - فلسطين

1443 هـ / 2022 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948)
والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم

اسم الطالب: ماهر محمد خليل شراونه

الرقم الجامعي: 21920171

المشرف: د. إياد لافي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2023/05/03م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتوافقهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. إياد لافي

2. ممتحناً داخلياً: د. شاهر العالول

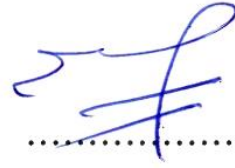
3. ممتحناً خارجياً: د. عبد الوهاب الصباغ

القدس - فلسطين

1444هـ - 2023

إقرار

أقر أنا معد الرسالة انها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير ، وانها نتيجة ابحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة اليه حيثما ورد ،وان هذه الرسالة او اي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.



التوقيع.....

الاسم : ماهر محمد خليل شراونه

التاريخ 15 / 07 / 2023م

الاهداء

الى الشعب الفلسطيني العظيم الذي يعتصر الصخر ليشرب أكسير الصمود وتحدي المستحيل في مواجهة الاضطهاد العنصري الصهيوني وشلال العدوان الامبريالي المتوحش ضد الشعوب ومصيرها في كل ما تصبو إليه من حرية وسيادة ونهضة وحياء.

الى الطبقة العاملة الفلسطينية البطلة التي تتحدى كل صفوف التمييز والظلم وتواصل رفع لواء الكفاح لأجل الحياة الحرة الكريمة في وطن حر وكريم.

الى ابناء العمال وعموم أفراد أسرهم الذين يصبرون ويصابرون متضامنين ومتكافئين ويأكلون لقمة عيشهم مغمسة بعرق المروءة والتضحية والفداء العمالي النبيل.

الى امي الباسلة النبيلة...الى ابي الكريم

الى كل أفراد اسرتي وأهلي والأحباب....الى زوجتي المخلصة العزيزة..

الى مدينة دورا الماجدة الأصيلة...حاضنة روحي والأمل

اهدي هذا العمل الأكاديمي آملاً ان يساهم في رفع سوية الإدراك العلمي والسياسي والقانوني والنقابي وال جماهيري للحقائق المتعلقة بوضع الطبقة العاملة الفلسطينية المجبرة على بيع قوّة عملها للرأسمالية الصهيونية في فلسطين ولأجل صياغة البرنامج والمنهج الفعّال للدفاع عن الحقوق وتحصيلها والصمود بالطريقة الامثل .

الباحث ماهر شراونه

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين خلق اللوح والقلم، وخلق الخلق من عدم، ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير، وحكم وجمل الليل بالنجوم في الظلم....

احمد الله عز وجل أن وفقني في إتمام هذه الدراسة التي أسأل الله أن ينفع بها الشعب الفلسطيني العظيم.

واعترافاً بالفضل لأهله، ومكافأة، ووفاء لمن قدم لي معروفاً كان لزاماً علي أن ابادر بتسجيل شكري لجامعة القدس وعمادة الدراسات العليا كلية التنمية المستدامة وبناء المؤسسات والتنمية البشرية، بعميدها وأساتذتها وعموم القائمين عليها ، كما أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني للدكتور اياد لافي عريقات لتفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة ، ولتوجيهاته المفيدة ، وارشاداته السديدة، فأسأل الله تعالى أن يبارك له في علمه وعمره ووقته وأهله.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان الى استاذي الفاضلين المربيين عضوي لجنة المناقشة على تفضلهما بطيب نفس ورحابة صدر بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وإثرائها بالتوجيهات النافعة ، والإرشادات الصائبة ، فأسأل الله أن يحفظهما ، وان يجزل لهما المثوبة وحسن الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والعرفان للسادة محكمي أداة الدراسة لما بذلوه من جهد ووقت جعله الله في ميزان حسناتكم وبارك في علمهم وعمرهم.

كما أتقدم بخالص شكري الى كل من مدَّ يد العون والمساعدة لي ، واسدى لي النصح والتوجيه

وختاماً لا يسعني الى ان أتقدم بالشكر لكل إنسان فلسطيني محافظ على إرث الوطن وباقي على جمر الصمود....

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم من وجهة نظرهم وكذلك من وجهة نظر وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين، وطبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام (2022-2023) وتكون مجتمع الدراسة من جميع العمال في جنوب الخليل الحاصلين على تصاريح عمل ويعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) وكذلك لأداة المقابلة كان المجتمع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين وبلغ مجتمع الدراسة حسب كتاب من وزارة العمل 4828 عامل.

تكونت عينة الدراسة من (370) عاملاً وعاملة ما نسبته (0.076) من مجتمع الدراسة وكذلك مقابلات مع موظفين في وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الصدفية ، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتحليلها وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها ان هناك درجة من التمييز والظلم والقهر تمارس على العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) وهناك ايضا عزل للعامل ومحاولة استبعاده من واقعه الاجتماعي والوطني بسبب الإجراءات التي تمارس عليه من دولة الاحتلال وكذلك عدم وجود سند له على مستوى وطني من الوزارات المعنية والاتحاد العام لنقابات فلسطين ، وايضا هناك تغير في نظرة العامل للتعليم وأهميته في بناء المستقبل للأولاد وهناك ايضا آثار اجتماعية على الأسرة، وكذلك هناك هدر للقدرات التي يمكن استغلالها في الضفة الغربية ان وجد بديل لعمل العمال اضافة الى ادخارات العمال التي يستغلها الاحتلال والتي تشكل فرصة للتنمية ان وجدت الثقة في السلطة الفلسطينية .

وفي ضوء نتائج الدراسة خرج الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة السعي من اجل تشكيل نقابة عمال قوية من خلال عمل انتخابات حقيقية ممثلة للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة وتشكيل جسم قانوني للمطالبة بحقوق العمال من خلال وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين وكذلك ضرورة تغيير الاعتقاد بعدم وجود سند وداعم لهم في السلطة الفلسطينية وعمل صندوق سيادي للعمال لاستثمار ادخاراتهم بعد تحويلها من قبل دولة الاحتلال في مصلحة خلق البدائل في الضفة للعمال وكذلك ضرورة خلق استراتيجية تقاوم رغبة دولة الاحتلال في إنهاء القضية الفلسطينية من خلال إنهاء اي فرصة للاستثمار داخل الضفة الغربية واستغلال الطاقات العظيمة

والجبارة من عمالنا لزيادة التنمية داخل الكيان الغاصب على حساب هدم اي فرصة للاستثمار في الضفة الغربية .

الكلمات المفتاحية: العمال الفلسطينيين، جنوب الخليل، الاراضي المحتلة عام(1948)، الآثار الاجتماعية.

The reality of the Palestinian workers in the south of Hebron who work in the occupied territories in (1948) and the social effects of their work

Prepared by: Maher Muhammad Khalil Sharawni

Supervised by: Dr. Iyad Lafi

Abstract

This study aimed to know the reality of Palestinian workers in the south of Hebron who work in the occupied territories in (1948) and the social effects of their work from their point of view, as well as from the point of view of the ministry of labor and the general federation of Palestinian trade unions. This study was applied in the second semester of the year (2022-2023). The study population consisted of all workers in South Hebron who obtained work permits and worked in the occupied territories in (1948), as well as the interview was conducted with the ministry of labor and the general federation of Palestinian trade unions, and the study population, according to a letter from the Ministry of labor reached (4828) workers

The sample of the study consisted of (370) male and female workers, a percentage of (0.0766) from the study population, as well as interviews with employees in the ministry of labor and the general federation of Palestinian trade unions. The sample was chosen randomly, where the researcher used the descriptive approach to describe and analyze the phenomenon.

The researcher used two tools to collect data, namely the questionnaire and the interview. The questionnaire consisted of (61) items distributed over five fields, namely (workers' reality, social reality, social impact, obstacles, challenges), and the interview consisted of three fields (legal support, investing workers' savings, limiting of the negative aspects of the work of Palestinian workers in the occupied territories). The tool was presented to a group of arbitrators to ensure its validity, and reliability was calculated using Cronbach alpha (0.75).

The results of the study showed that there is a degree of discrimination, injustice and oppression practiced on Palestinian workers who work in the occupied territories in (1948), and there is also isolation of the worker and an attempt to exclude him from his social and national reality because of the procedures practiced on him by the occupying state, as well

as the lack of support for him on A national level from the concerned ministries and the General Federation of Palestinian Trade Unions, and there is also a change in the worker's view of education and its importance in building the future of his children, and there are also social effects on the family, as well as there is a waste of capabilities that can be exploited in the West Bank if there is an alternative to workers' work, in addition to workers' savings Which is exploited by the occupation, which constitutes an opportunity for development, if there is confidence in the Palestinian Authority.

In the light of the results of the study, the researcher came out with a set of recommendations, the most important of which are: striving to form a strong trade union through holding real elections that are representative of Palestinian workers working in the occupied territories, and forming a legal body to demand workers' rights through the Ministry of Labor and the General Federation of Palestinian Trade Unions, as well as the need to change Believing that there is no support for him in the Palestinian Authority and the work of a sovereign fund for workers to invest their savings after being transferred by the occupying state in the interest of creating alternatives in the West Bank for workers, as well as the need to create a strategy that resists the desire of the occupying state to end the Palestinian cause by ending any opportunity to invest in the West Bank and exploit The great and mighty energies of our workers to increase development within the usurping entity at the expense of demolishing any opportunity for investment in the West Bank.

Keywords: Palestinian Workers, South Hebron, Occupied Territories in (1948), Social Effects.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر العامل الفلسطيني عنصرا مهما وحيويا من الشعب الفلسطيني ويساهم في عجلة التنمية ويساهم ايضا في التمكين المعيشي لأسرته في الضفة الغربية ويشكل العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) نسبة كبيرة ومتزايدة من مجموع العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية حيث يشكلون 22.5% من عدد القوة العاملة (مركز الاحصاء الفلسطيني، 2022) ويساهمون ب 16% من إجمالي الدخل القومي (ماس، 2022) لكن رغم ذلك تعاني هذه الفئة المهمشة من جور الاحتلال وسياسية التمييز وعدم المساواة التي يتعرضون لها اثناء وقبل عملهم داخل الاراضي المحتلة (منظمة العمل الدولية، 2022).

اضافه الى ما يعانيه العامل على الصعيد الداخلي من تهيمش على الصعيد الاجتماعي فالعامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة عام 1948 تمارس عليه شتى انواع القهر والظلم والتمييز من الجانب المشغل وهو دولة الاحتلال وذلك من خلال آلية الحصول على تصريح عمل و تكلفة الحصول التصريح وآلية الحفاظ عليه ونوعية العمل وآلية الوصول اليه والاجور والتعويضات من المشغل وتحكم سيطرة الاحتلال بالعمل وهضم حقوقه وابتزازه في قوت اولاده وكذلك هناك تحديات كثيرة تواجهه ومن اهمها الحرمان من العمل بسبب اغلاق المعابر او الغاء تصريح العمل وعدم وجود بديل في الضفة الغربية وما يشكله هذا الخطر على العامل واسرته في ظل التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال الاجباري (الدجاني، 1980).

بالتزامن مع تهيمش واضح من قبل السلطة الفلسطينية للعامل الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام (1948) على مستوى الخدمات والدعم وخلق البديل للعامل في ظل سيطرة الرواتب على غالبية

الموازنة للسلطة في حين عمدت دولة الاحتلال على اصدار قرار (2174، 2016) الذي ينص على زيادة اعداد العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية لما لذلك اثر إيجابي على التنمية والاقتصاد لدولة الاحتلال بسبب نسبة البطالة العالية في الضفة وتدني تكلفة تشغيلهم مقارنة مع رعايا دولة الاحتلال وكذلك استغلالهم في الاعمال الخطرة والشاقة خاصة قطاع البناء والزراعة والصناعة (Workers Hotline, 2022).

وهناك اهداف اخرى سياسية واجتماعية حيث تسلخ هذه الفئة من المجتمع الفلسطيني عن دورها في تنمية الضفة الغربية وكذلك يقتل دورهم في مناحي اخرى للحياة منها الاجتماعية والسياسية بسبب خوفهم من فقدان عملهم وقوت أولادهم بسبب سياسات التمييز وعدم المساواة في ظروف عملهم وقفا للمواثيق الدولية (اتفاقية جنيف، 1949) وكذلك الخطر على أسرة العامل الذي يعمل في الاراضي المحتلة عام (1948) في حال فقدانه لعمله يحرم اسرته من أبسط متطلبات الحياة كتوفير الاكل والتعليم والعناية الصحية والمسكن اللائق وايضا اذا عمل في الاراضي المحتلة هو عرضة للتمييز و الخطر بسبب الحواجز وممارسات الاحتلال والابتزاز الامني له ويؤثر غيابة المستمر وساعات العمل الطويلة والاعمال الخطرة على العناية بالأسرة والابناء وعلى حياته (Garbett, 2020).

إضافة الى الاستبعاد الاجتماعي لدور العمال وهي محصلة ممارسات تعمل على إقصاء وتهميش دور العمال داخل المجتمع طبقا لاعتبارات تقررها المنظومة السائدة وهم الاحتلال والسلطة الفلسطينية من خلال حرمان كثير منهم من المشاركة في المرافق الاجتماعية وليس بالضرورة ان يكون الحرمان متصل بالفقر والمال بل هو مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تفرز شخص غير مندمج في مجتمعه ومن اهم تلك الممارسات استبعاد النشاط السياسي الممنوع من دولة الاحتلال للعمال كشرط لتصريح العمل وكذلك حرمان العامل من نقابة عمال منتخبة لخوف السلطة من المطالبة بحقوق

للعمال وكذلك عدم تلقي الخدمات بشكل مساوي للأخرين وكذلك سلبيات العمل في الاراضي المحتلة التي تؤثر بشكل مباشر على عجلة التنمية في الضفة الغربية (ماس، 2021).

ومن هنا جاءت الحاجة إلى هذه الدراسة التي تدرس واقع العمال الفلسطينيين جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم وهذه الدراسة تهدف الى فهم الواقع الذي يعيشه العمال الفلسطينيين و التحديات التي تواجههم بشكل عام وكذلك المعوقات وآثارها الاجتماعية التي لها أثر تنموي فالإنسان الفلسطيني جوهر عملية التنمية ولعمل العامل الفلسطيني في الاراضي المحتلة ايجابيات تتركز في التمكين المعيشي لأسرته ومساهمته في إجمالي الدخل المحلي وكذلك فرصة ضائعة وخطيرة تتمثل في زيادة دخل دولة الاحتلال وحرماننا منها لعجز دولتنا عن استغلال هذه القوة العاملة وآثار اجتماعية تنعكس على الدور التنموي عندنا وهذا سببه الاحتلال وكذلك تهيش العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يعملون في الاراضي المحتلة 1948م اخر 30 عام بشكل كبير بعد اتفاقيه أوصلو حيث اصبح العامل الفلسطيني بحاجة الى تصريح عمل وسيطرت دولة الاحتلال على جميع الموارد الاقتصادية وخاصة الارض والمياه بشكل اكبر لمنع أي فرصة للاستثمار والتنمية التي من شأنها خلق فرص للعمال داخل الضفة الغربية (بو هزاع ، 2018) وحرمان الفلسطينيين من أي فرصة للانفكاك عن الارتباط الاجباري لدولة الاحتلال اضافة الى استغلال 31 الف عامل للعمل داخل المستوطنات في الضفة الغربية (عطية وآخرون ، 2020) وهذا سيحدث آثار اجتماعية و اقتصادية وسياسية على كل الاصعدة ويخلق من المجتمع الفلسطيني خاصة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة طبقة مغيبة قصريا ومستعبدة بشكل جذري لدولة الاحتلال (ابو جامع، 2007) اضع الى ذلك استغلال دولة الاحتلال ادخارات العمال الفلسطينيين في الاستثمار داخل الاراضي المحتلة وحديثا صدر قرار من سلطة السكان والهجرة لدولة الاحتلال يعطي هذه الادخارات الى شركة صهيونية اسمها (عميتيم) وستقوم

بتشغيل والاستثمار بهذه الاموال والادخارات(سلطة السكان والهجرة الصهيونية) بسبب عجز السلطة الفلسطينية عن استغلالها بسبب تفرد دولة الاحتلال وازمة عدم الثقة بين العمال الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية وهذا معيق لعجلة التنمية ، والأخطر من كل هذا تنامي وزيادة عدد العاملات الفلسطينيات في الاراضي المحتلة عام (1948) بسبب الفقر والبطالة اللواتي يعملن في مجال الزراعة والخدمات و أهمها تنظيف المنازل ومجال الصناعة تحت ظروف يديرها الاحتلال وما ستنتج هذه الفئة المقهورة والمظلومة من نتائج سلبية على المجتمع الفلسطيني وهذه حالة تستحق الوقوف كثيرا عندها لان الشعب الفلسطيني لا زال تحت الاحتلال الظالم والذي يبذل كل الجهود لصهر المجتمع الفلسطيني لخدمة هذا الاحتلال الظالم للبشر والحجر ومنعه من اجراء أي عملية للتنمية في الضفة الغربية بشتى الوسائل واهمها استغلال الموارد البشرية الفلسطينية في مصلحته.

2.1 مشكلة الدراسة

العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948) من الضفة الغربية يشكلون جزء كبير من القوة العاملة الفلسطينية وكان عددهم في حزيران (173400) وايضا هم يشكلون داعم اساسي لأسره و للشعب الفلسطيني من خلال مساهمتهم في الإنفاق على أسرهم ورعايتها ، وكذلك تساهم تعويضاتهم بحوالي 3.8 مليار دولار(ماس، 2022) وبما ان الانسان جوهر التنمية هناك آثار اجتماعية لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة نود ان نتعرف عليها بعد دراسات المعيقات والتحديات التي تواجه العمال ومن هنا برزت مشكلة الدراسة التي تتلخص دراسة واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم.

ما واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم.

3.1 أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الاجابة على الاسئلة التالية:

1- ما واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) من

حيث آلية الحصول على تصريح عمل والوصول الى العمل والرجوع منه والتعرض للعنف والاذى

الجسدي والنفسي وعدالة ومساوات الأجر والواقع القانوني والرغبة في العمل ؟

2- ما هو الوضع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة من حيث واقع التعليم والصحة

والاحساس بالعدالة والمسكن الصحي والعمل اللائق ؟

3- ما هي الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي

المحتلة عام (1948) من حيث الاثر على الاسرة والمشاركة الاجتماعية؟

4- ما هي المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي

المحتلة عام (1948)؟

5- ما هي التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي

المحتلة عام (1948)؟

4.1 فرضية الدراسة

للإجابة على الفروقات في إجابات المبحوثين تم تحويله الى فرضية صفرية وهي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات المبحوثين عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في

المتوسطات الحسابية لدراسة واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي

المحتلة عام(1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم من وجهة نظرهم تعزى للمتغيرات الجنس ومستوى التعليم والعمر وقطاع العمل ومستوى الاجور ، عدد افراد الأسرة، مدى مناسبة العمل، سنوات الخبرة.

5.1 أهمية الدراسة

الأهمية العلمية هذه الدراسة تأتي تنمة لدراسات سابقة اهتمت بالعمال الفلسطينيين لكن هذه الدراسة تختص بفهم واقع العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) والاثار الاجتماعي المترتب عن عملهم وادراك واقع العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 له اهمية علمية وتنموية يمكن البحث فيها واستكمال دراسات مشابهه اكثر عمقا وتنوع خاصة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل اكثر تفصيل ويمكن لمخرجات هذه الدراسة ان تكون اضاءة لواقع العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وتحفز مؤسسات الدولة لعمل ما يجب ان يعمل لزيادة استغلال هذه الفئة المهمة وتحسين ظروفها الاجتماعية.

الأهمية العملية هذه الدراسة ستمكننا من معرفة واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم ومن خلال ذلك ستتوضح آلية التعامل مع هذه الطبقة المهمة في المجتمع من ناحية تنموية واقتصادية واجتماعية.

6.1 مبررات الدراسة

العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يشكلون نسبة كبيرة ومنتزيدة من مجموع القوة العاملة في المدينة ويشكلون جزء مهم من الدخل القومي ويساعدون أسرهم على التمكين المعيشي رغم ذلك هناك حاجة لدراسة واقعهم والتحديات التي تواجههم والآثار

الاجتماعية المترتبة عن عملهم خاصة بعد ما قام الاحتلال بإصدار قانون رقم 2174 المتعلق بزيادة حجم العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وهذا له دلالات كبيرة على المستوى الاجتماعي والتموي الفلسطيني وعلى مدينة دورا بشكل خاص وأصبح من الضروري دراسة واقع العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) بأبعاد مختلفة لما في ذلك من دوافع وطنية وتنمية اجتماعية ترتبط بالشعب الفلسطيني.

7.1 اهداف الدراسة

1. التعرف على واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)
2. التعرف على الوضع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة من حيث التعليم و الصحة والشعور بالعدالة، العمل اللائق؟
3. التعرف على الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في مدينة دورا في الاراضي المحتلة عام (1948) من حيث الاثر على الاسرة والمشاركة الاجتماعية؟
4. التعرف المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في مدينة دورا وقراها الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).
5. التعرف على التحديات التي تواجهه العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في الاراضي المحتلة عام (1948)
6. التعرف على الفروق في إجابات المبحوثين في المتوسطات الحسابية للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) في كل من متغيرات الدراسة (الجنس ومستوى التعليم والعمر وقطاع العمل ومستوى الاجور، عدد أفراد الأسرة، سنوات الخبرة، مناسبة العمل وملائمته)

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمنية: اقتصرت هذه الدراسة على دراسة واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم في عام 2023 شهر نيسان.

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على دراسة واقع العمال الفلسطينيين في منطقة جنوب الخليل وتشمل مدينة دورا وقراها وقرية السموع والظاهرية ومخيم الفوار الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم.

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على دراسة بعض جوانب واقع العمال الفلسطينيين في مدينة دورا وقراها الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) وكذلك دراسة بعض التحديات التي تواجههم وجزء من الآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم وعلاقته بالتنمية المستدامة في منطقة جنوب الخليل التي تعتبر خلية من الوطن وما ينطبق عليها يشابه الى حد كبير الخلايا الأخرى للوطن.

الحدود البشرية : اقتصرت هذه الدراسة على دراسة واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الحاصلين على تصريح منظم وعددهم حسب كتاب من وزارة العمل فرع الجنوب (4828) عامل ولا يشمل هذا العدد العمال الحاصلين على تصريح مخابرات أو بحث عن عمل والعمال بدون تصريح وكذلك التصاريح الخاصة .

9.1 مصطلحات الدراسة

العامل: كل شخص طبيعي يؤدي عملاً لدى صاحب العمل لقاء أجر ويكون أثناء أدائه العمل تحت إدارته وإشرافه (قانون العمل، 2000).

العمل: كل ما يبذله العامل من جهد ذهني أو جسماني لقاء أجر سواء كان هذا العمل دائماً أو عرضياً أو موسمياً (قانون العمل، 2000).

صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري أو من ينوب عنه يستخدم شخصاً أو أكثر لقاء أجر (قانون العمل، 2000).

المنشأة: المكان الذي يؤدي به العمال أعمالهم (قانون العمل، 2000).

العامل المهاجر: حسب الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم (158) لعام (1990) م هو الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها.

عامل الحدود: هو العامل المهاجر الذي يحتفظ بمحل إقامته المعتاد في دولة مجاورة ويعود إليه عادة كل يوم أو على الأقل مرة في الأسبوع (الاتفاقية الدولية لحماية جميع حقوق العمال، 1990).

ويعرف الباحث العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام (1948) اجرائياً بأنه: هو كل شخص طبيعي يؤدي عملاً داخل الأراضي المحتلة عام (1948) لدى صاحب عمل سواء كان صاحب العمل فلسطينياً الجنسية (مقاول بالباطن) أو يحمل الجنسية الإسرائيلية لقاء أجر ويكون أثناء أدائه للعمل تحت إدارته وإشرافه وتحت سيطرة وشروط الاحتلال الصهيوني ويعود إلى محل إقامته في الضفة الغربية أو قطاع غزة كل يوم أو أسبوع أو أكثر.

الاستبعاد الاجتماعي: الممارسات التمييزية في سياق التنمية البشرية، حيث اتخذ الاستبعاد الاجتماعي عزل مجموعة من الناس في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، وهذه

العزلة الاجتماعية التي توفر قاعدة بالشعور بالتفوق والدونية بين افراد المجتمع الواحد، وهو يشير الى

نظام الهيمنة والحرمان وكافة العمليات التي تؤدي الى الظلم والاستغلال (حسن، 2015)

وحسب تعريف مدير معهد الاستبعاد الاجتماعي في الولايات المتحدة (Todman) هي العمليات التي

يتم حظر الأفراد والجماعات والمجتمعات بأسرها بشكل منهجي من الحقوق والفرص والموارد (مثل

السكن والعمل ، الرعاية الصحية ، والمشاركة المدنية ، والمشاركة الديمقراطية والإجراءات القانونية

الواجبة ، التي عادة ما تكون متاحة لأفراد المجتمع الأمريكي فهي مفتاح لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

والاستبعاد الاجتماعي حسب تفسير المفوضية الأوروبية هو العوامل المتغيرة الناجمة عن استبعاد

الأفراد من الممارسات الطبيعية لحقوق المجتمع الحديث ، والتي تشمل الفقر وعدم كفاية الحقوق في

السكن والتعليم والصحة والحصول على الخدمات ، والتمييز او التفرقة العنصرية ؛ ويشدد على نقاط

الضعف في البنية الأساسية الاجتماعية كما يؤثر على الأفراد والجماعات ، ولا سيما في المناطق

الحضرية والريفية.

ويعرف الباحث الاستبعاد الاجتماعي للعمال الفلسطينيين إجرائياً بأنه : هي تلك الممارسات التمييزية

التي تقوم بها دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية تجاه العمال وتقوم بعزلهم في المجالات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية وحرمانهم من حقوقهم الأساسية (مثل الحقوق السياسية

والنقابية ، فرص العمل ، الرعاية الصحية ، والسكن والتعليم، والحصول على الخدمات والفرص

والموارد كحرمانهم من الاستثمار والارض وحرية الحركة).

المعوقات لغة:(قاموس الجديد) عاق يعوق عوقا اي صرفه وثبطه وأخره عنه ، وفي لسان العرب لابن

منظور وعاقه عن الشيء يعوقه عوقا اي صرفه وحبسه.

وعرفها(روبرت ميرتون) هي النتائج التي يمكن ملاحظتها والتي تحد من النسق الاجتماعي او توافقه كما تتضمن ضعف وتوتر في المستوى البنائي وتعرف ايضا بأنها العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية وتحول دون تحقيق الاهداف التي يسعى اليها التنظيم ويعرف الباحث معوقات العمل اجرائياً بأنها: هي تلك الانحرافات التي تواجه العمال الفلسطينيين اثناء ممارسة عملهم في الاراضي المحتلة عام(1948) والتي تحول دون حصولهم على الحقوق العمالية و بيئة عمل سليمة وتمنعهم من التفكير بحرية بفرص اخرى ضمن امكانياتهم.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد

سيقوم الباحث في الفصل الثاني بعد مراجعة الأدبيات السابقة والمواضيع ذات الصلة بمشكلة الدراسة بكتابة بعض المواضيع المتعلقة بواقع العمال الفلسطينيين من عدة نواحي وكذلك بيئة العمل وواقع العمال الاجتماعي والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم كالاستبعاد الاجتماعي والاثر على الأسرة والمعوقات التي تواجههم والتحديات وتوضيح بعض سلبيات وإيجابيات العمل في الأراضي المحتلة وكذلك قصص واقعية تعبر عن ما يمر به العامل خلال عمله والدراسات السابقة والتعقيب عليها.

1.1.2 واقع العمال القانوني

واقع العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) الذين يسعون الى لقمة العيش المرة في ظل شروط غير عادلة واستغلالية تهمل مصالحهم وصحتهم وتكاليف عالية واحباط وآلية الوصول الى العمل مهينة وصعبة وساعات عمل طويلة وأجر غير منصف وعمل غير لائق وبديل غير متوفر للقمة العيش المرة وابتزازات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية فالعامل الفلسطيني محاصر بين مطرقة الاحتلال والمشغل والسامسة وبين الحاجة للعمل وسندان البطالة والفقر والتهميش (خط العامل، 2022).

رغم خصوصية العامل الفلسطيني من ناحية الوضع السياسي ووجود الاحتلال واجراءاته الظالمة تجاه عمالنا الا ان القانون والمواثيق الدولية واضحة فيما يخص التعامل مع العامل في ظل وجود الاحتلال. حيث نصت اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب في شهر آب لعام (1949) المادة (39) بضرورة توفير عمل مناسب أو فرصة عمل للأشخاص المحميين الذين فقدوا

عملهم بسبب الحرب ويتمتعون لهذا الغرض بنفس مزايا العمل التي يتمتع بها رعاية الدولة التي يوجدون بها ومن هنا ندرك ان هذا الميثاق يفرض على دولة الاحتلال توفير فرص عمل مناسبة للقوة العاملة الفلسطينية في الاراضي المحتلة دون تمييز يذكر وبمعاملة المثل للعامل الغير فلسطيني في دولة الاحتلال في جميع نواحي العمل(اتفاقية جنيف، 1949).

كذلك نصت المادة (52) "من الاتفاقية بحظر جميع التدابير التي من شأنها ان تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل او تقييد عملهم بقصد حملهم الى العمل في خدمة دولة الاحتلال " وندرك من هذا التشريع انه لا يجوز باي حال من الأحوال قيام دولة الاحتلال بإرغام العامل الفلسطيني على العمل داخل الاراضي المحتلة عام (1948)م من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير امنية واقتصادية واجتماعية تمنع عمله في الضفة الغربية وذلك من اجل استغلال جهده في العمل في الاراضي المحتلة عام (1948)م وهذا الامر اصبح واقع ملموس حيث ان عدد العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام(1948) وصل إلى 182 الف (الاحصاء الفلسطيني، 2022) عامل يعملون بتصريح عمل وكذلك القانون الفلسطيني او قانون السلطة الفلسطينية لعام (2000)م رقم (7) المادة رقم(2) التي نصت بأن " العمل حق لكل مواطن قادر عليه ،تعمل السلطة الوطنية على توفيره على اساس تكافؤ الفرص ودون اي نوع من انواع التمييز " لكن لأسباب عديدة منها سياسات الاحتلال لم تقدر السلطة الفلسطينية على توفير فرص العمل لآلاف العمال الفلسطينيين الراغبين في العمل ومن هنا اصبح العمل في الاراضي المحتلة عام 1948م واقع مفروض على الشعب الفلسطيني (اتفاقية جنيف وآخرون).

وحسب المادة (40) من اتفاقية جنيف عام (1949) لا يجوز لدولة الاحتلال ارغام عمال الضفة الغربية على العمل داخل الاراضي المحتلة الا بكيفية مماثلة لما يتبع مع رعايا دولة الاحتلال وفي

هذه الحالة تكون شروط العمل مطابقة للعمال من رعايا دولة الاحتلال من حيث الأجر وساعات العمل والملبس والتدريب وحق الشكوى وآلية الوصول للعمل وظروف العمل والظروف النفسية والجسدية.

ويرى الباحث في هذا السياق القانوني الدولي لتشغيل العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام (1948) ان دولة الاحتلال لم تلتزم في المعايير الدولية لتشغيل العمال الفلسطينيين وقامت بممارسات وتدابير تعسفية وعنصرية غير عادلة حيث منعت العمل في الأراضي المحتلة من خلال سيطرتها على الضفة الغربية وأجبرت العمال الفلسطينيين على العمل القسري في الأراضي المحتلة ضمن ظروف غير مطابقة للقانون الدولي وكذلك عجزت السلطة الفلسطينية عن خلق بديل للعمال الفلسطينيين في ظل تحكم فاتورة الرواتب في الموازنة وعدم خلق فرص متكاملة ومتكافئة للعمال الفلسطينيين واغفال أمرهم القانوني خاصة في اتفاقية باريس الاقتصادية عام (1994) حيث نصت المادة (37) من الاتفاقية ان السلطة ودولة الاحتلال سيحاولان اعتيادية حركة العمال بينهما في ظل اغفال تام لسيطرة الاحتلال على الضفة الغربية ومخالفة للقانون الدولي ولا يوجد ما ينظم العمل بشكل مباشر من الطرف الفلسطيني وترك العمال الى السماسرة وأعوان الاحتلال، وغياب عقد عمل واضح للعمال الفلسطينيين وكذلك تخلفت دولة الاحتلال عن تحويل اقتطاعات العمال الى السلطة الفلسطينية في ظل عدم وجود ضمان اجتماعي وحديثا قامت دولة الاحتلال بتشغيل هذه المبالغ في شركة (عمتيم) التي تعاقدت معها سلطة السكان والهجرة لدولة الاحتلال متصلة بذلك من تحويل اقتطاعات العمال الى السلطة الفلسطينية كذلك سمحت المادة (48) من اتفاقية باريس بان للعمال الحق في رفع نزاعات وقضايا عمالية في محاكم العمل لدولة الاحتلال دون إشراف للسلطة الفلسطينية وهذا يرفع الغطاء الوطني عن العامل الفلسطيني ويتركه ضحية لهضم حقه خاصة في ظل خوفه من

التسريح من العمل وإلغاء تصريح دخوله الى العمل ، ومن هنا نجد ان العمال الفلسطينيين قانونيا لم لا يطبق عليهم القانون الدولي ولا حسب اتفاقية باريس المجحفة (اتفاقية باريس وآخرون، 1994).

2.1.2 بيئة العمل للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948)

حسب المادة السابعة من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم (158) لعام (1990) بمعاملة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الموجودين في اقليمها او الخاضعين لولايتها دون تمييز من اي نوع سواء كان بسبب الجنس، العنصر، اللون، اللغة، الدين، المعتقد، الرأي السياسي، أو الأصل القومي او العرقي او الوضع الاقتصادي او الملكية او الحالة الزوجية او المولد، او اي حالة اخرى وندرك من خلال نص هذا المادة ان هناك حقوق دولية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) تمكنهم من المطالبة في الحق في العمل دون أي تمييز حسب البنود المذكورة رغم ان الاحتلال لا يلتزم بكثير من هذه الشروط والبنود كما أنه لا يجوز حسب المادة (10) من تلك الاتفاقية ان يعامل العامل الفلسطيني او اي أفراد أسرته للتعذيب او المعاملة القاسية أو الغير إنسانية او المهنية وكذلك لا يجوز حسب المادة (22) خضوع العمال الفلسطينيين لإجراءات طرد جماعية هم وأفراد أسرهم وهذا ما لم تلتزم به دولة الاحتلال خاصة الإجراءات الخاصة بالإغلاقات على العمال بشكل عام او حرمان جزء جغرافي معين في الضفة الغربية بسبب غاية سياسية لدولة الاحتلال من دخول الاراضي المحتلة او الحصول على تصاريح او إلغائها (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين، 1990).

هناك عدة امور تتحكم في بيئة العمل للعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

أولاً: سلطات الاحتلال وهي تمارس شتى انواع القهر والتضييق والاستغلال والتمييز ومن هذه الممارسات:

أ- إجراءات الحصول على تصريح عمل حيث ان سلطات الاحتلال تمارس الكثير من الإجراءات الظالمة بحق العامل الذي يريد الحصول على تصريح عمل حيث يرتبط ذلك بالموافقة الامنية من جهات الامن ويتزامن ذلك مع محاولة ابتزاز العامل في كرامته وانتماءه لوطنه وأهله حيث يجبر البعض على الادلاء بمعلومات او تزويد جهات الامن بمعلومات للحصول على تصريح او يمنع أمنياً من الحصول عليه .

ب- المعابر المهينة حيث يجبر العامل على النهوض الساعة الثالثة او الثانية صباحاً لكي يستطيع الوصول الى عمله في الوقت المناسب بسبب التدافع الكبير على هذه المعابر المصممة لإذلال العامل الفلسطيني والتكيل به جسدياً ونفسياً وهناك حالات إساءة يومية للعمال والنساء تهدف الى إذلال العامل والانتقاص من إنسانيته(عنوان العامل، 2022)

ج- تكاليف الوصول من وإلى المعبر باتجاه العمل وهي تكاليف كثيرة وكبيرة ومرهقة للعامل.

د- سياسة تكميم الافواه حيث يحرم من التصريح كل من يساهم او يشجع او يتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني.

هـ- التكيل والرعب والمضايقات الجسدية والنفسية التي يتعرض لها العمال الفلسطينيين من دولة الاحتلال اثناء عملهم في الاراضي المحتلة(وضع العمال في الاراضي العربية، 2022)

ثانياً السماسرة او الوسطاء

وهم يبتزون العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية مالياً للحصول على تصريح عمل ويأخذون بالمقابل مبالغ تتراوح بين (650- 800) دولار بشكل شهري عن التصريح وهناك ايضاً نوع من السماسرة

يصدر تصاريح احتياجات خاصة بدون حقوق عمالية بنفس المبالغ واغلب السماسرة هم عملاء او يعملون في اجهزة الامن لدولة الاحتلال وإضافة الى الاموال التي يسرقونها من العمال يتم استدراج العمال الفلسطينيين لفخ العمالة والانحراف الوطني من اجل الحصول على التصريح وفي حالات كثيرة يدفع العمال تكلفة التصريح دون العمل به خاصة في حالة الاغلاقات المتكررة والاعیاد.

ثالثا: ارباب العمل أنفسهم

حيث يمارس اصحاب العمل إجراءات مغموسة بالتمييز على مستوى الأجور مقارنة مع العمال من داخل الاراضي المحتلة وكذلك توجيه العمال نحو الاعمال الاكثر خطورة خاصة أعمال البناء والزراعة وعمالة الاطفال والنساء خاصة في مجال الزراعة وتعرضهم للإيذاء الجسدي والنفسي واصابات العمل حيث ان 99.6% من العمال داخل الاراضي المحتلة حسب دراسة جمعية عنوان العامل ان عملهم اثر على صحتهم وكذلك اصابات العمل حيث يتم تحويلها الى الضفة ولا تعالج في الأغلب داخل الاراضي المحتلة، وهضم حق العامل في تعويض نهاية الخدمة من المشغل حيث يساوم عليه مقابل ابقاءه بالعمل او استمرار تصريحه(Workers'Hotline'2022).

رابعا: المجتمع المدني لدولة الاحتلال

حيث يتعرض العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) الى الاعتداءات المتكررة من المستوطنين والمتطرفين واغلب فئات مجتمع دولة الاحتلال جسديا ونفسيا وهناك كثير من الاصابات الجسدية والنفسية جراء هذه الاعتداءات المتكررة واضف اليها اعتداءات الاجهزة الامنية لدولة الاحتلال على العمال اثناء عملهم او اثناء الوصول اليه وهنا ندرك مدى الرعب والخوف الذي يتعرض له العامل الفلسطيني.

خامسا: حاجة الفلسطيني الى العمل

في الاراضي المحتلة عام (1948) في ظل نسب البطالة المرتفعة وعدم وجود فرصة عمل بأجر مناسب داخل الضفة الغربية ووجود حاجة عند دولة الاحتلال لتشغيل مزيد من العمال للاستفادة منهم اقتصاديا وتتمويا حيث يأخذ العامل حوالي ضعف أجره داخل الضفة واضف الى ذلك حاجة العامل الفلسطيني الى العمل بسبب حاجته للتمكين والانفاق على أسرته جعلت منه هدفا سهلا للاحتلال للاستفادة من جهوده واستغلاله بشكل غير عادل مقارنة مع رعايا دولة الاحتلال(وضع العمال في الاراضي العربية وآخرون، 2022).

ويرى الباحث بخصوص بيئة العمل للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948) انها بيئة صعبة وقاسية ومجحفة في حق العمال الفلسطينيين حيث ان دولة الاحتلال تمارس أعمال التنكيل والظلم والابتزاز وعدم المساواة وهي بيئة ضارة للعامل في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأنها تؤثر سلبا على وضعه النفسي والجسدي والمادي والسياسي وتصادر حقه في المطالبة في ابسط حقوقه في ظل غياب المؤسسات الفلسطينية والوطنية عن التدخل او تحسين هذه البيئة .

2.2 الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948) من حيث العمل اللائق والتعليم و الصحة والشعور بالعدالة والرضى عن الذات.

1.2.2. العمل اللائق:

هناك كثير من الحقوق للعامل ومن اهمها الحصول على عمل لائق وهذا يرتبط باحترام العامل لذاته اثناء العمل وتحقيقه لحاجاته وطموحاته ونموه كإنسان ضمن فرص متكاملة ومتكافئة مع الآخرين دومن تمييز وهناك أربعة مبادئ اساسية وجب توفرها في مكان العمل (منظمة العمل الدولية) من اجل ذلك:

أ- الحرية النقابية وحق المفاوضة الجماعية

ب- القضاء على العمل القصري

ج- القضاء على عمالة الاطفال

د- القضاء على أشكال التمييز في العمل والتمييز في العمل وعدم المساواة له نتائج ومخيفة على العامل وتنعكس على الأسرة ونفسية العامل بشكل ظاهر ومخفي وتسبب أمراض اجتماعية ونفسية وتنمية على المدى البعيد والقريب.

2.2.2. التشغيل:

وهنا لا يقصد اي عمل انما العمل الملائم للقدرات الموجودة للإنسان او العامل الفلسطيني وهذه الاعمال او العمل يجب ان يلبي طموح وحاجات الانسان ويحارب الفقر ويضمن المساواة مع الآخرين ومن اهم غايات التشغيل هو وضع حد للفقر والحصول على عمل لائق ومن اهم الاسباب لعدم حصول العامل الفلسطيني على عمل لائق هو:

أ- جنوم الاحتلال والنزاعات والجرائم التي يقوم بها.

ب- انعدام المساواة والتمييز بين العامل الفلسطيني والعمال من رعايا دولة الاحتلال.

ج- العمل غير النظامي والغير خاضع للقانون.

د- تشغيل الشباب والبطالة العالية في الضفة الغربية التي تسبب القبول بأعمال غير لائقة ومحدودية الفرص.

هـ- قلة الاستثمار في الضفة الغربية ومحدودية الفرص.

و- الارتباط القصري للاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال.

ز- البطالة في صفوف الخريجين.

وهذا العمل يجب ان يلبي الحماية الاجتماعية العامل الفلسطيني فالعامل الفلسطيني ليس فرد انما يعمل ويبذل الجهد من اجل اسرة وعائلة وأمل بمستقبل أفضل ويجب أن يحقق العمل ضمان له وهذا ضمن الإعلان العالمي لحقوق الانسان المادة (25) بند (1) ومن اهم البنود للحماية الاجتماعية هي محاربة الفقر وتضمن له الحصول على:

تعويضات عائلية وللبطالة ولإصابات العمل والمرض كذلك توفر له الحماية الصحية وللإعاقة والامومة والورثة والشيخوخة وهذه الحقوق تضمن انسانية الانسان او العامل وتخلق له ظروف انسانية تبني منه واسرته واقع تنموي باعتبار الانسان جوهر عملية التنمية المستدامة.

ويرى الباحث في واقع العمال الفلسطينيين من حيث العمل اللائق الذي يلبي حاجة العمال في الاراضي المحتلة من متطلباته وآماله وحاجاته ويليق بمستواه العلمي والجسدي يواجه الواقع الغير سوي الذي صنع من قبل الانسان سواء المتعلق بالاحتلال وممارساته او المتعلق بالسلطة الفلسطينية فكلاهما قيدوا الروافد التي تسمح بذلك فهناك تقزيم لدور النقابات وخاصة نقابة العمال متزامنة مع حاجة العمال الى العمل، وسلوك دولة الاحتلال اسس لمستوى متدني من حق العمال الفلسطينيين في الحصول على عمل لائق يلبي حاجاتهم الاجتماعية والصحية وهناك تمييز بشكل متجذر ينبع من الثقافة العنصرية لدولة الاحتلال فالواقع كله من صنع الانسان (سيريل، 2012).

3.2.2. العمل وحوكمة السوق:

وهنا تبرز الحاجة للقوانين الناظمة للعمل وهناك أربع مجالات رئيسية وفق (منظمة العمل الدولية الفصل السادس) تضمن فعالية سير العمل ضمن ظروف تضمن السلامة والحقوق العمالية:

أ- تفعيل نظام ادارة العمل وان تتمتع الهيئات والنقابات ووزارة العمل بوضع القوانين وتنفيذها وذلك لضمان سير العمل بصورة حسنة في سوق العمل.

ب-الإصلاحات القانونية الناظمة للعمل وان تكون مواكبة للتغيرات المستمرة في السوق.

ت-التعاون الثلاثي بين أطراف العمل والعمال ممثلين بنقاباتهم والحكومة من تحسين الوضع للعمال

بحوار اجتماعي شامل.

ث-التوصل الى توافق في الآراء وكيفية لمعالجة النزاعات وتسويتها وهذا ينتج من خلال توافق الآراء

في حل النزاعات العمالية.

4.2.2. ظروف العمل:

إن ظروف العمل يجب عليها سؤال جوهري وهو كيف كان يومك في العمل وما هي الظروف التي

كنت تعمل بها وهل انت راض ان عمالك وهل تتعرض للخطر اثناء العمل وهل ساعات العمل طويلة

وهل إجراءات السلامة كافية وهل الأجر الذي تأخذه يكفيك واسرتك لتلبية الحاجات والرعاية الصحية

والأمور الطارئة وهناك ما يبقي من الراتب بعد هذه الامور للاستمتاع والتتزه والادخار ايضا وهل

تمنح ساعات لرعاية اطفالك سواء كان العامل ذكر أو أنثى وهل فرص العمل كافية ومتعددة بحيث

تسمح لنا باختيار عمل لائق ومناسب للقدرات الموجودة هل يسمح للعامل بأخذ اجازة مرضية او

طارئة ، كل تلك الامور مرتبطة مع بعضها لتشكل ظروف العمل السليمة والصحيحة ويضاف اليها

للواقع الفلسطيني هو الشعور بالأمان اثناء الذهاب للعمل وخلال العمل والعودة منه بسبب المخاطر

الكبيرة والكثيرة التي يتعرض لها العامل (منظمة العمل الدولية).

الصحة والسلامة المهنية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

ان مفهوم الصحة المهنية تشمل الحالة الجسمانية والعقلية والنفسية للعامل وعرفها البعض بأنها

الحفاظ على العاملين من الإصابة بالأمراض المهنية الجسدية والعقلية والاجتماعية وكذلك عرفها

(الريماوي، 2016) انها مسؤولية كل فرد في موقع العمل من حيث المحافظة على النفس وعدم

تعريض الآخرين للمخاطر نتيجة اتباع التصرفات غير الآمنة التي تعرض الأرواح والممتلكات للتلف والضياع .

اما السلامة المهنية فيقصد بها جميع الاحتياطات والإجراءات الوقائية، الفنية والطبية التي تشمل حماية عناصر الإنتاج الصناعية ، الزراعية ، والتجارية وتأمين الأخطار كافة قبل حدوثها(الكعبي، 2019).

اما اهمية السلامة والصحة المهنية فتكمن في:

توفير بيئة عمل صحية وأمنة وضمان سلامة وصحة العاملين والحد من التكاليف الغير مجدية وتدعيم العلاقة بين العمال والمشغل والتقليل من الآثار النفسية الناجمة عن الاصابات وخلق صورة جيدة عن المنظمة او المشغل عند العمال وتلبية الحاجات النفسية للعامل.

ومن أهم اهداف الصحة والسلامة المهنية:

أ- (القريوتي، 2010) التثقيف والتدريب ورفع مستوى الوعي للعمال.

ب- تصميم الوظائف بشكل يسهل العمل ويقلل من الآثار النفسية السيئة على العامل(الخفاجي، 2015).

ت- المحافظة على العنصر البشري والاجهزة والمعدات بتوفير كافة وسائل الصحة والسلامة المهنية.

ث- الحد من نوبات القلق والفرع التي تنتاب العاملين.

ج- التوعية بوسائل الامن والامان.

ويرى الباحث ان موضوع الصحة والسلامة المهنية موضوع مهم لخلق واقع نفسي وجسدي واجتماعي للعامل الذي يشكل مصدر للمخاوف والرعب والقلق التي يمكن ان تحيط بالعامل وأسرته من خلال القلق عليه وندرك من خلال الواقع الامني الموجود في ظل الاحتلال ان وضع العمال الفلسطينيين

من الناحية النفسية والجسدية والاجتماعية بحاجة ماسة الى الصحة والسلامة المهنية خاصة اثناء التوجه للعمل وخلال له حيث يمارس الاحتلال كثير من الممارسات المنافية لمبدأ الصحة والسلامة المهنية.

المساواة في الأجر للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)

الأجر وهو ما يتقاضاه العامل لقاء الجهد الذي يبذله في عمله سواء كان راتب او تعويضات او امتيازات ويجب أن يكون الأجر متساويا للأعمال التي تتساوى بشكل موضوعي في قيمة العمل الذي يراد إنجازها بمعنى ان الاعمال المتساوية في الجهد البدني والعقلي او الذهني لإنجازها لا بد أن يكون الأجر متساوي لنفس العمال الذين يقومون به مهما كان عرقهم او دينهم او منشأهم ويسمح في تفاوت الأجر عند التفاوت بين العمال في سرعة الانجاز للعمل نفسه ضمن نفس الظروف وهذا يخضع لمعايير موضوعية كالمهارات وشروط العمل والمسؤوليات والجهد المبذول في العمل وهذا حسب شروط الاتفاقية (100) لمنظمة العمل الدولية وتنطبق هذه الاتفاقية على جميع العمال في كل البلدان من ضمنهم العمال الفلسطينيين بكافة القطاعات النظامية وغير النظامية ويشمل المساواة في الأجر جميع الامور المتعلقة بالأجر سواء كان الراتب الأساسي او الإضافي والعلاوات والمكافآت والتعويضات والوجبات والمواصلات وكل ما يأخذه العامل نتيجة لعمله(أولز، اولني، تومي، 2013).

الأجور وظروف العمل : أدى تمركز العمال الفلسطينيين في قطاعات محددة الى تدني اجورهم خاصة قطاع البناء والزراعة والصناعة وكان قطاع الخدمات افضل رغم الحاجة الماسة لهذه القوة العاملة في هذه القطاعات لأنها تعتبر عصب الاقتصاد لدولة الاحتلال وتزايد الطلب للعمل في الاعمال الشاقة مثل البناء والزراعة مقابل أجور متدنية وسبب ذلك عدم وجود كيان ينظم حالة العمال وحقوقهم، وحسب إحصائية لسنوات مز 1975 - 1978 فإن العامل الفلسطيني يتقاضى ثلث ما

يأخذه العامل اليهودي لنفس العمل رغم ان العامل العربي يعمل ساعات أطول وهذا التمييز والعنصرية تدرجت عبر السنوات فهم يشغلون العامل الفلسطيني بأقصى درجة ممكنة وبأقل اجر ودون تعويض او شكر لان منظومة الاحتلال تستمد قوتها من النيل من واقع ومستقبل الانسان الفلسطيني في كل المجالات (مصلح، 1981).

ويرى الباحث ان للمساواة بالأجور يجب ان تتخذ خطوات عملية مشتركة بين العمال ممثلين بنقاباتهم المنتخبة بشكل حر مع وزارة العمل والمؤسسات الاهلية وارباب العمل لكن في ظروف العمال الفلسطينيين بحاجة الى جهود اكبر خاصة ان الضفة الغربية تقع تحت الاحتلال الاستعماري والعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) جميع الظروف التي يعملون بها غير طبيعية في ظل وجود الاحتلال وربط الحاجة للعمل في ظل تقاعس السلطة الفلسطينية وضعف اتفاقية باريس (البنود الخاصة بالعمال) وكذلك عدم خلق بديل للعمل في آخر ثلاثين عام وضعف القطاع السياحي والصناعي والزراعي على حساب القطاع التجاري والخدماتي مما اضعف القوة التشغيلية في الضفة الغربية لهذا وجب التفكير في حلول غير عادية للوصول الى عدم التمييز في الاجور في ظل الاحتلال الذي يسيطر على البشر والحجر.

5.2.2. التعليم والفقر:

الفقر والتعليم هما ثلاثة عناوين مترابطة ينعكس مستوى كل منها بشكل مباشر على الاخر وكذلك على التنمية المستدامة فالفقر بأنواعه سواء المطلق والمقصود به عدم توفر المقدرة على الحد الأدنى من مستوى المعيشة (الفارس ، 2001) ، وهناك كثير من الدراسات التي تربط الفقر وقلة التعليم الذي يمكن من خلال الحصول على عمل لائق (التقرير العربي حول الفقر ، 2017) وهناك عدة مستويات وأنواع كثيرة للفقر لكن سأكتفي بتوضيح (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2017) حيث عرف خط الفقر " قيمة ميزانية الحاجات جنبا الى جنب مع احتياجات اخرى كالرعاية الصحية

والتعليم والنقل والمواصلات ، والرعاية الشخصية والأنية والمفروشات وغير ذلك ، من ملتزمات البيت وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية " وحدد مبلغ 2470 شيكل لخط الفقر ومبلغ 1974 شيكل للفقر المدقع وحسب تعريف الاحصاء هناك ترابط بين الفقر ومستوى التعليم والمواصلات والرعاية الصحية وهناك ايضا علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة لأنها من اهم أسبابه رغم خصوصية الوضع الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال وما ينتج عنه والسلطة الفلسطينية ايضا ما ينتج عنها من سياسات اقتصادية تؤثر على التعليم والبطالة والفقر ضمن امكانياتها وطريقة إدارتها للتنمية وكذلك للمنح الدولية والمساعدات التي لم تمكن الفلسطينيين بشكل ناجع في تطوير التنمية المستدامة وهناك تشتت لهذه المنح وعدم نجاعة واستدامة ومحاربة للبطالة والفقر وتحسين التعليم (البرغوثي ، 2017).

ويرى الباحث بعيدا عن تفاصيل الفقر وانواعه ومستوى التعليم والبطالة ومعدلاتها هي نتيجة حتمية لسببين الاول هو الاحتلال والثاني هو ضعف أداء السلطة و لهذا السبب الفقر وإمكانية قياسه للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة شيء مهم خاصة انهم يشكلون 24% من نسبة العمالة في الضفة الغربية ويساهمون ب 16 % من إجمالي الناتج المحلي ومعدل رواتبهم تزيد عن معدل راتب العمال في الضفة رغم ما يتعرضون له من ابتزاز مادي خاصة التكاليف العالية للعمل واذا اردنا ربط العمل في الاراضي المحتلة بمحاربة الفقر يكون من الشاق قياس ذلك خاصة في ظل ربط الاقتصاد الفلسطيني بدولة الاحتلال وفي ظل عدم استقرار سوق العمل في الاراضي المحتلة لأسباب سياسية واجتماعية وسياسية خاصة بالاحتلال بمعنى ان معدل الفقر غير ثابت بسبب عدم ثبات العمل واستقراره (الاحصاء الفلسطيني وآخرين ، 2022)، وكذلك هناك مخاطر مستدامة تتعلق باستمرار سوق العمل واهدافها طويلة الأمد فللخطر أبعاد طويلة الأمد لا يمكن قياسها في لحظة معينة في ظل ظروف غير طبيعية بوجود الاحتلال فالعامل ومستقبله رهينه في يد الاحتلال ومن هنا لا يمكن ان

نقول وهي وجه نظر الباحث ان هذا العامل دخله يتجاوز الدخل لخط الفقر خاصة ان خط الفقر للفرد في دولة الاحتلال 2849 شيكل وللعائلة دون اولاد 5698 شيكل وهو ضعف مبلغ خط الفقر عندنا مع تساوي كثير من تكاليف الحياة الاساسية (وكالة صدق نيوز، 2022) فالقياس صعب، والاحتلال ايضا هو فقر مستمر للبشر والحجر والآثار الاجتماعية لفقر الاحتلال وهو اخطر انواع الفقر له آثار مدمرة على مستوى المعيشة وكذلك من النواحي الاجتماعية تتخطى كل ما كتب عن الفقر فالعامل لا استقرار لحاله ولا ثبات فهو رهينة للمتغيرات الكثيرة واليومية لممارسات الاحتلال وسوء ادارة السلطة.

3.2 الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في مدينة دورا في الاراضي المحتلة عام(1948) من حيث الاثر على الاسرة والمشاركة الاجتماعية

1.3.2 نظرية الاستبعاد الاجتماعي

وهي محصلة أنماط اجتماعية سياسية في المجتمع تعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقا لاعتبارات تقررهما المنظومة السائدة من خلال حرمان كثير من الجماعات من المشاركة الاجتماعية وليس بالضرورة ان يكون الحرمان متصل بالفقر والمال بل هو مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تفرز شخص غير مندمج في مجتمعه (غندر، 2005).

وهي عملية تحول او تمنع المشاركة الكاملة للإفراد والجماعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما تحول دون ممارسة حقوقهم وهذا ينطبق جزئيا على حياة العامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة عام(1948) حيث هناك كثير من المشاكل والمعيقات تحول دون اندماج العامل بشكل فعال في مجتمعه وان يكون فعال ومؤثر ولهذا عدة اسباب نذكر منها (عبد الجواد،

(2008

1- الخوف من فقدان العمل في دولة الاحتلال في الاراضي المحتلة وذلك يوعز للإجراءات الامنية التعسفية تجاه اي عامل يرغب في المشاركة الاجتماعية والسياسة بطريقة تختلف مع رغبة دولة الاحتلال.

2- الغياب المستمر للعامل عن بيته ومكان سكنه بسبب ظروف العمل والتنقل الصعبة تبعده جزئيا عن الاسهام او المشاركة المجتمعية وتحرمه من كثير من الحقوق.

3- عدم وجود نقابة فاعلة للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة رغم ان العامل يقطع من ادخاره مبلغ 18 دولار شهري للنقابة تحول من دولة الاحتلال حوالي 3 مليون دولار شهري.

4- إجراءات السلطة الفلسطينية التنموية التي تفتقد الى الكم والنوع مما جعل العمال ضحية سهلة لدولة الاحتلال.

5- التمييز في التعامل بين العمال وباقي القطاعات خاصة قطاع الموظفين المميزين لدى السلطة الفلسطينية في تقديم الخدمات الصحية والطبية والتعليمية وغيرها من الخدمات.

6- تمييز المؤسسات المالية في التعامل مع العمال الذين يعملون داخل الاراضي المحتلة مقارنة مع الموظفين رغم ان دخلهم اعلى في تقديم الخدمات .

ويرى الباحث ان هذه الاسباب وغيرها ذهبت بالعامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة بعيدا وجعلت منه عنصر خائف وغير آمن على نفسه ومستقبله وتتلاعب به سياسات دولة الاحتلال وكذلك عدم وجود حاضنة له داخل في السلطة الفلسطينية سواء على مستوى الخدمات المقدمة له واولاده او ضامن له في المستقبل وهذا على المدى البعيد والقريب سيؤثر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنمية المستدامة في الضفة الغربية باعتبار الانسان الفلسطيني جوهر عملية

التنمية المستدامة وهو العنصر الاول لعملية التمكين المعيشي في الضفة وكذلك حصر دوره في تلبية الاحتياجات لبيته بعيدا عن المشاركة بالقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2.3.2 الاثر الاجتماعي على الأسرة للعامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة عام (1948)

هناك كثير من الإيجابيات لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ومنها تلبية احتياجات الأسرة الأساسية كتوفير المسكن و المأكل والتعليم والرعاية الصحية للأطفال والزوجة والعائلة بشكل لان الأجر الذي يأخذه العامل مقابل جهده ينفق على الأسرة بشكل خاص رغم هذه الإيجابيات هناك كثير من المشاكل والسلبيات تنتج بسبب غياب الاب او العامل عن أسرته (الأب الغائب، 2019) وهذا له علاقة بعدد الساعات التي يقضيها العامل مع أسرته وهناك اكثر من دراسة تدعم احتمالية حدوث او ازدياد نسبة المشاكل الأسرية بشكل عام وازياد نسبة وقوع الأبناء في مشاكل سلوكية ونفسية واجرامية في ظل مجتمع منفتح على وسائل التواصل والتكنولوجيا بشكل كبير ومن هذه المشاكل الأسرية نذكر منها:

- ازدياد نسبة الطلاق بسبب غياب الزوج المتكرر.

- انحراف الاولاد بسبب قلة الرقابة للاب وغيابه.

- ازدياد الأمراض النفسية والجسدية للأسرة بسبب عدم الشعور بالأمان.

مما لا شك فيه ان غياب الاب بسبب ضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرته هي امر خطير للغاية واحيانا كثيرة يكون وجود الاب اهم من حدوث الفقر لأنه بمثابة القدوة لأولاده وزوجته وهو رئيس العائلة بشكل اساسي خاصة في مجتمعنا المحافظ في الضفة الغربية وان وجوده في العمل في الاراضي المحتلة عام (1948) يحدث نقص كبير وضروري في الرعاية النفسية والجسدية لأسرته

واضف الى ذلك ما يتم استيراده من سلوكيات من الاراضي المحتلة من خلال الاب بسبب اختلاطه مع مجتمع شبه اوروبي ومنحل اخلاقيا وهناك كثير من العادات السيئة جاءت من خلال هذا الاختلاط الغير مضبوط مثل الإدمان وشرب الكحول وكثير من العادات السيئة والضارة للمجتمع والأسرة والتنمية (صديق وندى، 2016).

ويرى الباحث ان سياسة الاحتلال بعزل العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) عن دورهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الضفة هي سلاح فتاك بيد الاحتلال مع تزامن ذلك بعجز السلطة عن احتواء هذه الشريحة الواسعة والمهمة وهذا يمكن ان يكون له آثار اجتماعية كبيرة على الاسرة والمجتمع والتنمية المستدامة بشكل كبير باعتبار الانسان جوهر عملية التنمية.

4.2 المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948).

إن العامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة عام (1948) يواجه كثير من المعوقات التي تؤثر عليه وتحجم دوره التنموي والتمكيني لأسرته وحسب الدراسة هناك نوعان من المعوقات:

- اولا معوقات مرتبطة بوجود الاحتلال الذي يمارس سياسات وإجراءات تعيق العمل في الاراضي المحتلة وتضعب الحياة على العامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة ومن هذه المعوقات - وجود الاحتلال نفسه هو أكبر عائق لما يفعله بالعامل من إجراءات وسياسات تعسفية وعنصرية .
- إجراءات التنقل الى العمل التي ترهق العمال الفلسطينيين جسديا وماديا ونفسيا .
- إجراءات الحصول على تصريح المتعلقة بالتكلفة والشروط الامنية والسياسية والاجتماعية.
- المعابر وحواجز التفتيش التي تنكل بالعمال وتعرضهم للخطر الدائم.
- التدابير الامنية والاغلاقات المستمرة.

- تحكّم السماسرة في العمال سواء في الاجور او التكاليف المتعلقة بالعمل.
- العنف تجاه العمال من اجهزة الامن ومواطنين دولة الاحتلال.
- ثانيا المشغل في دولة الاحتلال يبتز حاجة العمال الفلسطينيين الى العمل ومن مظاهر هذا الابتزاز والتمييز
- انخفاض اجر العمال الفلسطينيين مقارنة مع رعايا دولة الاحتلال.
- توجيه العمال الفلسطينيين الى الاعمال الصعبة والخطرة خاصة البناء.
- مصادرة حق العامل في التعويضات خاصة من طرف المشغل.
- استخدام التصريح كأداة لإذلال العامل.
- العمل ساعات طويلة دون فارق في الأجر.
- حرمان العامل من حق التفاوض الجماعي.
- الاغلاقات المتكررة على العمل في الاراضي المحتلة. (مؤتمر العمل الدولي، 2021)

1.4.2. معيقات مرتبطة بالسلطة الوطنية الفلسطينية:

لخص الدلو (2016) أهم المعوقات في ما يلي:

- مصادرة حق العمال الفلسطينيين في ان يكون لهم نقابة قوية منتخبة تمثلهم وتدافع عن حقوقهم.
- مصادرة الحريات وعدم وجود حامي لمصالح العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وذلك بسبب غياب السلطة التشريعية.
- ضعف وزارة العمل والمؤسسات الخاصة بالعمال.
- انعدام الثقة بين العامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- عدم إيجاد بديل للعمال للعمل داخل الضفة الغربية بسبب ضعف الاستثمار واستغلال الموازنة في الرواتب.
- ضعف البرامج التنموية داخل الضفة الغربية.

5.2 الآثار السلبية والايجابية لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948).

العمل في الاراضي المحتلة يشكل حالة خاصة بسبب وجود الاحتلال وممارساته التي تسعى دائما الى النيل من الحقوق الفردية والجماعة والفرص الاستثمارية والتنمية المستدامة في الضفة الغربية ومن اهم السلبيات لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948).

- 1- تأثر الضفة الغربية سلبا بسبب قلة العمالة الفلسطينية في سوق العمل وارتفاع الأجور في الضفة بسبب الفجوة في الأجور مع المشغلين في الاراضي المحتلة.
- 2- انخفاض تكاليف الإنتاج لدى دولة الاحتلال بسبب ان العمال الفلسطينيين يعملون بأجور اقل من رعايا دولة الاحتلال.
- 3- يفقد العامل الفلسطيني جزء من هويته وعاداته وتقاليده.
- 4- تعرض العمال الفلسطينيين للاضطهاد العنصري والديني والاحتقار خاصة في المعابر واماكن العمل.
- 5- المشاكل الاجتماعية بسبب غياب الاب لفترات طويلة عن الأسرة.
- 6- يجعل من العامل منعزل عن أهله وفريسة سهلة لأذرع الاحتلال بسبب الحاجة للعمل.
- 7- نقص العمال يسبب ضعف في الاستثمار في الضفة الغربية بسبب الحاجة لليد العاملة.
- 8- الاستبعاد الاجتماعي لفئة العمال الفلسطينيين خوفا من فقدانهم العمل في الاراضي المحتلة.
- 9- احتلال اليد العاملة الفلسطينية يزيد الفئاض في دولة الاحتلال على حساب العجز في الضفة الغربية.
- 10- الاخطار الجسدية والنفسية على العامل .

11- هناك آثار سلبية طويلة الامد سياسية ووطنية تتعلق بالتحكم بمكونات الشعب الفلسطيني(جابر وآخرون، 2019).

ويرى الباحث ان عمل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948) له آثار سلبية على التنمية المستدامة والتطوير والرغبة في النهوض الاجتماعي والاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة على مستوى البعيد والاستراتيجي لخطة التنمية الفلسطينية حيث ان استخدام العمال لخدمة المشاريع التنموية في الاراضي المحتلة يربط مصير آلاف بل مئات آلاف الاسر الفلسطينية في يد الاحتلال خاصة ان الدخل الاساسي لهذه الاسر هو من عمل أبنائهم داخل الاراضي المحتلة وهذا يشكل خطر اجتماعي وسياسي وتنموي في يد دولة الاحتلال وكذلك يشكل سلاح اجتماعي وسياسي بيدها لسبب حاجة العمال للعمل وتمكين أسرهم اقتصاديا وتلبية حاجاتهم الأساسية من تعليم وصحة وانفاق وهذا يرهن فئة كبيرة ومتزايدة بيد الاحتلال ويفقد السلطة الفلسطينية القدرة على فعل اي شيء لهم وبالتالي هو احتلال اخر لكن احتلال للنفس والعقل الفلسطيني بسبب عجز السلطة الفلسطينية عن خلق بديل لاستغلال الطاقات والعقول الفلسطينية في الضفة الغربية وكذلك يشكل فرصة استثمارية وسياسية واجتماعية وسلاح فتاك اذا أرادت دولة الاحتلال استخدام ممارساتها العنصرية وحرمان هذه الفئة من العمل كوسيلة ضغط على الشعب الفلسطيني.

6.2 الآثار الايجابية لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948)

من البديهي إن عمل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام(1948) م له عدة ايجابيات وعلى عدة مستويات:

1.6.2. المستوى الأول على مستوى العامل نفسه وأسرته:

1- الحد من الفقر ومحاربة أشكاله حيث تشكل حوالات العمال الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948)م المصدر الاساسي لمئتان الف اسرة فلسطينية في الضفة الغربية وتساهم تحويلاتهم في الإنفاق وسد احتياجات الأسرة من مأكّل ومسكن وباقي الاحتياجات للأسرة من تعليم ورعاية صحية.

2- الحد من مستوى البطالة المرتفع في الضفة الغربية خاصة في ظل ضعف الاستثمار السلطة الفلسطينية وعدم وجود حلول ممكنة لاستغلال هذه الطاقات في الضفة الغربية.

3- الصحة الجيدة والرفاه للأسرة حيث تساهم تحويلات العمال في الرعاية الصحية حيث يقتطع مبلغ 20 دولار من تعويضات كل عامل بشكل شهري لوزارة الصحة اضافة الى ما ينفقه العامل على الصحة خارج نطاق التأمين.

2.6.2. المستوى الثاني هو تأثير التحويلات للعمال على المستوى المحلي:

- 1- تحسين مستوى استهلاك الطاقة في المنازل والتجهيزات الخاصة بها.
- 2- تحسين مستوى الاستهلاك لدى الأسرة وزيادة نوعية للإنفاق على متطلبات الحياة وهذا ينعكس بدوره على السوق.
- 3- تحسين مستوى النظافة الصحية.

3.6.2. المستوى الثالث لتأثيرات تحويلات العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة هو الوطني:

- 1- مساهمة هذه التحويلات في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل مباشر من خلال عمل مشاريع تمكينه للأسرة في الضفة الغربية اضافة الى الاستثمار غير المباشر من خلال الادخارات في البنوك المحلية التي تمنحه تسهيلات للاستثمار في الضفة الغربية.

2- الحد من أوجه عدم المساواة حيث يمكن ان يساعد خفض تكلفة تحويلات العمال فيما يخص تكلفة المواصلات والتصاريح الباهظة إذا خفضت التكلفة الى النصف حيث ستزيد مساهمة تحويلات العمال بمليار دولار إضافي الى الدخل الوطني الفلسطيني(آفاق التنمية في فلسطين، 2021).

ويرى الباحث ان تحويلات العمال الفلسطينيين تساهم بشكل اساسي في التمكين الاقتصادي للأسرة الفلسطينية بشكل مباشر في ظل انعدام الفرص لمئات آلاف الفلسطينيين من العمل الضفة الغربية وهذه من وجه نظري هي الايجابية الوحيدة التي يجبر العامل الفلسطيني للعمل من أجلها ضمن ظروف الاحتلال العنصرية وكذلك التمييز وعدم المساواة والتكلفة العالية لهذه التحويلات اضافة الى استغلال هذه الطاقات بشكل يخدم مصالح الاحتلال وهناك ايجابيات أخرى مثل اكتساب الخبرات في الاعمال خاصة مجال البناء والزراعة والخدمات الصحية والصناعية بسبب التقدم والتفوق لدولة الاحتلال في هذه القطاعات على مستوى العالم حيث يمكن ان تشكل هذه القاعدة من العمالة التي تمتلك الخبرة قاعدة لعمل استثمارات موازية في الضفة الغربية.

7.2 التحديات التي تواجهه العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في الاراضي المحتلة عام (1948)

هناك كثير من التحديات المستقبلية التي تثقل كاهل العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

1- الحصول على تصريح وتكلفة ذلك حيث ان حوالي 34% يدفعون للحصول على تصريح عمل حوالي مليار شيكل سنويا.

2- الحصول على راتب مساوي لرعايا دولة الاحتلال حيث هناك من 5,7% هم راضين عن اجورهم.

3- تحسين ظروف العمل والمعايير والصحة والسلامة المهنية.

- 4- الانقطاع او الفصل من العمل لأسباب عدة سواء الغاء التصريح او الاغلاق العام من دولة الاحتلال وبالتالي البطالة والفقر.
- 5- تحويل الرواتب الى البنوك في الضفة حيث يتم تحويل الراتب حسب قسيمة الراتب التي تختلف عن ما يتقاضاه العامل بشكل حقيقي لأغراض التهرب من الضريبة وكذلك التهرب من دفع التعويض لنهاية الخدمة للعامل الفلسطيني في المستقبل.
- 6- النصب والاحتيايل من كثير من المشغلين داخل الاراضي المحتلة عام(1948)سواء بئمن التصريح او الاجرة الشهرية .
- 7- تسييس قضية العمال واستخدامها كورقة ضغط مستمرة على السلطة.
- 8- تحويل ادخارات العمال الى شركة خاصة وهي شركة (عمتيم) وهذا دون موافقة السلطة الفلسطينية وبهذا يتم استغلال عوائدهم داخل الاراضي المحتلة وهناك خطورة في ضياعها.
- 9- اغراق فئة العمال بالقروض من قبل البنوك بعد تحويل اجورهم اليها .
- 10- عدم القدرة على المساومة مع عدم تدخل احد لمصلحتهم(العمل الانساني الواقع والتحديات، 2020/عنوان العامل، 2022)
- 11- الحصول على حماية قانونية تعمل لمصلحة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).
- 12- عدم وجود بديل لهم في حالة الاغلاقات.
- 13- آلاف الخريجين العاطلين عن العمل الذين يلغون فكرة تحسن الوضع الاجتماعي للعمال نتيجة تعليم الابناء .

ويرى الباحث بخصوص التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) هي عدم وجود نقابة قوية او كيان يمثلهم ويدافع عن حقوقهم فهم لا يمتلكون كيان للدفاع عنهم او التفكير بمصلحتهم وكذلك الاقصاء الاجتماعي بسبب شروط وظروف ومتطلبات العمل لدى دولة الاحتلال اضافة الى حجز ادخاراتهم والتلاعب بكل حقوقهم ومكتسباتهم واجورهم وذلك بسبب وجود تمييز من قبل دولة الاحتلال ، فالاحتلال هو أكبر تحدي ممكن لهم على المدى البعيد والقريب ، ويشكل الاغلاق الامني وخسارتهم لعملهم الصعب هي من اكبر التحديات التي سيصبح من خلالها اكثر من 180 ألف اسرة تحت خط الفقر دون أي بديل وفي كل مناسبة نرى الحاكم العسكري يساوم العمال الفلسطينيين ويدفعهم الى الخنوع والتخلي عن اي مشاركة سياسية واجتماعية مقابل استمرارهم في العمل وهذا من اخطر التحديات الاجتماعية اضافة الى الغاء الإمكانية لحدوث تنمية مستدامة حقيقة داخل الضفة الغربية وكذلك هناك تحدي يتمثل بتشغيل الاحتياطي من القوى العاملة في غزة في ظل نسب البطالة العالية ومعدلات الفقر الكبيرة حيث سيزيد اعداد العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وهذا سيزيد إجراءات التمييز والاستغلال في ظل عدم وجود بديل للعمال الفلسطينيين.

8.2 قصص عمال وعاملات

"صلاة العامل قبل صلاة الفجر وجنته قوت اولاده"

الساعة الثالثة صباحا ينهض كادح من عز نومه ودفته يللم نفسه ويخرج بعد ان يحمل الحقيبة ويخرج مسرعا نحو سيارة الكادي اللعينة ويتوجه نحو معبر الموت يهمس في اذن صديقه مجاهد اليوم اول الاسبوع والحشود بالآلاف.... يدخل وصديقه الى جهنم المعبر داخل سراديب الظلم وهم يتهامسون... يقول كادح ابنتي امل بحاجة الى قسط وكذلك ابني محمد ويرد مجاهد لا تشكي لي فعندي أربعة اقساط لأولادي... وبينها هم يتهامسون تصرخ المجندة للموع... ايها الرعاع التزموا في

السراذيب... واثناء حديثها تتكسر أضلاع مسن ويفارق الحياة ويحمله العمال الى سيارة الإسعاف... ينظر كادح بصمت ويفكر عميقا مع نفسه هل سأبقى اعمل لعمر هذا المسن ويخرج الاثنان الى الطرف الثاني بعد ألم ومعاناة واذلال ويهرولون نحو الباص ... وبعد ساعتين يصلون العمل وقبل البدء به يصلون الصبح جماعة يقول كادح ساخرا ... هل من الممكن أن نعذب اكثر من هذا العذاب ... ويبدأ صراخ مزعج لمشرف العمال ... هيا .. هيا ... الى العمل ... فيهمس مجاهد لكادح... هيا ... هيا اولادنا بحاجة الى اقساط... اولادنا بحاجة الى مستقبل ... اولادنا بحاجة الى كذا وكذا وتحت أشعة الشمس الحارقة يبدأ كادح ومجاهد بالعمل في ورشة بناء كبيرة واثناء عملهم يأتي عامل جديد الى مكان العمل ويظهر عليه انه لم يعمل من قبل ويساله كادح ما اسمك .. يقول بصوت ضعيف انا كنعان وجئت لأعمل معكم بعد معاناة حيث قمت بشراء تصريح بمبلغ 2600 شيكل لكل شهر عن طريق سمسار (س.م.ع) وانا خريج من جامعة الخليل تخصص لغات ... يسمعه العمال ويضحكون طويلا .. ويقول كادح لهم اصمتوا وعملوا ... وينصحه كادح بان ينتبه اثناء عمله لأنه خطير ... ويتحدث بعدها كادح مع مجاهد بصوت منخفض ... ألهذا ندرس ونعلم ابنائنا ... ويستمر العمل ساعات طويلة تلاقي غروب الشمس ويبدأ بعد ذلك العمال بتجهيز أنفسهم لرحلة العذاب لآخر اليوم والتوجه الى المنزل التي تستمر ثلاث ساعات او المبيت في داخل الورشة بظروف غير آدمية واثناء السفر إلى البيت يحدث مجاهد مكافح ويقول آلمي كنعان اليوم وهو يعمل .. كان كقطعة الزبدة على النار، يضيف لكنه سيتعود بعد شهر أو شهرين... ويرد كادح سنصل الساعة التاسعة ، صار لي اسبوع ما شفت اولادي ... وبعد معاناة طويلة يصلون الى المعبر من جديد مع آذان العشاء ويعبروه مهولين كسعي هاجر في الصفا والمروة ويذهبون من جديد الى سيارة الكادي ... وبعد أن تتحرك السيارة ويتجاوزا المعبر بمسافة قليلة يكون هناك حاجز تفتيش للسلطة الفلسطينية للعمال الفلسطينيين الذين عليهم ديون وشكات راجعة لأسباب عدة اهمها تقطع العمل ... يقول كادح

ساخرا اصبحنا ندخل اراضي 48 بتصريح وندخل اراضينا تهريب للشرطة...يضحك مجاهد...قريبا سيتم تحويل روتبنا الى البنوك وبعدها مش رح تتغلبوا في حجز مصاري ها لمكافحين...يغضب كادح من الشرطة رغم انهم مهذبين...ويصرخ... بدهم يحولوا الراتب؟

...ماذا صنعوا لنا...ماذا صنعوا لنا....نحن متروكون للذبح اليومي كل صباح...ويصرخ ألسنا بشر...ألسنا بشر....(أ.ع.ز)

"قصة عاملة"

" نحن اشبه بأدوات العمل بقدر ما يتعلق الامر بها، ولكن الأدوات لها تاريخ انتهاء صلاحية وليس لدينا "

عفاف تبلغ من العمر 34 سنة وهي تعمل من عمر السابعة عشرة من عمرها ، ولكن خلال الخمس سنوات الماضية كانت تعمل في الاراضي المحتلة في التعبئة والتغليف....تقول عفاف يعاملونا كأدوات والآلات لكن دون صيانة او راحة ونأخذ عشرة شواكل لكل ساعة ولا يوجد مراحيض مخصصة للنساء وحياننا كثيرة نحرم من الصلاة وحتى ايام رمضان لا يوجد رحمة وتقدير لوضعي الصحي اثناء الصيام...كل احتياجاتنا تلغى لصالح صاحب العمل ومن يرفض يطرد من العمل...وتضيف أرباب العمل لا يريدون العبث مع العمال ويعطون المشرف الفلسطيني او السمسار نسبة 10% من اجورنا لقاء نقلنا الى العمل والإشراف علينا بطريقة وحشية...وتقول في حالة تعطل العمل لسبب ما مثل تماس كهربائي لا نتقاضى شيء عن ساعات العطل....انها العبودية في القرن الواحد والعشرين....تقول نحن عبيد بدون تاريخ صلاحية.....(workers hotlins , 2022).

قصة (ع.ي.ع.ش)

وهو عامل في مجال البناء يعمل مع مقال فلسطيني يحمل الهوية الزرقاء من منطقة دورا...يقول ان المقال يرسلنا الى المعبر الساعة الثالثة صباحا كي لا ندخل أزمة المعبر كل يوم ولذلك نحن لا ننام

جيدا ولا نأكل جيدا وكثير ما تعرض العمال للسقوط في الورشة (يقصد مكان العمل) وحين تكون هناك إصابة يتم تحويلها الى مستشفيات الضفة وهي لا تملك الكفاءة للعلاج الا الحالات الصعبة والخطيرة تعالج في الداخل المحتل ويضيف ان المقاول لا يعطينا مكافئة شهر عن كل سنة حسب القانون انا يعطينا جزء منها (مرضوانية) واذا طالبنا بها كلها يلغي التصريح ونصبح بلا عمل وحديثا بعد تحويل الراتب الى البنوك الفلسطينية يقوم بتحويل جزء من الراتب حسب قسيمة العمل وباقي الراتب نمسكه باليد وهذا حتى نستطيع ملاحقته قانونيا ونطالب بتعويض نهاية الخدمة ...ويقول نحن نعيش في مأساة حقيقية بين ظلم العمل واربابه وبين متطلبات الأسرة وحياتها التي قليلا ما نشاهدها....نحن ميتون ونحن أحياء...ولا يوجد من يساعدنا او يساندنا او يمد يد العون لنانحن وحيدون نخضع لكل شيء لكي لا يجوع اولادناوبعد كل هذا يقول كأننا خلقنا وحدنا من فصيلة غير آدمية حتى ابناؤنا يتعاملون معنا كأننا من الدرجة الثانية وهذا يحدث كل يوم في المشافي والمؤسسات والبنوك وكل شيء ...ويقول حتى نقابة تدافع عنا وعن احلامنا وتخفف الآمنا غير متوفرفقلت له يوجد عندكم نقابةفقال انها لا تفعل شيء غير اخذ 65 شيكل كل شهر من (قسيمة الراتب للعمل) وأضاف يسرقونها.....نحن منسيون في بلاد منسية ...ويضحك ساخرا من الالم ...ويضيف صار عندي دسك في ظهري ولن يعوضني احد عن صحتي ...

9.2 الدراسات السابقة

1.9.2. الدراسات العربية:

دراسة ايمان (2022) بعنوان المعوقات التنظيمية وعلاقتها بجودة الحياة التنظيمية وكانت اشكالية الدراسة هي فهم العلاقة بين المعوقات التنظيمية وجودة الحياة الوظيفية ؟ واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وكانت اهم الاهداف التعرف على العلاقة بين المعوقات التنظيمية بجودة الحياة المهنية لدى العمال داخل المنظمة وكانت اهم النتائج ان للمعوقات المتعلقة بالإشراف والتنظيم اثر على العلاقات الاجتماعية الصحية للعمال.

وتهتم هذه الدراسة بفهم الاثر للمعوقات التنظيمية، وكان من اهم نتائجها ان المعوقات تؤثر على نفسية وسلوك العمال وهي دراسة قيمة بينما الدراسة الحالية تهتم بدراسة واقع العمال في ظل الاحتلال وسلوكه والاثر الاجتماعي لهذا العمل وتختلف في محددات الدراسة ومنبع المعوقات ومصدرها مع وجود تشابه بان جودة التنظيم تؤثر على سلوك العامل.

رقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة ماس (٢٠٢٢) بعنوان مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي على ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية وتحدثت هذه الورقة عن العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948 في الضفة الغربية وقطاع غزة وعن الزيادة المتنامية في اعداد العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وعن التغيرات في نظام اصدار التصاريح وعن سماسة التصاريح وعن إجراءات دفع الأجور للعمال الفلسطينيين وخلاصة الجلسة كانت تساؤلات بخصوص موقف الحكومة الفلسطينية من العمال في الاراضي المحتلة والاتفاقيات خاصة باريس وتختلف هذه الورقة البحثية عن الدراسة الحالية في الفئة المستهدفة وهم العمال

الفلسطينيين وكذلك الهدف العام وهو دراسة واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948 والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم

تقرير ماس(2021) بعنوان آفاق التنمية في فلسطين الصمود في وجه العاصفة التبعثة معا، (ماس) فلسطين وتحدث هذا التقرير عن مواضيع مختلفة بخصوص التنمية في فلسطين وعن حجم العمالة في الاراضي المحتلة والصعوبات التي تواجههم ومعوقات التنمية وهذه الدراسة قيمة وتختلف عن الدراسة الحالية في محددات البحث خاصة البشرية اضافة الى ان الدراسة الحالية تدرس واقع العمال وبعض الآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم..

دراسة جابر (2021) بعنوان دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر وكانت اشكالية الدراسة في بيان الى اي مدى يمكن ان تساهم التحويلات المالية للمهاجرين من العمالة في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري وهدفت هذه الدراسة بشكل محدد الى دراسة تحليلية توضح بالتفصيل ومن كافة الجوانب للوصول إلى صورة واضحة عن مدى قدرة التحويلات المالية للمهاجرين في دعم النمو الاقتصادي في مصر واستخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي والمنهج القياسي والكمي وكانت اهم النتائج ان التحويلات المالية للمهاجرين هي أكبر مصدر للتمويل في مصر رغم ان مساهمة هذا المصدر في النمو ضئيل جدا بسبب استهلاك اغلبه في الاستهلاك الشخصي وليس الاستثمار.

دراسة مهمة تحاول تفسير الاثر للتحويلات النقدية للمصريين الذين يعملون في الخارج على التنمية في مصر واستخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي الكمي لتفسير أثر التحويلات المالية وهذه الدراسة تركز على الاثر المالي للتحويلات في التنمية وما يصرف او ينفق على التنمية من مجموع التحويلات

النقدية وهي دراسة قيمة خرجت بنتيجة ان الاسهام التنموي للتحويلات النقدية بسيط وهذه الدراسة تختلف دراسة واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948م) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم في عدة امور اهمها خصوصية وجود الاحتلال كذلك انها تحول توضيح واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون تحت الاحتلال وتأثيرات هذا الواقع من ناحية اجتماعية تنموية ضمن حدود الضفة الغربية ومنطقة جنوب الخليل بشكل خاص .

دراسة عطية (2020) بعنوان أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني وكانت اشكالية الدراسة هي محاولة ادراك ما مدى مساهمة العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين وهدفت الدراسة الى تبيان اثر عمل الفلسطينيين في المستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني من حيث واقع وتأثير العمالة على الاقتصاد الفلسطيني واستخدم الباحث المنهج الوصفي في تبيان اثر العمل في المستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني وكان من اهم النتائج أحداث خلل في سوق العمل من حيث ارتفاع أجور العمل داخل الضفة الغربية بسبب ارتفاع الأجور في المستوطنات وكذلك خسارة الأيدي العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وايضا زيادة الاستهلاك من دولة الاحتلال وهذا أثر على السوق الفلسطيني.

دراسة مهمة وقيمة تركز على العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1967 او المستوطنات واثرتهم على الاقتصاد الفلسطيني وتختص هذه الدراسة في جزء من العمال التي تختلف ظروف عملهم عن عمال الاراضي المحتلة عام(1948) من حيث الإجراءات الخاصة بالعبور والعمل وكذلك تركز على الآثار الاقتصادية خاصة الخلل في سوق العمل

نتيجة الفجوة في الأجور وازدياد الاستهلاك من هذه المستوطنات وتختلف عن الدراسة الحالية في اختلاف الفئة المستهدفة للدراسة كذلك انها تحاول وصف واقع العمال والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم .

دراسة احمد الشال (2020) بعنوان توجهات الشباب نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها وكانت مشكلة الدراسة ما هي أهم سمات وخصائص الشباب الذين يسعون للهجرة وما هي أهم المشكلات الناتجة عن ذلك وما هي اسباب الهجرة واستخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة وكانت اهم النتائج ان الاسباب تعود للفقر والبطالة العالية عند الشباب.

دراسة تحاول تفسير نوعية الشباب المهاجرين ودوافعهم التي غالبا ما تعود للفقر والبطالة وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بخصوصية الهجرة حيث ان العمال الفلسطينيين مجبرين للعمل في الاراضي المحتلة لأسباب كثيرة منها البطالة الناتجة عن سيطرة الاحتلال على الارض وكذلك حدود الدراسة تختلف بشكل عام عن هذه الدراسة.

دراسة درويش (2020) بعنوان مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية على المجتمعات المأزومة (المجتمع الفلسطيني نموذج 2020) وكانت مشكلة ما الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة واستخدم الباحث المنهج الوصفي وكانت اهم النتائج ان مشكلة البطالة اضعاف عامل الولاء للوطن وتدفعهم الى الافكار الهدامة والانحراف وارتكاب الجرائم او الهجرة.

دراسة مهمة عن اسباب البطالة ونتائجها رغم اغفالها الواقع الخاص بالاحتلال وهو عنصر من اهم العناصر التي تؤثر على البطالة وتختلف عن الدراسة الحالية بحدود البحث الموضوعية والمكانية حيث تبحث الدراسة الحالية واقع العمال الفلسطينيين العاملين في الاراضي المحتلة عام (1948) ضمن حدود جنوب الخليل في الضفة الغربية.

دراسة الزعائين (2019) بعنوان سبل مواجهة الفقر في فلسطين وآثرها في تعزيز التنمية المستدامة وكانت اشكالية الدراسة ما هو الاثر بين سبل مواجه الفقر في فلسطين والتنمية المستدامة واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي ومن اهم ما هدفت اليه الدراسة التعرف المعوقات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية الفلسطينية لمكافحة الفقر ، وكانت من اهم النتائج المتعلقة بأثر المنح والمساعدات على التنمية والقوة العاملة وكان أثرها سلبيا.

دراسة مهمة كان اهم نتائجها المتعلقة بدور المنح السلمي في التنمية المستدامة في فلسطين واختلف مع هذه الدراسة في ان المشكلة ليست في المنح انما في تجنيدها وطريقة استخدامها وكذلك في السياسات المتبعة وكذلك دور الاحتلال ، والدراسة الحالية تبحث في واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم وهذا يتقاطع مع التنمية بشكل مباشر.

دراسة الكعبي (2018) بعنوان تقييم نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية وفقا للمواصفة (ISO 45001) وكانت مشكلة الدراسة ما مدى تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية في شركة بغداد للمشروبات الغازية واستخدام الباحث المنهج التطبيقي وكانت اهم النتائج ان الشركة لم تتبنى اي مواصفة للصحة والسلامة المهنية.

دراسة تطبيقية مهمة تتحدث عن الصحة والسلامة المهنية وهي جزء من واقع العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة الذين بحاجة الى حماية في هذا المجال رغم اختلاف الدراسة الحالية التي تصف واقع العمال كما هو وأثره الاجتماعي بوجود الاحتلال واختلاف حدود الدراسة المكانية والموضوعية باستثناء الصحة المهنية التي تشكل جزء من واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة .

دراسة يوسف، وعلي، ندى (2016) بعنوان غياب الآباء وأثره على السلوك العدواني لدى الاطفال وكانت اشكالية الدراسة ما مدى انتشار السلوك العدواني وسط الاطفال الغائبين آبائهم واستخدم الباحثان المنهج الوصفي وكانت اهم النتائج ان نسبة السلوك العدواني تزيد بأنواع عدة بغياب الاب.

دراسة مهمة تتقاطع مع الدراسة الحالية في غياب كثير من الآباء العمال وأثر ذلك على الأسرة ونفسية الاطفال وسلوكهم وهي احد سلبيات غياب العمال الطويل والآباء عن أسرهم اثناء العمل وهي تقع ضمن واقع وجزء من الاثر الاجتماعي للدراسة الحالية رغم اختلاف حدود الدراسة المكانية والموضوعية.

دراسة الدلو (2016) بعنوان استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين وكانت مشكلة الدراسة ما الاستراتيجية المقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل الفلسطيني؟ واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت اهم النتائج ان هناك زيادة في الخريجين وأغلبهم يمتلكون مهارات نظرية وليست عملية وهناك فجوة بين سوق العمل والخريجين وكانت اهم الاقتراحات رفع سقف المهارة لدى الخريجين.

دراسة ممتازة رغم ان الاستراتيجية الموضوعية لا تلامس وجود الاثر المهم لدولة الاحتلال بالتزامن مع ما تم طرحه وتختلف عن الدراسة الحالية في الفئة المستهدفة حيث انها تبحث مدخلات سوق العمل وتختلف عن الدراسة الحالية في الفئة المستهدفة وهم العمال كذلك حدود الدراسة المكانية والموضوعية.

دراسة سميرات (2011) بعنوان محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في اسرائيل والمستوطنات وكانت مشكلة الدراسة معرفة حجم الاستثمار الفلسطيني في اسرائيل والمستوطنات واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت اهم النتائج هي ان الحد الأدنى للاستثمار الفلسطيني في الاراضي المحتلة 2230 مليون دولار في القطاعات المختلفة.

تتحدث عن محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في اسرائيل والمستوطنات وهي دراسة قيمة تبحث حجم الاموال المستثمرة في دولة الاحتلال وهي دراسة قيمة رغم اختلافها مع سميرات في العنوان الخاص به حيث كان من الممكن أن يستبدل كلمة اسرائيل بدولة الاحتلال وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في حدود الدراسة المكانية والزمانية والضمنية رغم اعتقادي ان العمال هو أموال متحركة او يتم استثمارهم داخل الاراضي المحتلة عام (1948) والتأثير عليهم واستخدامهم بأشكال متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية.

دراسة أبو جامع (2007) بعنوان التكامل الإجباري في العلاقة الاقتصادية بين الاراضي الفلسطينية المحتلة وكل من اسرائيل والاردن (1968-1998) وكانت اشكالية هي خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للتكامل الاقتصادي الإجباري بسبب الاحتلال وهذا ترك اثر على الاقتصاد وأثر عليه وله تأثير سلبي وايجابي وهدفت هذه الدراسة الى معرفة أهم أشكال التكاملات في ضوء الاطار النظري وتحاول استقصاء اهم آثارها على الاراضي المحتلة والاردن واستخدام الباحث المنهج التحليلي الوصفي وكانت اهم النتائج ان التكامل الاقتصادي الإجباري بين اسرائيل والأراضي المحتلة قيد حركة السلع وتحكم في العمالة وحجمها وسبب الركود وتقليص الصادرات بسبب السيطرة على المعابر وكذلك التحكم في القيمة السوقية للمنتجات .

وهذه الدراسة مهمة وقيمة رغم انها قديمة لكن الاحتلال لا زال قائم ولا زال يجبر الضفة الغربية على كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويحول دون تحقيق التنمية وهذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في الفئة المستهدفة وهم العمال الذين يعملون في الاراضي المحتلة وهم جزء من التكامل الإجباري الاقتصادي والاجتماعي لسكان الضفة الغربية ضمن حدود منطقة جنوب الخليل التي تعاني كما يعاني باقي الوطن من الاحتلال للبشر قبل الارض .

دراسة شعث، وعساف (2002) بعنوان الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى وعلاقتها ببعض المتغيرات وكانت مشكلة الدراسة ان الأسرة الفلسطينية تواجه مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية شتى بسبب الأوضاع الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني كما أن المرأة الفلسطينية تشكل عماد الأسرة الفلسطينية واستخدم الباحثان المنهج الوصفي في الدراسة وكانت اهم النتائج ان نسبة تأثير الانتفاضة على المرأة الفلسطينية تعادل 69% على المستوى الاجتماعي والنفسي ومنها التعب والإرهاق والقلق والخوف الاحباط .

وخلصت الدراسة الى ان الاثر على المرأة الفلسطينية كبير خاصة الامور النفسية للمرأة وهي دراسة مهمة ضمن حدود معينة تخص المرأة وانتفاضة الأقصى وتختلف عن الدراسة الحالية في الفئة المستهدفة بالدراسة وهي العمال ومحاولة وصف واقعهم واثره الاجتماعي ضمن حدود الدراسة وهي جنوب الخليل

دراسة مصلح (1981) بعنوان العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة : سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة والقطاع وتهدف هذه الدراسة الى رصد التحولات التي رافقت بنية القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الصهيوني عام (1967) وكانت من اهم النتائج ظهور توجه لدولة الاحتلال لإضعاف القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاراضي المحتلة واستغلال القوة العاملة لسد احتياجاتها ونتيجة لذلك تمنع التنمية المستدامة في الضفة والقطاع وتسفيد من العمال الفلسطينيين ويظهر حسب الجداول وصول عدد العمال الى ثلث القوة العاملة في الاراضي المحتلة.

دراسة قيمة تحدثت عن اتجاه القوة العاملة الفلسطينية بعد الاحتلال الصهيوني للأراضي عام 1967 ضمن أرقام وإحصائيات وكيف تزايد عدد العمال الفلسطينيين في دولة الاحتلال بالقطاعات المهمة والشاقة ضمن أجور وظروف العمل السيئة والدراسة الحالية تلامس ما وصف في هذه الدراسة وتكمل

ما تم وصفة ضمن هذا الزمن وكذلك تحاول توضيح الاثر الاجتماعي لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة والتحديات التي تواجههم وخصوصية عمل المرأة الفلسطينية ايضا .

دراسة الدجاني (1980) بعنوان التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الاسرائيلي وكانت اشكالية الدراسة ما هي أهم التغيرات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية واثرها الاجتماعي في ظل الاحتلال واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي وكانت اهم النتائج على الصعيد الاجتماعي اندثار طبقة الاعيان والاقطاعيين بسبب سيطرة الاحتلال على نفوذهم وتشغيل العمال بدل منهم.

دراسة قديمة ذات اهمية ركزت على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال بشكل عام وكانت اهم النتائج الاجتماعية هي زوال طبقة الاعيان واستبدالهم بالمشغل المحتل وهي نتيجة حتمية للاحتلال لكن الدراسة الحالية تركز على واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون عند المشغل المحتل والاثر الاجتماعي وهي تكمل ما بدأ به الدجاني بشكل يخص العمال وفي وقت وظروف اختلفت عن دراسته.

2.9.2. التعقيب على الدراسات العربية:

دراسة إيمان (2022) عن المعوقات التنظيمية وعلاقتها بجودة الحياة المهنية لدى العمال وتهتم هذه الدراسة بفهم الاثر للمعوقات التنظيمية، وكان من اهم نتائجها ان المعوقات تؤثر على نفسية وسلوك العمال وهي دراسة قيمة بينما الدراسة الحالية تهتم بدراسة واقع العمال في ظل الاحتلال وسلوكه والاثر الاجتماعي لهذا العمل وتختلف في محددات الدراسة ومنبع المعوقات ومصدرها مع وجود تشابه بان جودة التنظيم تؤثر على سلوك العامل.

دراسة جابر (2021) وهي دراسة مهمة تحاول تفسير الاثر للتحويلات النقدية للمصريين الذين يعملون في الخارج على التنمية في مصر واستخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي الكمي لتفسير أثر التحويلات المالية وهذه الدراسة تركز على الاثر المالي للتحويلات في التنمية وما يصرف او ينفق على التنمية من مجموع التحويلات النقدية وهي دراسة قيمة خرجت بنتيجة ان الاسهام التنموي للتحويلات النقدية بسيط وهذه الدراسة تختلف دراسة واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)م والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم في عدة امور اهمها خصوصية وجود الاحتلال كذلك انها تحول توضيح واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون تحت الاحتلال وتأثيرات هذا الواقع من ناحية اجتماعية تنموية ضمن حدود الضفة الغربية ومنطقة جنوب الخليل بشكل خاص.

3.9.2. الدراسات الاجنبية:

دراسة أدير وميشال (2021) بعنوان التطورات والتغيرات في توظيف العمال الفلسطينيين في اسرائيل وكان هدف الدراسة هو توضيح التطورات في آلية توظيف العمال الفلسطينيين خاصة قطاع البناء في أواخر عام 2020 وكذلك الإجراءات القانونية لنيل العمال حقوقهم وإجراءات السلامة حيث حصل فقط 1% من العمال الفلسطينيين على مخصصات إصابات العمل مقارنة مع 7.1% من باقي العمال رغم انهم يعملون في القطاع الأخطر من العمل ويشكلون ثلث عمال البناء في الاراضي المحتلة واستخدم الباحثان المنهج الوصفي وكانت اهم نتائج الدراسة ان حوالي 50% من العمال صرحوا بان العمل في اسرائيل جعل من حياتهم صعبة ، وان ظروف تشغيلهم مهينة وحقوقهم ضائعة وفرصة الحصول على عمل لائق صعبة نسبة التجارة بالتصاريح 2019 45% بزيادة 15% عن 2018.

دراسة (Garbett, Lucy, 2020) بعنوان العمال الفلسطينيين في اسرائيل محاصرون بين الأشياء التي لا غنى عنها والتي لا يمكن التخلص منها وكانت اشكالية الدراسة ان العمال الفلسطينيين يتعرضون للخطر اثناء عملهم في قطاعات العمل في الاراضي المحتلة خاصة البناء أثناء جائحة كورونا وكانت اهم النتائج ان اسرائيل تنمي اقتصادها على حساب العمال الفلسطينيين الذين يتعرضون واسرهم للخطر من مرض كورونا وكذلك تعزز سيطرتها على الضفة الغربية بكافة الوسائل الممكنة منها الاستيطان وكذلك محاولة تخفيف ازمته الاقتصادية اثناء كورونا على حساب الشعب الفلسطيني وصحته وحجز أموال المقاصة والابقاء على السلطة بأضعف حالة ممكنة تحت سيطرتها.

دراسة كوشنيروفتش (2018) بعنوان فجوة الأجور للمهاجرين حالة في اسرائيل وكان الهدف من هذه المقالة التحقق من ان المهاجرين يحصلون على ارباحهم مقارنة بالمجموعات السكانية الأخرى في دولة الاحتلال واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت اهم النتائج ان هناك نقص في الاستثمار في المهاجرين وكذلك هم يحصلون على عوائد اقل ورواتب اقل مقارنة بالسكان الأصليين.

دراسة راشيل (2017) بعنوان للجدار ارجل ونحن كذلك " العمال الفلسطينيين والجدار العازل " وكانت اشكالية الدراسة هي ان حدود دولة اسرائيل غير محددة ولها ارجل رغم وجود الجدار الذي يؤثر على حياة العمال الفلسطينيين وهي جبهة استعمارية متغيرة وان وجود الجدار يزيد من معاناة العمال اليومية رغم ان حدود الاحتلال لم يتوقف هناك وان سياسات الاحتلال تقضي بدمج كل المناطق الأخرى وتشغيل العمال لمصلحة الاحتلال بطريقة جبرية ووصل عدد العمال الى 202 الف ومن اهم نتائج الدراسة ان دولة الاحتلال تستثمر جهود العمال الفلسطينيين بطريقة وحشية مليئة بالخوف والرعب والإرهاب وبأجور قليلة في ظل عدم وجود بديل او سيطرة على الارض خارج وداخل الجدار بسبب المستوطنات وكذلك أنفاق العمال عادة ما يستهلك نسبة كبيرة داخل دولة الاحتلال بسبب بقاء العمال هناك كذلك ان العمال يكونون تحت سيطرة الاحتلال سواء اثناء العمل الطويل الذي يصل إلى 18 ساعة احياننا ، ومن هنا تلخص الباحثة ان قضية الحدود ومعالجها هي من اهم القضايا فلاحتمال موجود خارج وداخل الجدار ويمارس سلطة الفصل العنصري.

دراسة (Miaari and Kattab, 2013) بعنوان فجوات الأجور بين الفلسطينيين واليهود من 1997- 2009 وكانت اشكالية الدراسة بحث الفروق في الأجور بين اليهود والفلسطينيين واعتمدت الدراسة على الاحصاء لدولة الاحتلال ضمن المنهج الوصفي والتجريبي البسيط وخلصت الدراسة بنتيجة ان التمييز بالأجور بشكل عرقي هو ما يحدث للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

دراسة (Bsaikri, 2010) بعنوان مأزق العمال الفلسطينيين في اسرائيل وكانت اشكالية المقالة تتحدث عن العمال الفلسطينيين بدون تصاريح الذين يعملون في الاراضي المحتلة والظروف المأسوية لحياتهم هناك تحت تهديد المشغل والشرطة والاحتلال والظروف الغير انسانية لحياتهم وكانت اهم النتائج ان دولة الاحتلال تسلب العمال ارادتهم وتشغلهم وتستغلهم وتفسد الاقتصاد الفلسطيني العاجز عن تشغيلهم ولم يساعد وجود السلطة في حل مشكلة العمال بل زاد من وتيرتها وكان من اهم النتائج الاجتماعية ان العمال يعانون نفسيا من ممارسات الاحتلال وعجزهم عن المشاركة في تربية أبنائهم وكذلك التمييز والعنصرية الذين يتعرضون لها.

دراسة فرشيخ (2002) بعنوان (العمالة الفلسطينية تتدفق الى الاقتصاد الاسرائيلي" انتهت القصة) وكانت اشكالية الدراسة ان اسرائيل تستغل العمالة الفلسطينية وتعتبرهم احتياطي للعمل عندها وكانت اهم النتائج جعل عمال غزة احتياطي وزيادة تشغيل العمال من الضفة في ظل السيطرة على الارض واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وكانت اهم النتائج هي عمل دولة الاحتلال تعمل على الزيادة المستمرة على اعداد العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وجعل عمال غزة احتياطي في ظل عجز السلطة عن خلق بديل للعمال .

4.9.2. التعقيب على الدراسات الأجنبية:

دراسة (أدير وميشال، 2021) وهي دراسة قيمة ومهمة تعني ببحث المتغيرات في آلية التوظيف وظروف العمل للفلسطينيين بشكل إنساني وباعتبار ان لا مجال لهم إلا العمل في الاراضي المحتلة لمنع المشاكل وتوفير العمالة لدولة الاحتلال وهذا البحث قيم جدا رغم ان الدراسة الحالية تبحث في واقع العمال وأثر ذلك على وضعهم الاجتماعي لكن بمحددات فلسطينية وكذلك الغاية من الدراسة هي توضيح واقع العمال الفلسطينيين كما هو والاثر الاجتماعي والتنموي لهم داخل الضفة الغربية.

دراسة، مقالة (Garbett, Lucy, 2020) العمال الفلسطينيين في اسرائيل محاصرون بين الأشياء التي لا غنى عنها والتي لا يمكن التخلص منها وهي دراسة توضح مدى الاستغلال للاحتلال للعمال وتعريضهم للخطر والمرض في مرض كورونا لتعزيز اقتصاد الاحتلال على حساب صحة واقتصاد العامل الفلسطيني والدولة الفلسطينية وتختلف عن الدراسة الحالية في الفئة المستهدفة وهم العمال وكذلك منهج الدراسة والحدود المكانية والموضوعية.

دراسة (كوشنيروفتش، 2018) التي تتحدث عن الفجوة في الأجور والأرباح المكتسبة للمهاجرين في دولة الاحتلال التي خلصت لوجود تمييز في تحقيق المكاسب بين المهاجرين والسكان الأصليين رغم تفوق المهاجرين في القدرات وهي دراسة مهمة توضح مدى عنصرية دولة الاحتلال بأفلام منها رغم ان الدراسة الحالية تتحدث عن واقع العمال الفلسطينيين وهم ليسوا مهاجرين انما هم خاضعين لاحتلال وتختلف عن هذه الدراسة في الفئة المستهدفة وكذلك موضوع الاثر الاجتماعي لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

مقالة (راشيل، 2017) الجدار له ارجل ونحن كذلك وتحدث عن العمال والجدار ومعاناة العمال منه رغم ان الجدار لا ينتهي بحدود موقعه وكان من اهم النتائج ان العمال يعانون من سياسات الاحتلال والجدار وأهم نتيجة هي ان الاحتلال موجود خارج وداخل الجدار ويمارس تميزه العنصري وهي دراسة قيمة ومهمة والدراسة الحالية تبحث في واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل الاراضي المحتلة والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم بحدود مكانية وزمانية وموضوعية تختلف رغم تشابه دراسة واقع العمال بشكل عام.

دراسة (Miaari and kattab, 2013) عن فجوات الأجور بين الفلسطينيين واليهود من عام 1997- 2009 وهي دراسة مهمة كانت نتيجتها الأهم ان هناك تمييز في الأجور مخالف للقانون الدولي والدراسة الحالية تبحث في واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة وجزء من واقعهم هو التمييز في الجور وستحاول الدراسة تأكيد هذا الامر في التمييز مع مواضيع اخرى اجتماعية وتنموية .

مقالة (Bsaikri, 2010) عن مأزق العمال الفلسطينيين في اسرائيل الذين يعملون بدون تصاريح عمل وما يعانونه من ويلات وتمييز وظلم وهذه الدراسة ايضا تتحدث عن العمال لكن الحاصلين على تصاريح عمل وايضا تتحدث عن الاثر الاجتماعي لعملهم من وجه نظرهم وتختلف عن الدراسة الحالية في المحددات الزمانية والمكانية وكذلك الموضوعية رغم انها تتحدث عن العمال الذين يعملون بشكل غير قانوني وهم حالة أكثر قهرا وعذابا من العمال القانونيين رغم ان كلاهما يعاني.

دراسة (فرشخ ، 2002) بعنوان العمالة الفلسطينية تندفق الى الاقتصاد الاسرائيلي " انتهت القصة " وهي دراسة قيمة تتحدث عن سعي دولة الاحتلال لزيادة اعداد العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية

وجعل عمال غزة احتياطي وهذا يلغي فكرة التنمية في فلسطين والدراسة الحالية تبحث في واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) من الضفة والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم وتتقاطع هذه الدراسة مع دراسة فرسخ في موضوع العمال مع الاختلاف في هدف الدراسة ومحدداتها.

5.9.2. الفجوة البحثية:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي قام الباحث بدراستها مثل ايمان (2022) عن المعوقات التنظيمية وجابر (2021) عن أثر التحويلات النقدية للمصريين الذين يعملون في الخارج وعطية (2020) أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات ودورها في ارتفاع تكلفة العمل في الضفة والشال (2020) عن توجه الشباب للهجرة واسبابها ودرويش (2020) عن البطالة وآثارها الاجتماعية والزعانين (2019) عن الفقر وسبل مواجهته ودور المنح السلبي والكعبي (2018) عن الصحة والسلامة المهنية والدلو(2016) عن استراتيجية مواءمة سوق العمل مع التعليم ويوسف (2016) عن أثر غياب الاب عن الاولاد وسميرات (2011) عن استثمار أموال الضفة في الاراضي المحتلة وابو جامع (2007) عن التكامل الإجباري للاقتصاد الفلسطيني والاردن وإسرائيل وشعث (2002) عن آثار الانتفاضة على المرأة وعلى الاقتصاد ومصالح (1981) وهي دراسة مهمة تحدثت عن اتجاه القوة العاملة الفلسطينية بعد 1967 والدجاني (1980) وأهمها أدير وميشال (2021) عن التطورات والتغيرات في توظيف العمال الفلسطينيين و دراسة ماري وخطاب (2013) عن فجوة الأجور كلها ودراسات اخرى استفاد الباحث منها في جوانب كثيرة تخص هذه الدراسة المختصة في تصوير واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948 والدراسة الحالية رغم تقاطعها في بعض الأمور الخاصة بالعمال مع اغلب الدراسات السابقة الا انها تختلف معها في عدة مجالات اهمها مجال واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة الذي أغفل

لسنوات طويلة واقتصر البحث في جوانب اخرى لا تركز على العامل نفسه كأساس للدراسة رغم وجود بعد الدراسات لدولة الاحتلال مثل اديل وراشيل التي تتحدث عن ظروف العمل وتغيرها ودراسة ماري عن فجوة الأجور لكن هذه الدراسات التي تتحدث عن تحسين ظروف العمال لأغراض امنية واقتصادية لخدمة دولة الاحتلال لكن هذه الدراسة انطلقت من جهة فلسطينية تعتبر العامل اساس استراتيجي للتنمية والنضال كذلك فلسفة التنمية المستدامة والفلسطينية من خلال العمال وتأثير واقع العمال الحالي على حياتهم الاجتماعية التي تؤثر في التنمية واختلفت العينة والمجتمع خاصة عمال جنوب الخليل وكذلك الهدف من الدراسة حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع العمال والتحديات التي تواجههم والمعوقات لغرض التركيز على هذه الفئة المستهدفة من جور الاحتلال ومحاولة ادراك الآثار الاجتماعية التنموية لواقعها الحالي .

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

1.3 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي. ويعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحث فيها، والذي يحاول الباحث من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكونات والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل.

2.3 مجتمع الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من جميع العمال الفلسطينيين في منطقة جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948)، والبالغ عددهم (4828) عامل/ة يعملون بشكل رسمي مع تصاريح قانونية، وذلك حسب إحصائيات وزارة العمل وهي ضمن الحدود الزمنية الموضحة في حدود الدراسة . اشتملت عينة الدراسة على (370) عامل/ة، أي بنسبة (0.76%) من مجتمع الدراسة، والجداول (1.3)، وهي الاستبانة المستردة من مجتمع الدراسة رغم ان العينة حسب المعادلة (356) استبانة .

3.3 أدوات الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة في التعرف على واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم من وجهة نظرهم قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة مثل عطية (2020)، ودراسة جابر(2021)، ودراسة أدير وميشال (2021)، مما ساعد الباحث في بناء أداتي وهي عبارة عن استبانة و(مقابلة مركبة تخص المؤسسات التي لها علاقة بالعمال وتستطيع توضيح دورهم التتموي وهي وزارة العمل، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين) وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من:

القسم الاول : معلومات عامة عن المستجيب وتشمل متغيرات الدراسة (الجنس ، المؤهل العلمي، العمر ، قطاع العمل ، صافي الأجر الشهري، العمل اللائق، عدد سنوات العمل، عدد أفراد الأسرة).
القسم الثاني : تكون من خمسة مجالات وفقراتها، حيث تكونت (61) فقرة موزعة على خمس مجالات هي:

- مجال واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).
- مجال الوضع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

- مجال الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي المحتلة عام(1948).

- مجال المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

- مجال التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

وتكونت الاداة الثانية وهي المقابلة بصورتها النهائية من عدة مجالات وهي:

-المساندة القانونية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948.

- مجال استثمار ادخارات العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة في التنمية.

- الحد من سلبيات عمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948.

4.3 عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على (370) عامل/ة، أي بنسبة (0.76%) من مجتمع الدراسة، والجداول (1.3)، يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة:

1.4.3. وصف متغيرات أفراد العينة:

يبين الجدول (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن نسبة 93.2% للذكور، ونسبة 6.8% للإناث. ويبين متغير المؤهل العلمي أن نسبة 57.8% لثانوية فأدنى، ونسبة 18.9% للدبلوم، ونسبة 23.2% لباكوريوس فأعلى. ويبين متغير العمر أن نسبة 15.7% لأقل من 30 سنة، ونسبة 58.9% من 30-40 سنة، ونسبة 25.4% من 41 سنة فما فوق. ويبين متغير مستوى الأجر الشهري أن نسبة 5.4% لأقل من 2470 شيكل، ونسبة 25.4% من 2471-5700 شيكل، ونسبة 31.1% من 5701-8550 شيكل، ونسبة 38.1% لأكثر من 8550 شيكل. ويبين متغير قطاع العمل أن نسبة 64.6% للبناء، ونسبة 11.6% للزراعة، ونسبة 14.6% للصناعة، ونسبة 9.2% للخدمات. ويبين متغير مدى مناسبة العمل لك ان نسبة 54.1% مناسب، ونسبة 45.9% غير مناسب. ويبين متغير عدد أفراد الأسرة ان نسبة 11.6% لإثتان ، ونسبة 39.7% لثلاثة، ونسبة 28.6% لأربعة، ونسبة 20% لخمسة فأكثر. ويبين متغير عدد سنوات العمل أن نسبة 15.1% لأقل

من 5 سنوات، ونسبة 49.5% من 5-10 سنوات، ونسبة 28.6% من 11-15 سنة، ونسبة 6.8% لكثير من 15 سنة.

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	345	93.2
	أنثى	25	6.8
المؤهل العلمي	ثانوي فأدنى	214	57.8
	دبلوم	70	18.9
	بكالوريوس فأعلى	86	23.2
العمر	أقل من 30 سنة	58	15.7
	من 30-40 سنة	218	58.9
	من 41 سنة فما فوق	94	25.4
مستوى الأجر الشهري	أقل من 2470 شيكل	20	5.4
	من 2471-5700 شيكل	94	25.4
	من 5701-8550 شيكل	115	31.1
	أكثر من 8550 شيكل	141	38.1
قطاع العمل	البناء	239	64.6
	الزراعة	43	11.6
	الصناعة	54	14.6
	الخدمات	34	9.2
مدى مناسبة العمل لك/ي	مناسب	200	54.1
	غير مناسب	170	45.9
عدد أفراد الأسرة	اثنان	43	11.6
	ثلاثة	147	39.7
	أربعة	106	28.6
	خمسة فأكثر	74	20.0
عدد سنوات العمل	أقل من 5 سنوات	56	15.1
	من 5-10 سنوات	183	49.5
	من 11-15 سنة	106	28.6
	أكثر من 15 سنة	25	6.8

5.3 صدق الأداة

قام الباحث بتصميم الاستبانة والمقابلة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث وزع الباحث الاستبانة على عدد من المحكمين. حيث طلب منهم إبداء الرأي في أسئلة فقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية. من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك اتساق داخلي بين الفقرات. والجدول التالي تبين ذلك:

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.493**	0.000	6	0.500**	0.000	11	0.183**	0.000
2	0.366**	0.000	7	0.353**	0.000	12	0.268**	0.000
3	0.420**	0.000	8	0.279**	0.000	13	0.359**	0.000
4	0.538**	0.000	9	0.238**	0.000	14	0.192**	0.000
5	0.539**	0.000	10	0.218**	0.000			

** داله احصائية عند 0.001 / * داله احصائية عند 0.050

جدول (3.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.196**	0.000	4	0.432**	0.000	7	0.600**	0.000
2	0.549**	0.000	5	0.617**	0.000	8	0.676**	0.000
3	0.503**	0.000	6	0.727**	0.000	9	0.530**	0.000

** داله احصائية عند 0.001 / * داله احصائية عند 0.050

جدول (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.469**	0.000	5	0.622**	0.000	9	0.571**	0.000
2	0.499**	0.000	6	0.642**	0.000	10	0.568**	0.000
3	0.545**	0.000	7	0.429**	0.000	11	0.393**	0.000
4	0.665**	0.000	8	0.416**	0.000			

** داله احصائية عند 0.001 / * داله احصائية عند 0.050

جدول (5.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المعينات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.368**	0.000	5	0.646**	0.000	9	0.521**	0.000
2	0.444**	0.000	6	0.706**	0.000	10	0.513**	0.000
3	0.523**	0.000	7	0.567**	0.000	11	0.497**	0.000
4	0.598**	0.000	8	0.683**	0.000	12	0.286**	0.000

** داله احصائية عند 0.001 / * داله احصائية عند 0.050

جدول (6.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.387**	0.000	6	0.495**	0.000	11	0.490**	0.000
2	0.370**	0.000	7	0.345**	0.000	12	0.559**	0.000
3	0.366**	0.000	8	0.570**	0.000	13	0.655**	0.000
4	0.419**	0.000	9	0.422**	0.000	14	0.536**	0.000
5	0.500**	0.000	10	0.491**	0.000	15	0.508**	0.000

** داله احصائية عند 0.001 / * داله احصائية عند 0.050

6.3 ثبات الدراسة

قام الباحث من التحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لأسئلة الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت النتيجة لواقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفوي بأغراض الدراسة. والجدول التالي يبين معامل الثبات للمجالات.

جدول (7.3): نتائج معامل الثبات للمجالات

معامل الثبات	عدد الفقرات	المجالات
0.741	14	واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل
0.763	9	الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل
0.731	11	الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل
0.754	12	المعيقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل
0.740	15	التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل

7.3 إجراءات الدراسة

قام الباحث بتطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع استمارة، وبعد أن اكتملت عملية تجميع الاستبيانات من أفراد العينة بعد إجابتهم عليها بطريقة صحيحة، تبين للباحث أن عدد الاستبيانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي (370) استمارة.

8.3 إجراءات تطبيق الدراسة

أجرى الباحث الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1- الحصول على كتاب تسهيل مهمة لإجراء الدراسة من الدراسات العليا في جامعة القدس ملحق (4).

2- الحصول على إحصائيات بأعداد العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الحاصلين على تصريح عمل وهم مجتمع الدراسة للعام (2023) من وزارة العمل فرع جنوب الخليل . لدراسات العليا في جامعة القدس ملحق (5).

3- تحكيم أدوات الدراسة.

4- اعداد ادوات الدراسة بصورتها النهائية .

5- تحديد أفراد عينة الدراسة.

1- توزيع أداة الدراسة على عينة من مجتمع الدراسة وعمل مقابلة مع عينة من العاملات في الاراضي المحتلة عام(1948) وذلك لمعرفة آرائهم في الاستبانة من حيث درجة القبول والرضا.

6- توزيع وجمع أدوات الدراسة على العينة من قبل الباحث وإرشادهم الى طريقة الإجابة عليها مع طرح الأسئلة الخاصة بالمقابلة وتسجيلها.

7- تدقيق البيانات المعبئة في أداة الدراسة.

8- جميع الفقرات في الاستبانة تم عمل اوزانها بنفس الدرجات الموضحة في الاستبانة ما عدا الفقرات (١٤،١١،١٠،٩،٨) في المجال الاول والفقرات (٤،١) في المجال الثاني حيث تم تصحيحا بعكس اوزانها .

9- تبويب البيانات ومعالجتها إحصائياً.

9.3 المعالجة الإحصائية:

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقاماً معينة)، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقاً لأسئلة الدراسة بيانات الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (ت) (t- test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصل إليها الباحث عن موضوع الدراسة وهو " واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة (1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم " وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها. وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

الدرجة	مدى المتوسط الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	3.67-2.34
مرتفعة	3.68 فأعلى

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948)؟ للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948).

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
-------	---------	-----------------	-------------------	--------	----------------

86.6	عالية	0.816	4.33	الاعمال الشاقة والخطرة من نصيب العمال الفلسطينيين .	7
82.8	عالية	1.002	4.14	أشعر بالتمييز والظلم للإجراءات المتبعة خلال ذهابي للعمل	1
82.4	عالية	0.932	4.12	الأجر الذي نحصل عليه غير مساوي لأجر اليهود الذين يعملون معنا في نفس العمل	6
82.0	عالية	1.112	4.10	هناك جهة فلسطينية تدافع عن حقوقنا في حال تعرضنا لأي خطر وابتزاز او التمييز او السرقة او القهر .	14
81.6	عالية	0.932	4.08	نأخذ اجازة مرضية مدفوعة الأجر في حالة المرض.	11
76.8	عالية	1.153	3.84	تحسب أجرة ساعة العمل الإضافية بساعة ونصف او ساعتان من ساعات العمل	8
76.6	عالية	1.105	3.83	لا نتاح لنا فرصة المنافسة على عمل افضل ومناسب لقدراتنا مقارنة باليهود .	13
73.6	عالية	1.112	3.68	ساعات العمل المسجلة في " الكلوش " قسيمة الراتب مساوية لساعات العمل الحقيقية.	10
71.8	متوسطة	1.098	3.59	اشعر بالخطر اثناء التوجه إلى العمل وخلال العمل نفسه	4
70.8	متوسطة	1.203	3.54	نأخذ راتب شهر عن كل سنة عمل من المشغل كتعويض لنهاية الخدمة.	9
66.0	متوسطة	1.118	3.30	تم التتكيل الجسدي والنفسي بنا اثناء العمل او خلال الوصول اليه	5
66.0	متوسطة	1.375	3.30	نواجه صعوبات في الحصول على اجازة من المشغل لأسباب غير مبررة	12
60.4	متوسطة	1.213	3.02	غالبا تكلفة الحصول على تصريح العمل مدفوع من قبل صاحب العمل.	3
56.6	متوسطة	1.105	2.83	غالبا تكلفة الوصول للمعبر والعمل مدفوعة من صاحب العمل.	2
73.9	عالية	0.52019	3.6942	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول (1.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات

أفراد عينة الدراسة على واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة

عام(1948) ان المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.7) وانحراف معياري(0.520) بدرجة عالية وهذا

يدل من خلال استجابات أفراد العينة لصيغة الأسئلة ومعناها ومدلولاتها ان واقع العمال الفلسطينيين

في الاراضي المحتلة عام(1948) سيء جداً حيث يتعرض العامل بشكل كبير للعمل في الاعمال

الشاقة والتمييز في الإجراءات والأجور ومحدودية المنافسة وكذلك تنخفض فرصة تحقيق الحقوق

العمالية الخاصة بساعات العمل وتسجيلها بشكل عادل في قسيمة الراتب من اجل التعويضات وتنخفض فرصة وجود جهة فلسطينية تدافع عن العامل، وكذلك وأخذ الإجازات بأنواعها بشكل قانوني.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (1.4) أن (8) فقرات جاءت بدرجة عالية و(6) فقرات جاءت بدرجة متوسطة.

كما أظهرت النتائج الى ان اعلى فقرات حصلت على متوسط حسابي (4.33) بدرجة عالية ، وهي الفقرة (الاعمال الشاقة والخطرة من نصيب العمال الفلسطينيين)، تليها فقرة بمتوسط حسابي (4.14) بدرجة عالية وهي الفقرة (أشعر بالتمييز والظلم للإجراءات المتبعة خلال ذهابي للعمل)، تليها فقرة بمتوسط حسابي (4.12) بدرجة عالية وهي الفقرة (الأجر الذي نحصل عليه غير مساوي لأجر اليهود الذين يعملون في نفس العمل)، تليها فقرة بمتوسط حسابي (3.83) بدرجة عالية وهي الفقرة (لا تتاح لنا فرصة المنافسة على عمل أفضل ومناسب لقدراتنا مقارنة باليهود) .

ويرى الباحث ظهور هذه النتيجة الى عنصرية دولة الاحتلال خاصة ان نسبة 65% من العمال يعملون في مجال البناء الشاق والخطر وكذلك والإجراءات العنصرية في التمييز بين العمال الفلسطينيين والعمال اليهود وهذا سببه الرئيسي هي التطرف الفكري والشعور بالفوقية الدينية التي تخالف قوانين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والإجراءات اللازمة لتشغيل العمال الفلسطينيين الذين يندرجون ويخضعون لإجراءات الاحتلال حسب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال رقم (158) الخاصة بالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم وضرورة معاملتهم دون تمييز بسبب الجنس او العرق او اللون او الدين او المعتقد او الرأي السياسي وهذا وحسب تفسيري يعود لرغبة الاحتلال في قمع الانسان الفلسطيني وإشعاره بالدونية من خلال الإجراءات المتبعة من المشغلين وسماسرتهم داخل الضفة في ظل عدم وجود نقابة عمال قوية تحميهم وعجز للسلطة الفلسطينية واستغلال لحاجتهم

المعيشية في ظل عدم وجود البديل وكذلك لضعف اتفاقية باريس في بنودها الخاصة بالعمال حيث ذكر في المادة (37) ان السلطة ودولة الاحتلال سيحاولان اعتيادية حركة العمال بينهما دون التأكيد على الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن .

وإن اقل الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي هي الفقرة (هناك جهة فلسطينية تدافع عن حقوقنا في حال تعرضنا لأي خطر أو ابتزاز أو التمييز أو السرقة أو القهر) بمتوسط حسابي (1.90) بدرجة منخفضة ، تليها الفقرة (نأخذ اجازة مرضية مدفوعة الأجر في حالة المرض) بمتوسط حسابي (1.92) بدرجة منخفضة ، تليها الفقرة(ساعات العمل المسجلة في " الكلوش " قسيمة الراتب مساوية لساعات العمل الحقيقية) بمتوسط حسابي (2.32) بدرجة منخفضة.

ويعزو الباحث السبب في حصول هذه الفقرات على اقل متوسط حسابي إلى عدم وجود جهة فلسطينية ذات كفاءته و فعالية للمطالبة بحقوق العمال الفلسطينيين وحمايتهم من التمييز والقهر والخطر وهذا ما أكدت إجابات العمال وهنا اخص بالذكر الجهات ذات الاختصاص بمتابعة هذه الحقوق وهي وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين وكذلك الخارجية أو الارتباط المدني حيث ترك العامل ليلقي مصيره المر والمليء بشتى وسائل التنكيل النفسي والجسدي والمالي وكذلك الى تحكم سيطرة الاحتلال وخاصة المقاولين الذين يحرمون العمال من أدنى حقوقهم كالإجازات المرضية وكذلك لا يسجل للعامل ساعات العمل الحقيقية على قسيمة من المقاولين خشية من دفع التعويض الحقيقي لنهاية الخدمة والادخار الخاص به وهذا مخالف لكافة القوانين سواء قانون العمل الفلسطيني او قانون منظمة العمل الدولية أو القانون الخاص بالعمل لدولة الاحتلال ويتم سرقة حقوق العمال بشكل مباشر ودون اي رقيب أو حسيب وهذه جريمة حرب تخالف المثل والقوانين والاعراف الدولية المتفق عليها.

واتفقت هذه الدراسة بشكل جزئي مع دراسة (أدير وميشال 2021) بعنوان التطورات والتغيرات في توظيف العمال الفلسطينيين في اسرائيل التي أظهرت ان 50% من العمال صرحوا بان العمل في

الاراضي المحتلة جعل من حياتهم صعبة وأنهم يعملون في القطاعات الاكثر خطورة واطهرت ان نسبة التجارة بتصاريح العمل 45% واتفقت ايضا مع دراسة (كوشنيروفيتش، 2018) التي أظهرت ان رواتب العمالة المهاجرة الى دولة الاحتلال تحصل على حقوق غير متساوية مع السكان اليهود (حسب ذكره السكان الاصليين) واختلف منحى هذه الدراسة عن ما سبق في القصد من الدراسة وهو تصوير واقع العمال الفلسطينيين لمحاولة تغيير هذا الواقع السيء بكافة اوجهه من وجهة نظر فلسطينية بأهداف فلسطينية وليس من اجل تحسين بعض الظروف للعمال الفلسطينيين من اجل استمرار استغلالهم الى الابد كما تتحدث القيادة الصهيونية وللأسف الدراسات السابقة الفلسطينية بهذا الخصوص نادرة وشبه معدومة .

2.2.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
9	البطالة وعدم وجود عمل مناسب في الضفة الغربية اجبرنا على العمل في الداخل المحتل	4.58	0.776	عالية	91.6
5	العمل في الاراضي المحتلة لا يشعرا بالطمأنينة على مستقبل الأسرة والأولاد.	4.08	1.046	عالية	81.6

8	لا نحصل على فرص تدريب لتحسين العمل لزيادة الأجر مساوي للعمال اليهود	4.08	1.057	عالية	81.6
6	لا يحق للعمال التفاوض وتشكيل نقابة تدافع عن حقوقهم.	4.00	1.064	عالية	80.0
7	لا يحسن العمل الحالي من ظروف الأسرة الصحية والتعليمية.	3.89	1.093	عالية	77.8
1	يحقق العمل طموحنا وآمالنا في مستقبل أفضل.	3.81	1.204	عالية	76.2
3	اعاني أو عانيت من مشاكل صحية بسبب العمل .	3.74	1.109	عالية	74.8
2	لا يمنحنا العمل الحالي راتباً تقاعدياً في عمر الشيخوخة.	3.62	1.530	متوسطة	72.4
4	دائماً ما يدفع تعويضات مالية مقابل الإعاقة والمشاكل الصحية الناتجة عن العمل.	3.30	0.998	متوسطة	66.0
78.0	الدرجة الكلية	3.8985	0.65562	متوسطة	

يلاحظ من الجدول (2.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) ان المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.9) بدرجة عالية ونسبة مئوية (78%) وانحراف معياري (0.655) وهذا يدل ان الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة ومن خلال تفسير الاستجابات للصيغ المختلفة للأسئلة ان العامل مجبر على العمل لعدم وجود بديل وان هذا العمل لا يحقق طموحات العمال في تحقيق واقع افضل ومستقبل افضل له وأسرته ولا يحسن بشكل مضمون الظروف الصحية والتعليمية ومجال الشيخوخة حيث لا يوجد راتب تقاعدي ولا يوجد تكافؤ في الفرص وهناك أخطار جسدية وصحية تواجه العمال نتيجة عملهم .

كما أظهرت النتائج الى ان اعلى فقرات حصلت على متوسط حسابي (4.58) بدرجة عالية، هي الفقرة (البطالة وعدم وجود عمل مناسب في الضفة الغربية اجرنا على العمل في الداخل المحتل)، تليها الفقرة (العمل في الاراضي المحتلة لا يشعرونا بالطمأنينة على مستقبل الاولاد والأسرة) بمتوسط حسابي (4.08) بدرجة عالية، تليها الفقرة (لا يحق للعمال التفاوض وتشكيل نقابة تدافع عن حقوقهم)

بدرجة عالية، تليها الفقرة (لا يحسن العمل الحالي من ظروف الأسرة الصحية والتعليمية) بمتوسط حسابي (3.89) بدرجة عالية .

ويعزو الباحث السبب في حصول هذه الفقرات على أعلى متوسطات حسابية هو شعور العامل بالضعف والخيبة نتيجة لعدم وجود فرصة عمل مناسبة في الضفة نتيجة فشل السلطة خلال ثلاثين عام من الاستثمار واستغلال هذه الطاقات العظيمة كذلك شعور العامل بعدم الطمأنينة على أسرته ومستقبلها بسبب تحكم دولة الاحتلال في العمال وهضم حقوقهم وعدم السماح لهم بتشكيل جسم نقابي لحمايتهم رغم وجود اتحاد نقابات عمال فلسطين فالعامل لا يعلم ذلك وهذه كارثة نقابية تخرج من اجابات العمال وهو ايضا لا يرى ان العمل يحسن من ظروف اولاده الصحية والتعليمية بسبب التذبذب في العمل والاعلاقات والظروف المصاحبة للعمل ويشعر ان اولاده ليسوا في امان لعدم وجود ضمان وراتب تقاعدي وهذا يؤكد ضعف السلطة الفلسطينية في ادارة هذه الحالة على مدار ثلاثين عام وهي بالمقابل نصر لدولة الاحتلال لأنها تستغل طاقات الشعب الفلسطيني في زيادة الفائض عندها وعزل فئة العمال دون أن يكون لهم سند حقيقي في المجتمع الفلسطيني .

وأن أقل الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي هي الفقرة (يحقق العمل طموحنا وآمالنا في مستقبل افضل) بمتوسط حسابي (2.19) بدرجة منخفضة، تليها الفقرة (لا يمنحنا العمل الحالي راتبا تقاعدياً في عمر الشيخوخة) بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث هذه النتيجة الى ان العامل لا يشعر بالأمان على مستقبل الاولاد والأسرة بسبب تقرد دولة الاحتلال في السيطرة على كل تفاصيل العمل والحقوق العمالية وعدم وجود راتب تقاعدي وحدوث اخطار جسدية ونفسية للعامل اثناء عمله دون تلقي حقوق في غالب الامر لأسباب عديدة منها نوع العمل الذي يعمل به والتصريح والمشغل وكثير من التفاصيل.

واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (مصلح، 1980) العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة: سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كانت اهم نتائجها ان دولة الاحتلال تمنع التنمية المستدامة في الضفة والقطاع وتستفيد من العمال الفلسطينيين وهذا يزيد الفائض المتحقق للاقتصاد لدولة الاحتلال ويدمر فرص التنمية في الضفة الغربية وكذلك دراسة (عطية، 2020) أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية واهم نتائجها محاولة افرار الضفة من العمال لحساب دولة الاحتلال والدراسة الحالية تميزه بمحاولة ادراك الاثر على مستقبل الأسرة الفلسطينية من خلال العمل وتأثيرها على التعليم والصحة والشعور بالأمان على المستقبل ويرى الباحث ان الاحتلال له اهداف استراتيجية من ذلك تتعدى الامر الاقتصادي المهم له وهي عزل فئة كبيرة من المجتمع وحرمانهم من العمل داخل الضفة من خلال سياسات وقوانين اهمها اتفاقية اوسلو وخاصة تقسيمات المناطق (C) التي يمنع الاستثمار بها وكذلك الجوانب الامنية وإنهاء القضية الفلسطينية من خلال ربط مصالح الناس بشكل مباشر مع دولة الاحتلال بحيث يصبحون يدافعون عنها من خلال الدفاع عن مصلحتهم في العمل فيها وهو الخيار الوحيد لهم وهذا مخالف لقوانين الأمم المتحدة واتفاقية جنيف المادة (52) والتي تنص بحظر جميع التدابير التي من شأنها ان تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل او تقييد عملهم بقصد حملهم الى العمل في دولة الاحتلال، وللأسف لم تراعي السلطة الفلسطينية تطبيق هذا القانون خلال اتفاقية باريس الاقتصادية لأسباب عدة لسنا بصدد بحثها لكن نتيجتها كانت اطباق السيطرة على العمال واستغلالهم لصالح دولة الاحتلال.

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي المحتلة عام (1948)؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي المحتلة عام (1948).

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
9	ابتعد عن المشاركة الاجتماعية والسياسية للخوف من فقدان العمل والتصريح.	4.24	0.804	عالية	84.8
7	لم تعمل السلطة الفلسطينية بديل مناسباً للعمل داخل الضفة.	4.23	0.822	عالية	84.6
10	حصول اولادي على شهادات جامعية لن يحدث تغيير على مستقبلهم وفرصهم في العمل.	4.16	1.045	عالية	83.2
1	لا وقت لدي للتفكير في أفكار سياسية واجتماعية.	4.10	0.617	عالية	82.0
11	نظرة المجتمع المحلي الى العمال غير سوية	4.02	0.968	عالية	80.4
3	ايام العطلة استغلها في شراء مستلزمات البيت والأسرة.	3.96	0.711	عالية	79.2
6	سأصبح فقيراً اذا فقدت عملي الحالي	3.84	0.812	عالية	76.8
8	لن تغير نقابة عمال منتخبة وقوية من واقع العمال.	3.76	1.075	عالية	75.2
4	غيابي المستمر عن البيت يشعرني بالتقصير في تربية الاولاد.	3.72	0.864	عالية	74.4
5	غيابي عن البيت يؤثر على تربية اولادي بشكل سيء.	3.47	0.917	متوسطة	69.4
2	لا انفق على اولادي واسرتي بشكل مقبول نتيجة لعملي الحالي.	3.25	0.995	متوسطة	65.0
77.8	الدرجة الكلية	3.89	0.46	عالية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد

عينة الدراسة على الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في

الاراضي المحتلة عام (1948) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3,9) وانحراف معياري (0.46)

وهذا يدل على أن الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي المحتلة عام (1948) جاءت بدرجة عالية، وبنسبة مئوية (78%).

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (3.4) أن (9) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرتين جاءت بدرجة متوسطة.

وهذا يدل على أن العمال تم عزلهم بصورة ممنهجة عن محيطهم الاجتماعي بسبب غيابهم في العمل وعن أسرهم وهذا بسبب حاجتهم الماسة للعمل لتحقيق رغبات أسرهم في العيش والانفاق وخوفاً من فقدان العمل ابتعدوا عن الأمور السياسية وأثر هذا بشكل على مستقبل التعليم خاصة في ظل عدم وجود شواغر للمتعلمين وهذا نتيجة خطيرة وكذلك شعورهم بعدم امكانية مساندة السلطة لهم وتحقيق حقوقهم من خلال نقابة او وزارة وهذا من اخطر الامور فهم يشعرون بالعزلة والضياع مقابل العمل لإطعام أسرهم.

كما أظهرت النتائج الى ان اعلى فقرات حصلت على متوسط حسابي(4.23) بدرجة عالية، هي الفقرة (ابتعد عن المشاركة الاجتماعية والسياسة للخوف من فقدان العمل والتصريح)، تليها فقرة (لم تعمل السلطة الفلسطينية بديل مناسباً للعمل داخل الضفة) بمتوسط حسابي (4.16) بدرجة عالية ، تليها الفقرة (حصول اولادي على تعليم لن يحدث تغيير على مستقبلهم وفرصهم في العمل) بدرجة عالية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة الى حاجة العمال الفلسطينيين للعمل في ظل البطالة وعدم وجود عمل مناسب في الضفة الغربية تبعدهم عن المشاركة الاجتماعية والسياسة وذلك للخوف من ممارسات الاحتلال التي تمنعهم من ذلك بحرمانهم من تصريح العمل وفرصة العمل وكذلك عدم عمل السلطة الفلسطينية على إيجاد بديل للعمال وكم الخريجين الهائل الذي تتعدم فرصه في العمل والوظيفة غير من نظرة العامل والمجتمع الفلسطيني لأهمية التعليم وأصبح العلم والمتعلمين تكلفة على الاهل دون ناتج او نتيجة مرضية وهو من اخطر النتائج المتعلقة بالآثار الاجتماعية لان نظرة المجتمع للعلم

بسبب انعدام الفرص في الضفة بسبب سوء ادارة السلطة الفلسطينية للاقتصاد وتحكم الاحتلال غير من اهمية النظرة للعلم.

أن اقل الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي هي الفقرة (لا أنفق على اولادي واسرتي بشكل مقبول نتيجة لعملي الحالي) بمتوسط حسابي (3.25) بدرجة متوسطة ، تليها الفقرة (غيابي عن البيت يؤثر على تربية اولادي بشكل سيء) بمتوسط حسابي (3.47) بدرجة متوسطة ، تليها الفقرة (غيابي المستمر عن البيت يشعرنى بالتقصير في تربية الاولاد) بمتوسط حسابي (3.72) بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث ظهور هذه النتيجة الى ان الأجور التي يحصل عليها العمال الفلسطينيين لقاء عملهم تنفق على أسرهم بصورة متوسطة نتيجة لتفاوت الأجور وكلما زاد الأجر زادت نسبة الإنفاق رغم ان اجر العمال يزيد على الأجور الموجودة في الاراضي المحتلة بحوالي الضعف الا ان هناك كثير من النفقات التي تحد من تحسين الإنفاق على أسرته اهمها ثمن تصريح العمل وهدر حقوق العمال في الادخارات وتعويض نهاية الخدمة وكذلك ارتفاع الأسعار وفسر الباحث بان غياب الاب عن البيت يؤثر بشكل متوسط على الأسرة بناء على اجابات المبحوثين الا ان هذا الاثر يشكل خطر اجتماعي على منظومة الأسرة الفلسطينية واستقرارها وغياب الاب يحدث مشاكل مع الزوجة والأبناء ويعرضهم للأخطار الاجتماعية كذلك يعرض الاب نفسه إلى خطر الوقوع في الانحلال وتفسخ القيم خاصة انه يعمل في مجتمع منحل اخلاقيا ومليء بالظواهر الفاسدة والمخدرات وهذا برأي الباحث امر خطير ويفسر ظهور العنف وزيادة الجريمة والمخدرات وزيادة نسبة الطلاق وغيرها من الظواهر السلبية لعدم وجود آلية تحمي العامل من غيابه المستمر لتحقيق الاكتفاء المعيشي لأولاده على حساب امور اجتماعية أهم.

وكذلك الفقرة (نظرة المجتمع المحلي الى العمال غير سوية) بمتوسط حسابي(4) بدرجة عالية وانحراف معياري(0.968) وهذه النتيجة خطيرة تشير الى شعور العامل بخذلان من المجتمع ويفسر الباحث هذا الشعور لعدة اسباب اهمها ان دخل العمال رغم التمييز هو اعلى من الموجودة في الضفة الغربية وكذلك القدرة على الإنفاق وهذا يسبب نزاع خفي بين العمال والموظفين الفلسطينيين في الضفة لشعورهم بالعجز عن الإنفاق بشكل مساوي لهم وكذلك التعامل معهم اثناء فترة كورونا حيث كان العمال الذين يعملون في قطاع البناء والزراعة يعملون في الاراضي المحتلة رغم الحظر الموجود في الضفة بسبب رغبة دولة الاحتلال في الحفاظ على اقتصادها مما سبب هجمة على العمال الفلسطينيين والتعامل معهم عبر الإعلام وصفحات التواصل بشكل عنيف وتحميلهم مسؤولية انتقال المرض (workers Hotline, 2022) .

وتتفق هذه الدراسة مع تعريف مفهوم الاستبعاد الاجتماعي التي تحول او تمنع المشاركة الكاملة للأفراد والجماعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما تحول دون ممارسة حقوقهم(عبد الجواد، 2008) وكذلك تتفق مع دراسة (يوسف ، وعلي ، وندى) عن غياب الآباء واثره على السلوك العدواني لدى الاطفال الغائبين آبائهم والتي تفيد ان نسبة العدوانية والتفكك الاسري تزيد وهذا الدراسة بينت ان هناك استبعاد لدور العامل الاجتماعي والسياسي على المستوى الخاص والعام وهذا يستأصل فئة كبيرة من المجتمع ويجعلها خارج نطاق الاسهام الاجتماعي في التغير الصحيح لمناحي حياة العمال والمجتمع ككل متكامل من خلال إشراكهم في انتخابات عادلة شاملة لنقابة العمال .

4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للمعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
6	لا يوجد ثقة بالسلطة الفلسطينية لحماية مصالح العمال.	4.58	0.683	عالية	91.6
1	سماسرة التصاريح هم مشكلة كبيرة تسرق من العمال تعبيهم واموالهم.	4.53	0.642	عالية	90.6
2	درجة التمييز في الأجور بين اليهود والفلسطينيين.	4.46	0.633	عالية	89.2
4	لا يوجد من يقف مع العامل الفلسطيني اذا حدث معه اي مشكلة	4.45	0.698	عالية	89.0
5	الوضع السياسي هو مشكلة كبيرة ومستمرة.	4.42	0.638	عالية	88.4
3	يمكن وصف التدابير الامنية على المعابر بالمرهقة لي.	4.33	0.650	عالية	86.6
9	وزارة العمل الفلسطينية لم تصنع لنا بديل للعمل داخل الضفة.	4.29	0.809	عالية	85.8
7	انعدام الثقة بالسلطة الفلسطينية سببه إهمال حقوق العمال لفترة طويلة.	4.28	0.692	عالية	85.6
8	نحن نتعرض للخطر اليومي ونقابة العمال لا تتدخل لحمايتنا.	4.18	0.826	عالية	83.6
11	العمل في الاراضي المحتلة يجعل الضفة خالية من العمال	3.98	0.801	عالية	79.6
12	لا اوفر أي مبلغ من عملي بسبب كمية المصاريف الكثيرة.	3.69	0.809	عالية	73.8
10	العامل مستهدف من قبل اجهزة الامن الفلسطينية	3.51	1.124	متوسطة	70.2
84.6	الدرجة الكلية	4.23	0.40	عالية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد

عينة الدراسة على المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في

الاراضي المحتلة عام (1948) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.23) وانحراف معياري (0.40)

وهذا يدل على أن المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) جاءت بدرجة عالية، وبنسبة مئوية (84.5%).

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (4.4) أن (11) فقرة جاءت بدرجة عالية وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة.

وهذا يشير الى حجم المعوقات الكبيرة التي تواجه العمال من سيطرة التصاريح والتدابير الامنية المجحفة وعجز وزارة العمل عن إيجاد بديل او القيام بواجبها وانعدام الثقة بالسلطة والتميز في العمل وعدم المساوة في الأجور والمعاملة والفرص والتعرض للخطر والقهر بسبب الاجراءات الامنية المرهقة وكذلك افرغ الضفة من العمال بسبب قلة الاجور وفرص العمل.

كما أظهرت النتائج الى ان اعلى فقرات حصلت على متوسط حسابي هي (لا يوجد ثقة بالسلطة الفلسطينية لحماية مصالح العمال) بمتوسط حسابي (4.58) بدرجة عالية، تليها الفقرة (سيطرة التصاريح هم مشكلة كبيرة تسرق من العمال تعبهم) بمتوسط حسابي (4.53) بدرجة عالية، تليها الفقرة (الوضع السياسي هو مشكلة كبيرة ومستمرة) بمتوسط حسابي (4.46) بدرجة عالية.

ويفسر الباحث ظهور هذه النتيجة الى إهمال السلطة الفلسطينية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) خلال ثلاثين سنة وعدم ملامسة حقوقهم والدفاع عنها خاصة حمايتهم من اباطرة التصاريح والمقاولين الذين يسرقون تعب العمال ودولة الاحتلال التي تستغلهم بطريقة ظالمة وفيها كثير من التمييز وظهر هذا اثناء فترة كورونا حيث كان يعامل العمال بازدراء وتحملهم السلطة سبب انتشار كورونا رغم انها لم تجد لهم بديل للعمل او توفير الدخل.

وأن اقل الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي هي الفقرة(العامل مستهدف من قبل اجهزة الامن الفلسطينية) بمتوسط حسابي(3.51) بدرجة متوسطة ، تليها الفقرة(لا اوفر اي مبلغ من عملي

بسبب المصاريف الكثيرة) بمتوسط حسابي (3.69) بدرجة عالية، تليها الفقرة (العمل في الاراضي المحتلة يجعل الضفة الغربية خالية من العمال) بمتوسط حسابي (3.98) بدرجة عالية.

ويفسر الباحث هذه النتيجة الى شعور العمال بعدم استهدافهم من اجهزة الامن الفلسطينية لعدم وجود احتكاك مباشر معهم رغم ان هذه النتيجة من المفترض أن تكون منخفضة وليس متوسطة لان غرض الامن او اجهزة الامن هو حماية العامل وليس استهدافه وكذلك عدم وجود توفيرات كبيرة للعمال مرتبط بمتوى الأجور وحجم المصاريف وهناك تفاوت بين العمال في ذلك حسب نوعية الإنفاق ومستوى الأجر أما إفراغ العمال من الضفة هو امر ممنهج من قبل دولة الاحتلال وهو هدف استطاعوا تحقيقه للأسف الشديد نتيجة استراتيجية الاحتلال باستغلال العمال وسلخهم عن أرضهم ومجتمعهم وركاكة التفكير والتطبيق عند السلطة لرسم السياسات الاقتصادية في ظل قيود الاحتلال الموجودة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (عطية ، 2020) حول اثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وكانت نتيجتها افراغ الضفة من العمال وارتفاع الأجور وكذلك دراسة (جابر، 2021) التي تبحث دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر) واهم نتائجها هي ضعف المبالغ المستغلة في التنمية مقارنة مع الاستهلاك وما يميز هذه الدراسة هي نتيجة ادراك العمال الفلسطينيين لعدم وجود داعم او راعي لمصلحتهم رغم انهم يشكلون الدائم الاساسي للإنفاق في الضفة الغربية.

5.2.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

ما التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
9	حلم كل عامل هو الحصول على تعويض نهاية الخدمة من المشغل بشكل كامل	4.35	0.741	عالية	87.0
5	من الأمور المستبعدة هي المساندة القانونية من نقابة العمال ووزارة العمل لتحسين ظروفنا	4.34	0.828	عالية	86.8
10	من أهم التحديات جعل ساعات العمل والاجر في قسيمة الراتب (الكلوش) مساوية لساعات العمل الحقيقية	4.32	0.865	عالية	86.4
7	تحويل الأجر الشهري للبنوك في الضفة اجراء فيه كثير من الغموض والشك.	4.28	0.742	عالية	85.6
14	تحسين ظروف العمال مرتبط بزوال التمييز والعنصرية وقوة ووحدة العمال الفلسطينيين.	4.27	0.689	عالية	85.4
11	أن يصبح للعامل راتب تقاعد وشيخوخة هي حلم كل عامل.	4.26	0.900	عالية	85.2
12	تحسين ظروف وبيئة العمل امر مستبعد بسبب الوضع السياسي.	4.25	0.709	عالية	85.0
3	من اهم التحديات الحالية هو تحرير العمال من بائعو تصاريح العمل	4.24	0.850	عالية	84.8
13	ظروف العمل السيئة نابعة من عنصرية كبيرة في مجتمع دولة الاحتلال.	4.18	0.802	عالية	83.6
6	تحويل ادخارات وتعويضات العمال الى شركة (عمتيم) داخل الاراضي المحتلة أمر خطير	4.15	0.672	عالية	83.0
8	من اهم التحديات هو إدارة واستثمار ادخارات العمال من جهة	4.13	0.750	عالية	82.6

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية
	فلسطينية موثوقة للعمال.				
1	يشكل الاغلاق والانقطاع عن العمل التحدي الاكبر لنا بسبب عدم توفر البديل.	4.09	0.765	عالية	81.8
15	أجور العمال في الضفة ارتفعت بسبب العمل في الاراضي المحتلة.	4.08	1.005	عالية	81.6
2	اصبح لانقطاعي عن العمل لمدة قصيرة من الفقراء ولا أستطيع الإنفاق على اسرتي	3.79	0.722	عالية	75.8
4	مساواة اجر العمال الفلسطينيين بالعمال اليهود لنفس العمل والجهد هي حلم بعيد المنال.	3.73	1.304	عالية	74.6
	الدرجة الكلية	4.16	0.39	عالية	83.2

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.16) وانحراف معياري (0.39) وهذا يدل على أن التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) جاءت بدرجة عالية، وبنسبة مئوية (83.3%).

وهذا نتيجة خطيرة تفصلها نتيجة حرمان العمال من حقوقهم في تعويضات نهاية الخدمة بشكل كامل وعدم وجود مساندة قانونية لهم وخطر فقدانهم العمل في كل لحظة ومساواة اجورهم باليهود وتحسين ظروف العمل وتحدي الوقوع في الفقر وتحويل الراتب للبنوك حيث يتم التلاعب بتعويضاتهم من خلال تحويل نصف الراتب لغرض التهرب من دفع التعويض لنهاية الخدمة وإدارة أموال ادخاراتهم من شركة صهيونية في ظل عدم وجود بديل عند السلطة الفلسطينية وانعدام الثقة بها .

كما أظهرت النتائج الى ان اعلى فقرات حصلت على متوسط حسابي (4.35) بدرجة عالية، وهي الفقرة (حلم كل عامل هو الحصول على تعويض نهاية الخدمة بشكل كامل)، تليها فقرة (من الامور المستبعدة هي المساندة القانونية من خلال نقابة العمال) بمتوسط حسابي (4.34) بدرجة عالية، تليها

الفقرة) تحويل الأجر الشهري للبنوك في الضفة إجراء يشوبه الكثير من الشك) بمتوسط حسابي (4.28) بدرجة عالية، تليها الفقرة (ان يصبح للعامل الفلسطيني راتب تقاعدي) تليها الفقرة) ادارة واستثمار ادخارات العمال من جهة فلسطينية موثوقة) بمتوسط حسابي (4.15) بدرجة عالية.

ويعزو الباحث ظهور هذه النتيجة الى ضعف الثقة بوجود جهة فلسطينية تدافع عن حقوقه وتحمي مصالحه وتدير أمواله وتحميه من تحكم سلطة الاحتلال في قوت اولاده وتوفر له ضمان اجتماعي يدار بشكل موثوق في ظل انعدام الثقة بالسلطة الفلسطينية في ادارة الاموال وتحقيق العدالة والمساواة للعمال الفلسطينيين وهذا مؤشر سيء يدل على وجود شرخ وانعدام ثقة نتائجه كارثية تزيد من حجم التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين المغلوب على أمرهم.

وإن اقل الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي هي(مساواة اجر العمال الفلسطينيين بأجر العمال اليهود لنفس العمل) بمتوسط حسابي (3.73) بدرجة عالية، تليها الفقرة (اصبح من الفقراء لانقطاعي عن العمل لمدة قصيرة) بمتوسط حسابي (3.73) بدرجة عالية، تليها الفقرة) يشكل الاغلاق والانقطاع عن العمل التحدي الأكبر بسبب عدم توفر البديل) بمتوسط حسابي (4.08) بدرجة عالية. ويرى الباحث ظهور هذه النتيجة الى العنصرية عند الاحتلال في إعطاء أجور مساوية لأجور اليهود لنفس العمل اضافة الى اقتطاع جزء كبير من الراتب الى سمسرة العمال وسمسرة التصاريح وكذلك عدم وجود ادخارات لدى العمال يعرضهم للفقر والعوز في حال الانقطاع عن العمل وعدم وجود راتب بطالة او ضمان اجتماعي ويشكل الاغلاق الهاجس الاكبر لدى العمال الذي يسبب لهم انقطاع الدخل في ظل غياب البديل حيث اصبح العمل في الاراضي المحتلة هو واقع حتمي إجباري في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية داخل الضفة الغربية وضمن استراتيجية الاحتلال في التكامل الاقتصادي الإجباري للضفة الغربية الذي فشلت السلطة الفلسطينية في فكه نتيجة الاتفاقيات المجحفة

خاصة باريس ومناطق (C) واتفاقية المياه والمعابر والقيمة المضافة حيث كبلت السلطة نفسها بقيود تجعل من عملية التنمية والاستفادة من الطاقات البشرية الفلسطينية امر معقد وصعب.

واتفقت هذه الدراسة بشكل جزئي مع دراسة (Miaari and Kattab, 2013) التي تحدثت عن فجوة الأجور التي اهم نتائجها ان هناك تمييز بشكل عرقي يحدث للعمال الفلسطينيين، ودراسة (ابو جامع، 2007) التي تحدثت عن التكامل الاقتصادي الإجباري في العلاقة بين الاراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والأردن واهم نتائجها ان الاحتلال يتحكم في كل مفاصل الاقتصاد الفلسطيني ودراسة (أدير وميشال، 2021) التي تحدثت عن التطورات والتغيرات في توظيف العمال الفلسطينيين في اسرائيل والتي تحدثت عن عدم منح العمال الفلسطينيين حقوقهم وهذه الدراسة ايضا أضافت أزمة الثقة بالمجتمع وخاصة العمال الذين يشكلون واسرهم ثلث سكان الضفة الغربية مع السلطة الفلسطينية رغم محاولات السلطة عمل ضمان اجتماعي الا ان سوء الادارة والتاريخ المالي والإداري وتاريخ سلوك السلطة مع العمال وتهميشهم وعدم وجود نقابة حقيقية تدافع عنهم وتحميهم جعل هناك فجوة بين سياسات الإصلاح وقبولها في الوقت الحالي

6.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

هل تختلف متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، المؤهل العلمي، العمر، مستوى الأجر الشهري، قطاع العمل، مدى مناسبة العمل لك/ي، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات العمل؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) تعزى لمتغير الجنس.

تم فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير الجنس.

جدول (6.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
نكر	345	3.7012	0.53207	0.966	0.335
أنثى	25	3.5971	0.30366		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.966)، ومستوى الدلالة (0.335)، أي أنه لا توجد فروق في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير الجنس، وبذلك تم قبول الفرضية الأولى.

ويعزو الباحث عدم وجود فروق في اجابات المبحوثين لمتغير الجنس للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي عام 1948 الى ان الظروف المرتبطة بالعمل تشمل كافة الجنسين وواقع العمل سيء لكلى الجنسين رغم ان الأجور مرتفعة مقارنة بالصفة الغربية فكلى الجنسين يذهبون الى العمل بنفس الآلية ومن نفس المعبر وتمارس عليهم نفس الظروف الصعبة والخطيرة وكذلك الإجراءات القانونية والامنية وكل ما يتعلق بواقعهم في العمل .

نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تم فحص الفرضية الثانية بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ثانوي فأدنى	214	3.5975	0.50116
دبلوم	70	3.8082	0.47653
بكالوريوس فأعلى	86	3.8422	0.55188

يلاحظ من الجدول رقم (7.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (8.4):

جدول (8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.795	2	2.398	9.257	0.000
داخل المجموعات	95.056	367	0.259		
المجموع	99.851	369			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (9.257) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب

الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تم رفض

الفرضية الثانية. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يلي:

الجدول (9.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب

متغير المؤهل العلمي

المتغيرات	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
ثانوي فأدنى	دبلوم	0.003
	بكالوريوس فأعلى	0.000
دبلوم	ثانوي فأدنى	0.003
	بكالوريوس فأعلى	0.678
بكالوريوس فأعلى	ثانوي فأدنى	0.000
	دبلوم	0.678

يلاحظ أن الفروق كانت بين (دبلوم) و(ثانوي فأدنى) لصالح (دبلوم) وبين (بكالوريوس فأعلى)

و(ثانوي فأدنى) لصالح (بكالوريوس فأعلى).

ويعزو الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي هو الاختلاف بين أفراد العينة

من حيث التفكير والطموح والرغبة في تحقيق اهداف بناء على مستوى العامل العلمي فهناك نسبة

كبيرة ثانوي فأدنى وايضا هناك نسبة كبيرة متعلمة وتملك شهادة جامعية او دبلوم ولا شك ان الفروق

نتجت من اختلاف حجم عينة الغير جامعين الذي تشكل نسبتهم الاكبر من حجم العينة .

نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في

متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام

(1948) يعزى لمتغير العمر.

تم فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير العمر.

جدول (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 30 سنة	58	3.4483	0.38958
من 30-40 سنة	218	3.7805	0.48573
من 41 سنة فما فوق	94	3.6459	0.61041

يلاحظ من الجدول رقم (10.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (11.4):

جدول (11.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5.350	2	2.675	10.388	0.000
داخل المجموعات	94.501	367	0.257		
المجموع	99.851	369			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (10.388) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير العمر، وبذلك تم رفض الفرضية الثالثة. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يلي:

الجدول (9.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغيرات	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
أقل من 30 سنة	من 30-40 سنة	0.000
	من 41 سنة فما فوق	0.020
من 30-40 سنة	أقل من 30 سنة	0.000
	من 41 سنة فما فوق	0.032
من 41 سنة فما فوق	أقل من 30 سنة	0.020
	من 30-40 سنة	0.032

يلاحظ أن الفروق كانت بين (من 30-40 سنة) و(أقل من 30 سنة) لصالح (من 30-40 سنة) وبين (من 41 سنة فما فوق) و(أقل من 30 سنة) لصالح (من 41 سنة فما فوق)، وبين (من 30-40 سنة) و(من 41 سنة فما فوق) لصالح (من 30-40 سنة).

ويعزو الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات المبحوثين لمتغير العمر وهو اختلاف نظرة المبحوثين خاصة الفئة بين (30-40) سنة حيث ان اغلبهم يعملون في الاراضي المحتلة لعدة سنوات ويشكلون النسبة الاكبر من حجم المجتمع وهذا أثر على اجاباتهم من واقع خبرتهم ونضجهم العمري .

نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مستوى الأجر الشهري.

تم فحص الفرضية الرابعة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مستوى الأجر الشهري.

جدول (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مستوى الأجر الشهري

مستوى الأجر الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 2470 شيكل	20	3.3571	0.41196
من 2471 - 5700 شيكل	94	3.8017	0.63992
من 5701 - 8550 شيكل	115	3.7062	0.44915
أكثر من 8550 شيكل	141	3.6606	0.47818

يلاحظ من الجدول رقم (12.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في

جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مستوى الأجر الشهري،

ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في

الجدول رقم (13.4):

جدول (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مستوى الأجر الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.534	3	1.178	4.476	0.004
داخل المجموعات	96.317	366	0.263		
المجموع	99.851	369			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (4.476) ومستوى الدلالة (0.004) وهي أقل من مستوى الدلالة

($\alpha \geq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب

الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مستوى الأجر الشهري، وبذلك

تم رفض الفرضية الرابعة. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يلي:

الجدول (9.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الأجر الشهري

المتغيرات	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
أقل من 2470 شيكل	من 2471 - 5700 شيكل	0.000
	من 5701 - 8550 شيكل	0.005
	أكثر من 8550 شيكل	0.014

0.000	0.44453 [*]	أقل من 2470 شيكل	من 2471 - 5700 شيكل
0.182	0.09546	من 5701 - 8550 شيكل	
0.040	0.14108 [*]	أكثر من 8550 شيكل	
0.005	0.34907 [*]	أقل من 2470 شيكل	من 5701 - 8550 شيكل
0.182	-0.09546	من 2471 - 5700 شيكل	
0.480	0.04562	أكثر من 8550 شيكل	
0.014	0.30344 [*]	أقل من 2470 شيكل	أكثر من 8550 شيكل
0.040	-0.14108 [*]	من 2471 - 5700 شيكل	
0.480	-0.04562	من 5701 - 8550 شيكل	

يلاحظ أن الفروق كانت بين (أكثر من 8550 شيكل) و(أقل من 2470 شيكل) لصالح (أكثر من 8550 شيكل) وبين (من 5701 - 8550 شيكل) و(أقل من 2470 شيكل) لصالح (من 5701 - 8550 شيكل)، وبين (من 2471 - 5700 شيكل) و(أقل من 2470 شيكل) لصالح (من 2471 - 5700 شيكل)، وبين (من 2471 - 5700 شيكل) و(أكثر من 8550 شيكل) لصالح (من 2471 - 5700 شيكل).

ويعزو الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند اجابات المبحوثين لمتغير الأجر الشهري ارتباط مصلحة العامل بمستوى الأجر الشهري وكلما زاد الأجر الشهري تغير اجابته لصالح الأجر المرتفع الذي يحقق جزء من احتياجاته وتطلعاته رغم الظروف الصعبة المحيطة .

نتائج الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير قطاع العمل.

تم فحص الفرضية الخامسة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير قطاع العمل.

جدول (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير قطاع العمل

قطاع العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البناء	239	3.6294	0.45836
الزراعة	43	4.0565	0.67016
الصناعة	54	3.8426	0.52312
الخدمات	34	3.4559	0.45107

يلاحظ من الجدول رقم (14.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير قطاع العمل، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (15.4):

جدول (15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير قطاع العمل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	9.767	3	3.256	13.227	0.000
داخل المجموعات	90.084	366	0.246		
المجموع	99.851	369			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (13.227) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير قطاع العمل، وبذلك تم رفض الفرضية الخامسة. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يلي:

الجدول (16.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير قطاع العمل

المتغيرات	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
البناء	الزراعة	0.000
	الصناعة	0.005
	الخدمات	0.057

0.000	0.42707*	البناء	الزراعة
0.036	0.21389*	الصناعة	
0.000	0.60060*	الخدمات	
0.005	0.21318*	البناء	الصناعة
0.036	-0.21389*	الزراعة	
0.000	0.38671*	الخدمات	
0.057	-0.17353	البناء	الخدمات
0.000	-0.60060*	الزراعة	
0.000	-0.38671*	الصناعة	

يلاحظ أن الفروق كانت بين (الخدمات) و(البناء) لصالح (الخدمات)، وبين (الخدمات) و(الصناعة) لصالح (الخدمات)، وبين (الصناعة) و(البناء) لصالح (الصناعة).

ويعزو الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند اجابات العمال الفلسطينيين لمتغير قطاع العمل هو ان النسبة الاكبر منهم وتشكل 65% تعمل في قطاع البناء وبعدها الزراعة والصناعة والخدمات في ظروف فيها اختلافات في ظروف العمل بشكل ملحوظ.

نتائج الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) تعزى لمتغير مدى مناسبة العمل لك/ي.

تم فحص الفرضية السادسة بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مدى مناسبة العمل لك/ي.

جدول (17.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مدى مناسبة العمل لك/ي

مستوى الدلالة	قيمة "t"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مدى مناسبة العمل لك/ي
0.000	12.037	0.35154	3.4396	200	مناسب
		0.52763	3.9937	170	غير مناسب

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (12.037)، ومستوى الدلالة (0.000)، أي أنه توجد فروق في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مدى مناسبة العمل لك/ي، حيث كانت الفروق لصالح أن العمل غير مناسب للعامل، وبذلك تم رفض الفرضية السادسة.

نتائج الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تم فحص الفرضية السابعة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد افراد الأسرة.

جدول (18.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد افراد الأسرة

عدد افراد الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اثنان	43	3.7110	0.41648
ثلاثة	147	3.8931	0.46347
أربعة	106	3.5795	0.52953
خمسة فأكثر	74	3.4537	0.52681

يلاحظ من الجدول رقم (18.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد افراد الأسرة، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (19.4):

جدول(19.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد افراد الأسرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	11.503	3	3.834	15.885	0.000
داخل المجموعات	88.348	366	0.241		
المجموع	99.851	369			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية(15.885) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة

($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب

الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد افراد الأسرة، وبذلك تم

رفض الفرضية السابعة. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يلي:

الجدول (20.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد افراد الأسرة

المتغيرات	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
اثان	ثلاثة	0.033
	أربعة	0.140
	خمسة فأكثر	0.007
ثلاثة	اثان	0.033
	أربعة	0.000
	خمسة فأكثر	0.000
أربعة	اثان	0.140
	ثلاثة	0.000
	خمسة فأكثر	0.092
خمسة فأكثر	اثان	0.007
	ثلاثة	0.000
	أربعة	0.092

يلاحظ أن الفروق كانت بين (اثان) و(خمسة فأكثر) لصالح (اثان)، وبين (ثلاثة) و(خمسة فأكثر)

لصالح (ثلاثة)، وبين (ثلاثة) و(اثان) لصالح (ثلاثة)، وبين (ثلاثة) و(أربعة) لصالح (ثلاثة).

ويعزو الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند اجابات المبحوثين لمتغير عدد أفراد الأسرة هو اغلب العينة اعداد الأسرة فيها بين ثلاثة وأربعة يزيد ثقلها النسبي عن اعداد الأسرة اثنان وخمسة فأكثر وهذا ما سبب التفاوت في الإجابات لمتغير عدد أفراد الأسرة بسبب اختلاف الاحتياجات للأسرة بناء على عددها والرغبة في تلبية الاحتياجات الخاصة بها فكلما زاد عدد الاسرة زادت احتياجاتها وهذا يؤثر على اجابة العامل وهو رب الاسرة .

نتائج الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد سنوات العمل.

تم فحص الفرضية الثامنة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد سنوات العمل.

جدول (21.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد سنوات العمل

عدد سنوات العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	56	3.6620	0.45227
من 5-10 سنوات	183	3.7963	0.44035
من 11-15 سنة	106	3.5889	0.65315
أكثر من 15 سنة	25	3.4657	0.41194

يلاحظ من الجدول رقم (21.4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد سنوات العمل، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (22.4):

جدول(22.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد سنوات العمل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.443	3	1.481	5.682	0.001
داخل المجموعات	95.407	366	0.261		
المجموع	99.851	369			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية(5.682) ومستوى الدلالة (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة

($0.05 \geq \alpha$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب

الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد سنوات العمل، وبذلك تم

رفض الفرضية الثامنة. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كمايلي:

الجدول (23.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات العمل

المتغيرات	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	0.086
	من 11-15 سنة	0.387
	أكثر من 15 سنة	0.111
من 5-10 سنوات	أقل من 5 سنوات	0.086
	من 11-15 سنة	0.001
	أكثر من 15 سنة	0.003
من 11-15 سنة	أقل من 5 سنوات	0.387
	من 5-10 سنوات	0.001
	أكثر من 15 سنة	0.278
أكثر من 15 سنة	أقل من 5 سنوات	0.111
	من 5-10 سنوات	0.003
	من 11-15 سنة	0.278

يلاحظ أن الفروق كانت بين (من 5-10 سنوات) و(من 11-15 سنة) لصالح (من 5-10 سنوات)،

وبين (من 5-10 سنوات) و(أكثر من 15 سنة) لصالح (من 5-10 سنوات).

ويعزو الباحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند اجابات المبحوثين لمتغير عدد سنوات العمل هو ان الغالبية منهم بين خمسة الى عشرة سنوات عمل وكلما زادت سنوات العمل تغيرت الخبرة وطريقة التفكير وادراك العاملين له وهذا امر طبيعي ان يكون هناك اختلافات في اجابات المبحوثين نسبة لمتغير سنوات العمل .

3.4 تحليل نتائج المقابلة

1.3.4. المجال الاول: المساندة القانونية:

1- أظهرت نتائج الفقرة الأولى المتعلقة بدور وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين في التدخل في تنظيم عقود العمال معدومة وكانت نسبة 100% هي لا يوجد تدخل في صياغة العقود الخاصة بالعمال الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة 1948م وبررت وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين بعدم وجود تنسيق مباشر مع دولة الاحتلال بهذا الخصوص واطهرت النتائج ان 100% من الدعم و المساندة القانونية للعمال يتم من خلال محامين في الداخل الفلسطيني او من الضفة الغربية ويعزو الباحث هذه النتيجة لضعف البنية القانونية لهذه المؤسسات وعدم وجود بنود واضحة في اتفاقية باريس تنص على تنظيم عقود العمال بشكل مباشر مع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين وكذلك ضعف التطوير القانوني الازم لدعم ومساندة العمال بشكل مباشر وهناك تدخل بسيط يقتصر على توجيه العمال الى بعض المحامين في الداخل ولا يتعلق ذلك بتنظيم العقود .

2. أظهرت نتائج الفقرة الثانية المتعلقة بمتابعة الاساءة الجسدية والنفسية للعمال الفلسطينيين ان نسبة 50% لا تتم متابعة هذه الاساءات الجسدية والنفسية وذلك لان وزارة العمل لا تتابع هذه القضايا انما اقتصر التدخل بالتنسيق بين اتحاد نقابات عمال فلسطين مع وزارة الصحة واصدار تأمين صحي

للعمال الذين لا يملكون تصريح عمل ويعزو الباحث هذه النتيجة لعدم وجود دائرة متخصصة في وزارة العمل تعنتي بهذا الموضوع ويقتصر دور الوزارة في توجيه العمال لوزارة الصحة وهذا ايضا دور اتحاد نقابة عمال فلسطين بالرغم من تشكيل فريق دعم نفسي اثناء فترة كورونا.

3 . أظهرت النتائج المتعلقة بنوعية العمل وملائمته والاحطار التي يتعرضون لها أن نسبة عدم تدخل وزارة العمل واتحاد نقابات عمال فلسطين هي 100% وذلك لعدم وجود تنسيق مباشر مع المشغل او الشركات المشغلة او وزارة العمل لدى دولة الاحتلال وهذا سببه حسب رأيهم هو عدم وجود تنسيق مباشر مع دولة الاحتلال ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ضعف بنية وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين في هذا الامر وعدم وجود نية في تغيير آلية العمل عندهم .

4. أظهرت النتائج ان 100% من الفئة المستهدفة ان عملية متابعة حقوق العمال الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948 لا تتم بصورة مباشرة ولا يوجد علاقة مباشرة بين وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين مع المشغل لدى دولة الاحتلال واقتصر التدخل الى إبلاغ منظمة العمل الدولية بما يحدث من انتهاكات بحق العمال او توجيههم الى جهات قانونية في الاراضي المحتلة مقابل اقتطاع جزء من الحقوق للمحامين كأتعاب وهذا ما يحدث بشكل فعلي ويعزو الباحث ذلك الى ضعف السلطة وضعف الاتفاقيات بخصوص العمال في اتفاقية باريس وعدم الاتفاق على وجود آلية قانونية مشتركة بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها للتعامل مباشرة مع حقوق العمال ومتابعتها وهذا من اهم اسباب الضعف في متابعة حقوق العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

2.3.4. المجال الثاني: استثمار ادخارات وتعويضات العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام: 1948

1. أظهرت النتائج أن 100% من الفئة المستهدفة انه لا يوجد استثمار مباشر من وزارة العمل او اتحاد نقابات عمال فلسطين او اي جهة فلسطينية اخرى لادخارات العمال المحجوزة عند دولة الاحتلال وفسرت الفئة المستهدفة ذلك لأسباب عدة اهمها عدم وجود ضمان اجتماعي وهذا شرط من شروط تحويل هذه الاموال الى السلطة الفلسطينية وثانيا تعنت دولة الاحتلال ونشرها للإشاعات لمنع هذا الامر والسبب الثالث هو عدم ثقة الجمهور الاعظم من عمال فلسطين في الاراضي المحتلة في ادارة هذه الاموال من قبل جهة فلسطينية حكومية ويعزو الباحث هذه النتيجة لعدة اسباب اهمها ضعف اتفاقية باريس ومخالفتها للقانون الدولي وثانيا ضعف البنية الادارية والمالية للسلطة الفلسطينية وثالثا ظلم واجرام سلطة الاحتلال التي تستغل وتستثمر هذه الاموال.

2. أظهرت النتائج ان 100% من الفئة المستهدفة وهي وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين انها ترفض ادارة ادخارات وتوفيريات العمال الفلسطينيين من شركة (عميتيم) الصهيونية التي استلمت ادارة هذه الاموال بقرار من الحكومة الصهيونية من بداية عام 2023 بقرار احادي من جهة الاحتلال واطهرت النتائج ان 50% من الفئة المستهدفة انه لا يوجد اجراء او قدرة لمنع ذلك او امكانية وان هناك اعتراض على ادارة هذه الاموال قدم لمنظمة العمل الدولية وادارة الاحتلال دون أي رد لغاية اللحظة ويعزي الباحث هذه النتيجة لضعف اتحاد نقابات عمال فلسطين وعدم ارتكازها على قاعدة جماهيرية للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 وهذا في رأيي السبب الرئيسي حيث ان هذه الاتحاد لا يوجد له أثر توجيهي على العمال بسبب عدم وجود انتخابات حقيقية وممثلين حقيقيين للعمال وكذلك ضعف ادارة وزارة العمل مما يترك المجال لدولة الاحتلال لعمل ما تريد بسبب عدم خوفها من ردة فعل جماهيرية للعمال الفلسطينيين.

3. أظهرت النتائج ان نسبة 100% ان الإجراء الوحيد المتخذ من قبل وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين هو تقديم الاعتراض لدى منظمة العمل الدولية ولدى دولة الاحتلال وذلك بسبب عدم وجود إجراءات اخرى بسبب نشر الإشاعات من قبل ادارة الاحتلال وتخريب اي فرصة لإنجاح مشروع الضمان الاجتماعي وعدم رغبة الاحتلال في تحويل هذه الاموال الى السلطة ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ضعف بنية الاتحاد وعدم وجود قاعدة عمالية حقيقية تساهم في إدارته وضعف و الإجراءات لدى وزارة العمل بخصوص ادارة أموال الفلسطينيين من ادخارات وتعويضات العمال وازمة الثقة بين العمال من جهة ووزارة العمل والاتحاد من جهة اخرى وضعف الوعي لأهمية هذا الامر من جميع الأطراف الممثلين بالسلطة والاتحاد والعامل .

3.3.4. المجال الثالث: الحد من سلبيات عمل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948):

1. أظهرت النتائج ان 50% من الفئة المستهدفة ان اهم الإجراءات لمنع إفراغ الضفة الغربية من العمل لصالح دولة الاحتلال هي إيجاد بدائل لدى الدول العربية والتشغيل في داخل الضفة رغم ضعف هذا الأجراء بسبب عدم قدرة السلطة وترهلها وضعفها ويعزو الباحث هذه النتيجة لعدة اسباب اهمها السياسات الاقتصادية الفاشلة خاصة كشف المنتج الوطني وعدم حمايته وزيادة الضرائب عليه وكذلك محددات الاستثمار في مناطق (C) التي تشكل 70% من مساحة الضفة والتي تسيطر عليها دولة الاحتلال وكذلك ضعف ادارة الموازنة العامة التي تشكل الرواتب وملحقاتها نسبة كبيرة منها وإهمال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المهمة وكذلك سيطرت الاحتلال على منافذ ومخارج الحدود ضعف الوعي لدى السلطة لأهمية العالية لدور العمال في البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني حيث ان استغلال هذه القوة بشكل مباشر من قبل الاحتلال بشكل غير مشروط ومضبوط يضع هذه الفئة في ريارح السيطرة الكاملة للاحتلال وهذا أثر وسيؤثر على تبعية هذه الفئة وولائها

للدولة الفلسطينية حيث انها لم تقدم لهم البديل الحقيقي لفرصة عمل محمية ضمن المواثيق الدولية وهذا من اخطر ما يمكن ان يحدث الذي سيحدث فجوة بين السياسات الوطنية الاقتصادية والحيلولة دون الاستثمار الحقيقي في الضفة الغربية.

2. أظهرت النتائج ان نسبة 50% من الفئة المستهدفة ان الإجراءات المتبعة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والأسرية بسبب تغيب العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة لفترة طويلة وتهميشهم ان هناك لجنة اجتماعية بدأت عملها اثناء كورونا للحد من المشاكل الأسرية لتغيب الآباء وهناك مشاكل اجتماعية عديدة اهمها الحرمان العاطفي لدى الأسرة وزيادة المشاكل النفسية وزيادة نسبة المخدرات وهذه ظاهرة حسب اتحاد نقابات عمال فلسطين في تزايد مستمر ويعزو الباحث هذه النتيجة الى الغياب الطويل عن البيت بسبب رغبته في الحصول على المال اللازم للأسرة وتأثير الثقافة السائدة في دولة الاحتلال التي يسود بها الانحلال الأخلاقي وكذلك تأثير اجهزة الامن لدولة الاحتلال بالتزامن مع عدم وجود جهة حقيقية لزيادة الوعي لدى العمال واحتضان وحل هذه الأخطار الاجتماعية وظهور هذا بشكل واضح اثناء فترة كورونا حيث كان هناك سوء ادارة في التعامل مع العمال وتحميلهم مسؤولية انشاء كورونا دون إيجاد بديل او توفير لقمة عيش كريمة لهم .

3 . أظهرت النتائج ان نسبة 100% ان هناك عجز عن إيجاد بديل حقيقي للعمال وتبعيتهم لدولة الاحتلال وتحديث الفئة المستهدفة عن ممارسات الاحتلال ومنعه لهذه الخطط ان وجدت ويعزو الباحث هذه النتيجة للترهل الاداري في وزارة العمل وفقدان اتحاد نقابات عمال فلسطين الى التأثير على العمال الفلسطينيين بشكل حقيقي لعدم وجود تمثيل حقيقي لهم داخل هذا الاتحاد والإجراءات المتبعة الموجودة تقتصر على بعض المعاملات الخاصة بتصديق بعض الشهادات والتأمين الصحي فقط وهذا يفقد العامل الثقة في الجهة الرسمية لوزارة العمل وكذلك الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين كذلك الربط الاجباري لاقتصادنا الفلسطيني مع دولة الاحتلال.

4.4 العلاقة بين نتائج أداة الاستبانة ونتائج المقابلة في نقاط الالتقاء

أظهرت النتائج الخاصة بالاستبانة بخصوص التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) الفقرة (من الامور المستبعدة هي المساندة القانونية من اتحاد نقابات عمال فلسطين ووزارة العمل) بمتوسط حسابي (4.34) بدرجة عالية، وكذلك المقابلة بخصوص تنظيم العقود والحماية القانونية انه لا يوجد تدخل مباشر من وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين انما يقتصر الدور على إبلاغ منظمة العمل الدولية وتوجيه العمال الفلسطينيين الى محامين في الداخل الفلسطيني ويعزو الباحث تقاطع هذه النتيجة الى الحالة الحقيقية التي يمر بها العمال الفلسطينيين وتركهم يواجهون مصيرهم القانوني وحدهم نتيجة ضعف أداء اتحاد نقابات عمال فلسطين الذي يفتقر للقاعدة الجماهيرية العمالية وكذلك ضعف أداء وزارة العمل من ناحية متابعة قانونية جادة للعمال الفلسطينيين .

كذلك الفقرة المتعلقة بالسؤال الاول الفقرة (هناك جهة فلسطينية تدافع عن حقوقنا في حال تعرضنا لأي خطر أو ابتزاز أو التمييز أو السرقة أو القهر) بمتوسط حسابي (1.9) بدرجة منخفضة تقاطعها مع السؤال الثالث من المجال الاول للمقابلة (بمتابعة وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين في نوعية العمل وملائمته والاحطار التي يتعرضون لها أن كلا من وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين لا يتدخلون في ذلك بشكل مباشر لعدم وجود تنسيق مباشر ويكون الإجراء تحويل العمال الفلسطينيين المصابين الى المشافي الفلسطينية للعلاج أما بالنسبة للعمل وملائمته لا يوجد تدخل ويعزو الباحث الى استمرارية التعامل مع العمال الفلسطينيين من وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين لما كان قبل اوسلو وضعف اتفاقية باريس بهذا الخصوص والترهل الإداري وكذلك ضعف اتحاد نقابات عمال فلسطين الذي لا يمثل العمال بشكل حقيقي.

كذلك أظهرت النتائج الخاصة بالاستبانة السؤال الخامس بخصوص التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) الفقرة(ان من اهم التحديات هو ادارة واستثمار ادخارات العمال من جهة فلسطينية موثوقة) بمتوسط حسابي (4.13) بدرجة عالية تقاطعا مع المجال الثاني للمقابلة بانه لا يوجد استثمار مباشر لادخارات العمال بسبب امتناع دولة الاحتلال عن ذلك لعدم وجود ضمان اجتماعي وهو شرط اتفاقية باريس وكذلك ممارسات الاحتلال وبثهم الإشاعات وعدم وعي العمال ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ادراك العمال لمصلحتهم بشكل جدي رغم أملهم بتغيير طريقة التعامل معهم من قبل وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات فلسطين بشكل يجعلهم يتقنون بشكل أفضل بتحويل هذه الاموال جهة فلسطينية موثوقة تدير هذه الاموال لمصلحتهم خاصة بعد تفرد دولة الاحتلال في هذه الاموال لمدة سبعين عام واخيرا تم تحويلها لشركة (عمتيم) لإدارتها وهذا امر احادي القرار من دولة الاحتلال اعزوه الى فشل السلطة في اقناع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل وكل فلسطين بضرورة تحويل هذه الاموال الى السلطة وادارتها وعمل ضمان اجتماعي يساعد العمال الفلسطينيين في سنوات الشيخوخة ويضمن لهم حياة اكثر استقرار .

وأظهرت النتائج الخاصة بالاستبانة السؤال الثاني ما الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) ؟ الفقرة (البطالة وعدم وجود عمل مناسب في الضفة الغربية اجبرنا على العمل في الداخل المحتل) بمتوسط حسابي (4.58) بدرجة عالية تقاطع مع المجال الثالث للاستبانة بخصوص الإجراءات المتبعة لمنع إفراغ الضفة الغربية من العمال لصالح دولة الاحتلال ان الإجراء يقتصر الى إيجاد بديل عربي لأن غير موجود والتشغيل المحلي الذي يعاني اليوم من قلة العمال ويعزوا الباحث هذه النتيجة لعدة اسباب اهمها كشف الغطاء عن المنتج الوطني وزيادة الضرائب عليه كذلك الى الاستراتيجية الخاصة بدولة الاحتلال بإفراغ الضفة من العمال الفلسطينيين لحسابها لأغراض قومية واقتصادية واجتماعية وأمنية في ظل ضعف أداء السلطة

في منع ذلك واحتواء العمال الفلسطينيين وفشل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المهمة وهناك
مبالغ كبيرة تستثمر في الداخل الفلسطيني المحتل تصل الى (3) مليار دولار حسب دراسة (سميرات،
2011) وهذا اوصلنا الى نتيجة كارثية تجعل مع العمال رهينة لإجراءات دولة الاحتلال.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لاهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من تفسيره للنتائج الخاصة بالدراسة واهم التوصيات والمقترحات للجهات المعنية بخصوص العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) والعمال في الضفة الغربية بشكل عام الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) .

2.5 الاستنتاجات

أولاً: هناك درجة عالية من التمييز والعنصرية وظلم وهدر للحقوق العمالية من دولة الاحتلال تجاه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) وخاصة في مجال توجيه العمال للأعمال الشاقة حيث يعمل أكثر من 60% منهم في مجال البناء ضمن ظروف قاسية حيث ان 50% من حوادث الموت كانت في هذا القطاع حسب ملخص العام 2022 للسلامة في العمل المعد من قبل (workers hotline) واجور متدنية وحقوق مهضومة بسبب سماسة الاحتلال او المقاولون وعدم وجود جهة حقيقة تدافع عن حقوقهم سواء كانت نقابة عمال تدافع عنهم او وزارة عمل او جهة أخرى وفشل السلطة في إيجاد بديل ملائم لهم للعمل في ظل تحكم فاتورة الرواتب في الموازنة العامة وكشف الغطاء عن المنتج الوطني وعدم وجود استراتيجية للتعامل مع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام (1948) بشكل يخدم الاقتصاد الفلسطيني ويمنع الاحتلال من التحكم والاستفراد بالعمال لمصلحة دولة الاحتلال.

ثانياً: ان عدم وجود عمل مناسب بأجر مناسب يلبي طموح العمال هو من اجبرهم للعمل في الأراضي المحتلة ضمن الظروف الغير ملائمة له من ناحية صحية ونفسية وجسدية لا تحقق طموح العمال

وتحقق طموحهم في مستقبل افضل لهم ولأسرهم وتضمن لهم مستقبل آمن وهذا نتيجة حتمية لسياسة الاحتلال الموجهة نحو منع اي تنمية مستدامة في داخل الضفة الغربية حيث يستغل الاحتلال العمال في زيادة الفائض من جهود العمال لصالحه على حساب الفرصة الممكنة لاستغلال الضفة الغربية باستثمارات تساهم بربط العمال الفلسطينيين بواقعهم وارضهم.

ثالثاً: هناك محاولة جادة من دولة الاحتلال لعزل العمال الفلسطينيين عن واقعهم الاجتماعي والوطني والأسرة بشكل خاص من خلال شروط الحصول على تصريح عمل حيث يشترط ان لا يكون العامل له رأي سياسي يعمل به وهذا يشعر العمال الفلسطينيين بالخوف من خوض اي نشاط اجتماعي او سياسي يؤثر على امكانية حرمانه من العمل بسبب الحاجة الماسة لهذا العمل وتلبية حاجات الأسرة من مأكّل ومسكن وباقي الاحتياجات للأسرة فتجد العامل يبتعد دون المشاركة باي نشاط من شأنه التأثير على عمله وكذلك يشعر العامل الفلسطيني بالعزلة عن باقي المجتمع وهذا من اخطر الامور التي تواجه العمال.

رابعاً: نظرة العامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة الى التعليم خاصة ان جزء كبير من العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام(1948) يحملون شهادات ثانوية وجامعية حيث اتضح انهم لا يشعرون ان التعليم يوفر فرصة لهم واولادهم بحياة افضل ويعطيهم مستقبل افضل وهذا من اخطر ما يحيط بالمجتمع الفلسطيني في ظل غياب الفرص للكم الكبير من المتعلمين وعدم وجود فرص لهم بالعمل وهذا ما يفسر عدم دعم المعلمين في اضرابهم سنة 2022 الذي استمر ثلاثة اشهر دون تدخل الشارع الفلسطيني ومنهم العمال واسرهم الذين يشكلون ثلث المجتمع في الضفة الغربية وهذا ستكون نتائجه كارثية اذا حدث هناك انقلاب في الاعتقاد الجمعي للشعب الفلسطيني بأن العلم والثقافة لا داعي لها في ظل تفوق دولة الاحتلال في مجالات عديدة من العلوم والتكنولوجيا والصناعات المختلفة.

خامساً: اعتقاد العامل الفلسطيني الذي يعمل في الاراضي المحتلة عام (1948) بان السلطة الفلسطينية لا تشكل داعم او مساند له ولا يثق بها بإدارة أمواله وتحميه من تحكم سلطة الاحتلال هذا يحدث شرخ في المجتمع الفلسطيني نتائجه المستقبلية خطيرة وتستغل دولة الاحتلال هذا الشرخ بطرقها الشيطانية لتحقيق أهدافها بتمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني وتزيد من فرص العنف الداخلي فيه .

سادساً: اتحاد نقابات عمال فلسطين ووزارة العمل لا تشكلان حامي لمصالح العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) لأسباب اهمها عدم تمثيل العمال الفلسطينيين بشكل ديمقراطي في الاتحاد وان رئاسة الاتحاد هي منصب فخري لا يتقاطع مع ديمقراطية حقيقية وهذا ما يمنع تشكيل جسم قوي للعمال يطالب بحقوقهم ويحميها سواء المطلوبة من دولة الاحتلال او الحقوق داخل الضفة الغربية المطلوبة من السلطة الفلسطينية.

سابعاً: تشكل طبقة من سماسة الاحتلال الذين يتاجرون بهم ويستفيدون منهم من خلال بيع التصاريح وتشغيلهم بظروف غير مطابقة للقانون الدولي ومنظمة العمل الدولية والاستفادة من هضم حقوقهم وادخاراتهم وتعويضاتهم واصبحوا يشكلون قوة اقتصادية داخل الضفة الغربية ويقومون بالاستثمار نتيجة لاستغلالهم للعمال في مجالات مختلفة لكن لا تخدم التنمية المستدامة في الضفة خاصة شراء العقارات والاستثمار خارج البلاد وتشكل هذه الطبقة خطرا حقيقيا على حقوق العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) وهم البديل السيء لوجود وزارة عمل فلسطينية تقوم بتنظيم سوق العمل للعمال وتحميهم من استغلال هذه الطبقة الخطيرة.

ثامناً: هناك نسبة متزايدة من النساء التي تعمل داخل الاراضي المحتلة عام(1948) في مجال الخدمات والزراعة والصناعة وهذا من خلال مشغلين غير منظمين وهذا يشكل خطر اجتماعي كبير على الأسرة والمجتمع ككل في غياب الرقابة والمتابعة خاصة في ظل وجود الاحتلال وأجهزة أمنه

التي تعمل ليل نهار لتدمير النسيج الاجتماعي الفلسطيني من خلال حاجاته الأساسية للعمل ومن خلال اعوانها في كل مكان وهذا يدق ناقوس الخطر للمجتمع الفلسطيني.

تاسعاً: هناك قلق مستمر لدى العامل الفلسطيني بانقطاع العمل والاعلاق وتعمل دولة الاحتلال على توتير العامل واشعاره بالخوف من ذلك عبر المنسق لدولة الاحتلال وترويج الإشاعات لمحاولة ابعاده عن محيطه بشكل مستمر.

عاشراً: تقديرات المبالغ المحتجزة لدى دولة الاحتلال كتوفيريات للعمال هي عشرة مليارات شيكل والتي تديرها اليوم شركة (عمتيم) وهي تشكل ان تم تحويلها الى صندوق سيادي او ضمان اجتماعي فرصة لاستغلالها داخل الضفة الغربية بشكل تنموي للعمال الفلسطينيين.

أحد عشر: هناك نسبة 30% من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بخط الفقر للأسرة داخل اراضي (1948) وهي 5750 شيكل دون اولاد ويرتفع المبلغ لكل فرد جديد يضاف للأسرة.

2.5 التوصيات

1.2.5. التوصيات الخاصة بالعمال الفلسطينيين من جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948):

1. ضرورة السعي من اجل تشكيل نقابة عمال قوية من خلال عمل انتخابات حقيقية يشارك فيها جميع العمال الفلسطينيين من جنوب الخليل وباقي الوطن من اجل جمع جهود العمال في نقابة قوية تدافع عن حقوقهم وتحميهم من كثير من الممارسات الظالمة بحقهم كتوجيههم للأعمال الشاقة خاصة البناء والاجراءات الظالمة في آلية حصولهم على تصريح وطريقة دخولهم المهينة من خلال المعبر والتمييز في الاجر والمعاملة وسرقة ادخاراتهم وتعويضاتهم.
2. تقليل فترات الغياب المستمر والطويلة عن الأسرة قدر الامكان وذلك يساعد في رعاية الاولاد وتخفيف حدة فقدان العاطفي لدى الأسرة بشكل يخدم ويحسن من سلوك الاولاد والزوجة .
3. عدم التساهل مع المشغلين في المطالبة بتعويض نهاية الخدمة والإجازات والادخارات وباقي الحقوق لان ذلك مضمون حسب القانون الفلسطيني وقانون دولة الاحتلال ويشكل الخوف من المطالبة بهذه الحقوق حافز للمشغلين وسماستهم بالاستمرار في هضم حقوق العمال .
4. التعاون مع وزارة العمل ونقابة العمال هو السبيل الوحيد لتحصيل الحقوق رغم ضعف النقابة بشكلها الحالي وان قوة النقابة ووزارة العمل يأتي من الثقة والتعاون مع النقابة وهذا سيسبب قوة اضافية للعامل وتحصيل حقوقه .
- 5- المطالبة بإنشاء صندوق سيادي يستثمر ادخارات العمال المستثمرة في شركة (عميتيم)الصهيونية، تديره نقابة العمال بعد تطويرها من خلال انتخابات حقيقية ديمقراطية وشاملة من شأنه ان يحسن حياة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) وتستثمر هذه الاموال في خدمة العمال فقط .

2.2.5. التوصيات الخاصة بوزارة العمل:

1. تشكيل جسم قانوني يعمل على المطالبة بحقوق العمال الفلسطينيين من خلال وزارة العمل ويساعد في تحسين ظروف العمل بشكل مجاني ويتابع القضايا العمالية والتعويضات والاصابات وكافة الامور القانونية و المهنية مثل التمييز في المعاملة في الاجور وفرص العمل وسرقة الحقوق والابتزاز الامني والمالي من اجل الحصول على تصريح عمل.

2. العمل على ايجاد بديل بدائل للعمال وتخفيف نسبة الارتباط الاجباري مع دولة الاحتلال من خلال الاستثمار في القطاعات المهمة مثل الزراعة والسياحة وهذا من شأنه على اقل تقدير الحد من الزيادة في أعداد العمال في الاراضي المحتلة عام 1948.

3. تشكيل دائرة تتابع المشغلين من الضفة الغربية وسماسة العمال والتصاريح وتقييد حركتهم واستغلالهم للعمال الذين اصبحوا يشكلون طبقة من الاثرياء على حساب العمال وسرقة حقوقهم .

4- عمل ندوات واجتماعات دورية مع العمال من اجل التوعية بالحقوق وتحسين الصورة لدور وزارة العمل.

5-تحسين الاجور في الضفة الغربية من خلال رفع الحد الادنى للاجور وزيادة الرقابة على قطاعات العمل في الضفة الغربية .

3.2.5. التوصيات الخاصة بالاتحاد العام لنقابات فلسطين:

1. تشكيل لجنة لإحصاء جميع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) وعمل سجل كامل لهم والعمل على اجراء انتخابات حقيقية ديمقراطية للاتحاد وتغيير بنيته القانونية بشكل يتلاءم مع قضية العمال الفلسطينيين التي تشكل خطرا اجتماعيا ووطنيا واقتصاديا.

2. بعد الانتخابات تشكل لجنة من الممثلين الحقيقيين للعمال لعمل صندوق سيادي للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948) ومطالبة دولة الاحتلال بشكل رسمي

بتحويل ادخارات وتعويضات العمال بشكل فوري له ويدار الصندوق من جهة موثوقة لخدمة العمال ومنحهم القروض من خلال الصندوق بفائدة تشغيلية له .

3. تشكيل لجنة اجتماعية تعتنى بالمشاكل الاجتماعية للعمال وخاصة الأسرة .

4. ضرورة تشكيل دائرة قانونية تعتنى بتنظيم عقود العمال مع المشغلين وسماسرتهم في الضفة الغربية للعمال الذين يعملون في الاراضي المحتلة ومحاربة ظاهرة السمسرة على تصاريح العمال واجورهم من خلال التدخل في تنظيم عقود العمل والاشراف عليها.

5. استعادة ثقة العامل بالاتحاد العام لنقابات فلسطين من خلال التمثيل الحقيقي لمطالبه والدفاع عن حقوقه .

6- ضرورة إشراك العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948 في كافة حوارات النقابة وقراراتها من خلال الانتخابات وكافة الانشطة الاجتماعية لتخفيف حدة العزل الاجتماعي لدورهم الذي نجح فيه الاحتلال خلال آخر ثلاثين سنة بسبب الحاجة للعمل والخوف من إجراءات الاحتلال الظالمة .

4.2.5. التوصيات الخاصة بالحكومة الفلسطينية:

1- ضرورة السعي لتخفيف حدة الارتباط الاجباري لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام

1948 من خلال زيادة فرص العمل المناسبة داخل الضفة الغربية ضمن خطة استراتيجية محكمة .

2- السعي لإيجاد بديل للعمال الفلسطينيين في الضفة في ظل استراتيجية دولة الاحتلال لزيادة اعداد

العمال الفلسطينيين لديهم وهذا سيسبب ارتباط بين العامل الفلسطيني الذي يسعى لقوت اولاده

وعمله وسكون لهذا أثراً مدمراً على كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في

الاراضي المحتلة.

3- ضرورة السعي من اجل عمل انتخابات للشعب الفلسطيني من اجل تحقيق اهداف التنمية من خلال

الرقابة الاجتماعية على سلوك الحكومة لكافة القطاعات وأهمها قطاع العمال الفلسطينيين.

4- عمل مركز أبحاث مستقل لدراسة وتقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودراسة

السوق الفلسطينية وتحديد كيفية الاستغلال الامثل للطاقات البشرية المتوفرة في الضفة الغربية.

5- تشكيل خلية أزمة مكونة من نقابة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة المنتخبة

ووزارة العمل ووزارة الاقتصاد الوطني والمالية ورئاسة الوزراء والاجهزة الامنية لمتابعة قضية العمال

الفلسطينيين بصورة مستمرة من اجل عدم استغلال هذه الفئة المظلومة بشكل يهدم فرص التنمية في

الضفة الغربية من قبل دولة الاحتلال وتحييدهم الاجتماعي بسبب الخوف من فقدان العمل والفقر .

6- ادراك ان العمال الفلسطينيين الذين يشكلون 22.5 من حجم القوة العاملة وتشكل عائلتهم ثلث

المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية ويساهمون في الإنفاق على أسرهم ورعايتها من خلال عملهم

ويساهمون في الإنفاق بنسبة كبيرة في الضفة الغربية، ان نظرتهم للحكومة فيها كثير من عدم الثقة

سواء بوزارة العمل او نقابة العمال او باقي الوزارات وهذا امر خطير للغاية سيؤثر على المجتمع

الفلسطيني ومستقبله ويجب عليها تغيير الظروف المسببة لهذه النظرة والشعور بعدم الثقة .

7- ان استغلال الموارد البشرية الفلسطينية في التنمية في دولة الاحتلال او الاراضي المحتلة عام

1948 نتائجه كارثية على التنمية المستدامة في الضفة الغربية وهذا امر بحاجة الى على الاقل الى

ادارة سليمة لتخفيف حدة الآثار الاجتماعية السلبية على التنمية الاجتماعية في الضفة الغربية.

5.2.5. التوصيات الخاصة بالمجتمع الفلسطيني:

ان العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة هم جزء هام من الشعب الفلسطيني ويعانون

من ظلم دولة الاحتلال لحاجتهم للعمل وتمكين أسرهم من العيش الكريم لعدم وجود بديل لهم حيث

تمارس عليهم كافة وسائل الظلم والتمييز والقهر الجسدي والنفسي ويحاول الاحتلال عزلهم عن

المجتمع بسياساته العنصرية المستمرة ويحاول خلخلة الثقة بين هذا المكون الاساسي الأصيل والمجتمع

الفلسطيني ككل وربط مصيره بشكل دائم بمصلحة دولة الاحتلال لذلك وجب على المجتمع ككل

احتضان هذه المكون الاساسي في كل مستويات الحياة والعلم بان ما يعانيه العامل الفلسطيني في

الاراضي المحتلة لا يقل عن معاناة الأسرى والجرحى والشهداء و ان الاحتلال يحاول إنهاء القضية

الفلسطينية من خلال الاجهاز على مكونات الشعب الفلسطيني وتفكيكها ، لذلك هناك حاجة كبيرة

للإدراك والوعي بأهمية العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948 ومعاناتهم .

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو جامع، جابر. (2007). التكامل الإجباري في العلاقة الاقتصادية بين الاراضي الفلسطينية

المحتلة وكل من اسرائيل والأردن (1968-1998)، بحث محكم ومنشور، مجلة جامعة

النجاح للأبحاث-العلوم الانسانية، مجلد 21، ع1، فلسطين.

اتفاقية باريس الاقتصادية. (1994). وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية .

إدريس، يوسف. (1989). الأب الغائب، مؤسسة هنداوي لنشر المعرفة والثقافة والغير هادفة للربح،

مصر .

ابو وردة، امين و عيتاني، مريم وعيد، وضاح. (٢٠١١). معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال

الاسرائيلي، دراسة منشورة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان .

ارجون، سينغوبتا. (2008). تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسة والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، مجلس حقوق الإنسان الدورة السابعة،

الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة. (1949). اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

الأمم المتحدة. (1990). الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (158).

الامم المتحدة. (2005). الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتب الأمم المتحدة مفوضية

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، 1(12).

اولز، اولني، تومي. (2013). المساواة في الأجور، منظمة العمل الدولية، سويسرا.

ايمان كرميش. (2021). المعوقات التنظيمية وعلاقتها بجودة الحياة الوظيفية دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بو ضياف إنموذجا، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

باخشب، عمر بن ابو بكر. (1989). الممارسات الإسرائيلية وتأثيراتها على حقوق الإنسان في الاراضي العربية المحتلة، بحث محكم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والادارة، مجلد 2، السعودية .

البرغوثي، رانيا عزات. (2017). نجاعة التمويل المقدم من الجهات التي تعني بتمكين الفقراء في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

بوابة الهدف الإخبارية. (2022). بين سندان السماسرة ومطرقة اصحاب العمل، ظروف مأساوية يعيشها العمال الفلسطينيون في الداخل، تقرير، مجلة الهدف، فلسطين.

بوهزاع، خليل يعقوب. (2018). انتهاك حقوق عمال فلسطين: فرصة لتشديد حصار "اسرائيل"، مقالة، مجلة الآداب، مجلة الكترونية، <https://al-adab.com/article>.

تقرير منظمة العمل الدولية. (2022). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، الدورة 110، 2022، مكتب العمل الدولي، جنيف.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). مسح القوى العاملة للربع الثاني، (نيسان حزيران، 2022)، فلسطين.

حباس، وليد وقزمار، عصمت. (2022). مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي على ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية. طاولة مستديرة، ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين.

حسن، سعودي محمد. (2015). الاستبعاد الاجتماعي: الانتهاك الصارخ لحقوق المواطنة : الاسباب،

الأبعاد، آليات المواجهة، بحث محكم منشور، جامعة أسيوط، عدد 1م1مجلا، مصر.

حباس، وليد وقزمار، عصمت (2022). مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي على

ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية، جلست طاولة مستديرة، معهد أبحاث السياسات

الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، فلسطين.

خالد، تيسير. (2008). بين مطرقة الاحتلال وسندان البطالة والفقر والتهميش، مقالة، ديوان

العرب، منبر حر للثقافة والفكر والادب، مصر .

الدجاني، هشام حسين عوني. (1980). التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في

ظل الاحتلال الاسرائيلي، بحث محكم، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، مجلد، ع

(104)، فلسطين.

درويش، علاء. (2020). مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع

الفلسطيني نموذج)، دراسة تحليلية، فلسطين، <http://mailto:a.darwish@najah.edu>.

الديب، هدى احمد ومحمد، محمود عبد العليم. (2019). الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على

المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، الجامعة العربية، مصر.

الراجحي، خالد. (2015). بيئة عمل ممتعة، دار وجوه للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض.

الزحانين، رنين فتحي. (2019). سبل مواجهة الفقر في فلسطين وآثارها في تعزيز التنمية

المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين .

الزيباري، جعفر خانو. (2020). السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال، الطبعة الأولى، دار

المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

سميرات، عيسى محمود حمد. (2011). محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في

اسرائيل والمستوطنات، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القدس، فلسطين.

الشال، أحمد محمد ابراهيم احمد. (2020). توجهات الشباب الريفي نحو الهجرة والمشكلات الناتجة

عنها(دراسة وصفية بإحدى قرى محافظة الدقهلية)، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي-

41(4)، مصر.

شرارة، رنده. (2011). مشكلة العمال الفلسطينيين في اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد

22 عدد(86)، فلسطين.

شرقية، جعفر عفيف محمد. (2014). الوضع القانوني للعمال الفلسطينيين (الضفة وغزة) العاملين

داخل الخط الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح ، فلسطين.

عساف، عبد محمد وشعث، منى سعد. (2002). الآثار النفسية والاقتصادية التي تتعرض لها المرأة

الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة جامعة النجاح

للأبحاث، مجلد(16)(2)، فلسطين.

عطية، عبدالله سليمان محمود. (2020). أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في

الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح

الوطنية، فلسطين.

الكعبي، ماجد حميد حسن. (2019). تقييم ادارة الصحة والسلامة المهنية وفقا للمواصفة (2018

ISO 45001) بحث تطبيقي في شركة بغداد للمشروبات الغازية، رسالة ماجستير، جامعة

بغداد، العراق.

محمد، السيد فراج السعيد. (2021). دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة

العربية السعودية، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، السعودية.

محمد، منال جابر مرسى. (2021). دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر دراسة
قياسية للفترة (1990-2019)، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 22(1)، مصر.

مصلح، روز شوملي(1981)العمال الفلسطينيين في الأرض المحتلة: السياسة الإسرائيلية والعمل
العربي، منظمة التحرير الفلسطينية بحث محكم ، مجلد 117، فلسطين.

مصطفى، محمد كامل. (2016). **الطريق إلى التنمية الفعالة**، مؤسسة فريدريش ايبرت، ألمانيا.

الخالدي، رجا(2021)معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). **آفاق التنمية في
فلسطين الصمود في وجه العاصفة، التعبئة معاً، (ماس) فلسطين.**

المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (2010). **التحديات والمعوقات التي تواجه ادارة الموارد البشرية
وأساليب مجابهتها، المؤتمر العربي الثاني: تنمية الموارد البشرية وتعزيز الاقتصاد الوطني،
المنظمة العربية للتنمية الادارية ومعهد الادارة العامة، مسقط.**

مكتب العمل الدولي. (2004). **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، مكتب
العمل الدولي، جنيف، التقرير السادس، طبع في سويسرا.**

منظمة الصحة العالمية. (2022). **صحة اللاجئين والمهاجرين، مقالة، منظمة الصحة العالمية.**

منظمة العمل الدولية. (الحقوق ومعايير العمل)، الفصول من (1-9).

مؤتمر العمل الدولي. (2008). **مهارات من اجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، مكتب
العمل الدولي، جنيف.**

مؤتمر العمل الدولي (2008) ، **وضع عمال الاراضي العربية المحتلة، مكتب العمل الدولي، جنيف.**

وتد، محمد ودغلس عاطف. (2020). **العمال الفلسطينيون بإسرائيل بين خطر كورونا والإلقاء على
الحواجز، مجلة الجزيرة، فلسطين، <https://www.aljazeera.net/politics/2020>.**

يوسف، صديق محمد احمد وعلي، ندى عثمان. (2016). غياب الآباء واثره على السلوك العدواني لدى الاطفال، *مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين*، (مج7)، 1/12/2016م، مصر.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

Agbahe , Johanes and Siddig,Khalid and Grethe,Harald.(2021): "Economy-wide effects of cross-border labor mobility: The case of Palestinian employment in Israel". *Journal of Policy Modeling*. 43(5).

Busbridge, Rachel. (2017): "**The wall has feet but so do we : Palestinian worker in Israel and the 'separation' wall**.fabeckstrasse23-25, 14195 Berlin Germany.

Garbett, Lucy. (2020): "**Palestinian workers in Israel Caught Between Indispensable and Disposable** " Middle East Research and information project.

Joshua D.Angrist.(1995): "**Short-Run Demand for Palestinian Labor** ",Massachusetts **Institute of technology**, Cambridge,mass02139.

ROY ,Sara.(1999): "De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo ,*Journal of Palestinian Studies*.

T.Promsaka, Na, Sakolnakorn.(2019): "Problems,obstacles, challenges, and government policy guidelines for Thai migrant workers in Singapore and Malaysia".*Kasetsart Journal of Social Sciences*.

Xavier,Francois and Couture,Plas.(2013): "**The neoliberal economy of violence in Israel and Occupied Territories. Special issue for the New Middle East**. Security dialogue 449-466.

Bsaikri ,Senussi .(2011): The predicament of Palestinian workers in Israel. Middle East Monitor

כתיבה ומחקר: מעין נייזנה ומיכל תג'ר (2021). התפתחויות ושינויים בהעסקת עובדים פלסטינים בישראל. העבודה המשפטית שתואר להלן התאפשרה הודות לתמיכתו הנדיבה של האיחוד האירופי במסגרת פרויקט work at Dignity בקרב עובדים פלסטינים מהגדה המערבית, בשנים 2019–2021

כתובת העובד (2019), בעיות העומדות בפני עובדים פלסטינים, מאמר, עמותת כתובת העובד לתמיכה והגנה על עובדים פלסטינים בשטחים הכבושים.

ברוך, דיאנה (2022). סיכום שנת 2022 לבטיחות בעבודה, כתובת העובד, כתובת אגודת העובדים לתמיכה והגנה על עובדים פלסטינים בשטחים הכבושים ב-1948.

עמותת כתובת העובד (2022) עובדים פלסטינים בהתנחלויות בבקעת הירדן: אוכלוסיית עובדים שאין להם כוח להתמקח ואיש לא מתערב באינטרסים שלהם, בסעיפים, במדינה הכובשת.

ملحق رقم (1): الاستبانة بصورتها النهائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية
أختي المبحوثة الكريمة / أخي المبحوث الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان:

واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948) والآثار

الاجتماعية المترتبة عن عملهم

"دراسة من وجهة نظر العمال الفلسطينيين في منطقة جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي

المحتلة عام (1948)"

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة وبناء المؤسسات وتنمية
الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس.

لذا نرجو منكم التفضل بتعبئة الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، مع تحري الصدق والموضوعية في
الإجابة، علماً بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة وكمجاميع احصائية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث
العلمي.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحث: ماهر شراونه

لقسم الأول: البيانات التعريفية:

الرجاء وضع دائرة حول الإجابة التي تنطبق عليك:

الجنس: أ: ذكر ب: أنثى

المؤهل العلمي: أ: ثانوي فأدنى ب: دبلوم ج: بكالوريوس د: ماجستير
فأعلى

العمر: أ: أقل من 30 سنة ب: من 30-40 سنة ج: 41-50 سنة د:
أكبر من 50 سنة

مستوى الأجر الشهري: أ: أقل من 2470 شيكل ب: من 2470 – 5700 شيكل
ج: من 5701 – 8550 شيكل د: أكثر من 8550 شيكل

قطاع العمل: أ: البناء ب: الزراعة ج: الصناعة د:
الخدمات

مدى مناسبة العمل لك/ي: أ: مناسب ب: غير مناسب

عدد افراد الأسرة: أ: اثنان ب: ثلاثة ج: اربعة د: خمسة
فأكثر

عدد سنوات العمل أ: أقل من (5) سنوات ب: من 5-10 سنة ج: من 11-15 سنة د: أكثر من 20 سنة

القسم الثاني: اولا مجال واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).

الرجاء الاجابة على الأسئلة ادناه وفق وجهة نظرك حول واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948).
يرجى وضع إشارة (X) في المربع المقابل للإجابة التي تعبر عن رأيك.

الرقم	المؤشرات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
	المجال الأول: واقع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة					
B1	أشعر بالتمييز والظلم للإجراءات المتبعة خلال ذهابي للعمل					
B2	غالبا تكلفة الوصول للمعبر والعمل مدفوعة من صاحب العمل.					
B3	غالبا تكلفة الحصول على تصريح العمل مدفوع من قبل صاحب العمل.					
B4	اشعر بالخطر اثناء التوجه إلى العمل وخلال العمل نفسه					
B5	تم التنكيل الجسدي والنفسي بنا اثناء العمل او خلال الوصول اليه					
B6	الأجر الذي نحصل عليه غير مساوي لأجر اليهود الذين يعملون معنا في نفس العمل					
B7	الاعمال الشاقة والخطرة من نصيب العمال الفلسطينيين.					
B8	تحسب أجرة ساعة العمل الإضافية بساعة ونصف او ساعتان من ساعات العمل					
B9	نأخذ راتب شهر عن كل سنة عمل من المشغل كتعويض لنهاية الخدمة.					
B10	ساعات العمل المسجلة في " الكلوش " قسيمة الراتب مساوية لساعات العمل الحقيقية .					
B11	نأخذ اجازة مرضية مدفوعة الأجر في حالة المرض..					
B12	نواجه صعوبات في الحصول على اجازة من المشغل لأسباب غير مبررة					
B13	لا نتاح لنا فرصة المنافسة على عمل افضل					

الرقم	المؤشرات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
	ومناسب لقدراتنا مقارنة باليهود .					
B14	هناك جهة فلسطينية تدافع عن حقوقنا في حال تعرضنا لأي خطر وابتزاز او التمييز او السرقة او القهر .					
الرقم	المجال الثاني: الأسئلة المتعلقة بالواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
C1	يحقق العمل طموحنا وآمالنا في مستقبل افضل.					
C2	لا يمنحنا العمل الحالي راتبا تقاعديا في عمر الشيخوخة.					
C3	اعاني أو عانيت من مشاكل صحية بسبب العمل .					
C4	دائما ما يدفع تعويضات مالية مقابل الإعاقة والمشاكل الصحية الناتجة عن العمل.					
C5	العمل في الاراضي المحتلة لا يشعرنا بالطمأنينة على مستقبل الأسرة والأولاد.					
C6	لا يحق للعمال التفاوض وتشكيل نقابة تدافع عن حقوقهم.					
C7	لا يحسن العمل الحالي من ظروف الأسرة الصحية والتعليمية .					
C8	لا نحصل على فرص تدريب لتحسين العمل لزيادة الأجر مساوي للعمال اليهود					
C9	البطالة وعدم وجود عمل مناسب في الضفة الغربية اجبرنا على العمل في الداخل المحتل					
الرقم	المجال الثالث: الاسئلة المتعلقة بالآثار الاجتماعية	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
D1	لا وقت لدي للتفكير في أفكار سياسية واجتماعية.					
D2	لا انفق على اولادي واسرتي بشكل مقبول نتيجة لعملي الحالي.					
D3	ايام العطلة استغلها في شراء مستلزمات البيت والأسرة.					
D4	غيابي المستمر عن البيت يشعرني بالتقصير في تربية الاولاد.					
D5	غيابي عن البيت يؤثر على تربية اولادي بشكل سيء.					
D6	سأصبح فقيرا اذا فقدت عملي الحالي					
D7	لم تعمل السلطة الفلسطينية بديل مناسباً للعمل داخل الضفة.					
D8	لن تغير نقابة عمال منتخبة وقوية من واقع العمال.					
D9	ابتعد عن المشاركة الاجتماعية والسياسية للخوف من فقدان العمل والتصريح.					

الرقم	المؤشرات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
D10	حصول اولادي على شهادات جامعية لن يحدث تغيير على مستقبلهم وفرصهم في العمل.					
D11	نظرة المجتمع المحلي الى العمال غير سوية					
	المجال الرابع: الاسئلة المتعلقة بالمعوقات التي تواجه العمال	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
E1	سماسرة التصاريح هم مشكلة كبيرة تسرق من العمال تعيهم واموالهم.					
E2	درجة التمييز في الأجور بين اليهود والفلسطينيين.					
E3	يمكن وصف التدابير الامنية على المعابر بالمرهقة لي.					
E4	لا يوجد من يقف مع العامل الفلسطيني اذا حدث معه اي مشكلة .					
E5	الوضع السياسي هو مشكلة كبيرة ومستمرة.					
E6	لا يوجد ثقة بالسلطة الفلسطينية لحماية مصالح العمال.					
E7	انعدام الثقة بالسلطة الفلسطينية سببه إهمال حقوق العمال لفترة طويلة.					
E8	نحن نتعرض للخطر اليومي ونقابة العمال لا تتدخل لحمايتنا.					
E9	وزارة العمل الفلسطينية لم تصنع لنا بديل للعمل داخل الضفة .					
E10	العامل مستهدف من قبل اجهزة الامن الفلسطينية					
E11	العمل في الاراضي المحتلة يجعل الضفة خالية من العمال					
E12	لا اوفر أي مبلغ من عملي بسبب كمية المصاريف الكثيرة.					
	المجال الخامس: الاسئلة المتعلقة بالتحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
F1	يشكل الاغلاق والانقطاع عن العمل التحدي الاكبر لنا بسبب عدم توفر البديل.					
F2	اصبح لانقطاعي عن العمل لمدة قصيرة من الفقراء ولا أستطيع الإنفاق على اسرتي					
F3	من اهم التحديات الحالية هو تحرير العمال من بائعو تصاريح العمل					
F4	مساواة اجر العمال الفلسطينيين بالعمال اليهود لنفس العمل والجهد هي حلم بعيد المنال .					
F5	من الأمور المستبعدة هي المساندة القانونية من نقابة العمال ووزارة العمل لتحسين ظروفنا					

الرقم	المؤشرات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
F6	تحويل ادخارات وتعويضات العمال الى شركة (عمتيم) داخل الاراضي المحتلة أمر خطير					
F7	تحويل الأجر الشهري للبنوك في الضفة اجراء فيه كثير من الغموض والشك.					
F8	من اهم التحديات هو إدارة واستثمار ادخارات العمال من جهة فلسطينية موثوقة للعمال.					
F9	حلم كل عامل هو الحصول على تعويض نهاية الخدمة من المشغل بشكل كامل					
F10	من أهم التحديات جعل ساعات العمل والاجر في قسيمة الراتب (الكلوش) مساوية لساعات العمل الحقيقية					
F11	أن يصبح للعامل راتب تقاعد وشيخوخة هي حلم كل عامل.					
F12	تحسين ظروف وبيئة العمل امر مستبعد بسبب الوضع السياسي.					
F13	ظروف العمل السيئة نابعة من عنصرية كبيرة في مجتمع دولة الاحتلال.					
F14	تحسين ظروف العمال مرتبط بزوال التمييز والعنصرية وقوة ووحدة العمال الفلسطينيين.					
F15	أجور العمال في الضفة ارتفعت بسبب العمل في الاراضي المحتلة.					

مع خالص التقدير لاهتمامكم ووقتكم ومساعدتكم

الباحث: ماهر شراونه

ملحق رقم (2): صحيفة المقابلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

اختي المسؤولة الكريمة / أخي المسؤول الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان:

واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948) والآثار الاجتماعية المترتبة عن عملهم

"دراسة من وجهة نظر العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948)"
والمؤسسات التي تخدمهم في منطقة جنوب الخليل.

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة وبناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس.

لذا نرجو منكم التفضل بالإجابة على المقابلة التي أعدت لهذا الغرض، مع تحري الصدق والموضوعية في الإجابة، علماً بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة وكمجاميع احصائية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحث: ماهر شراونه

المجال الاول للمقابلة المتعلق بالمساندة القانونية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948 .

1- يتم التدخل في تنظيم عقود العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948م كيف ؟

2- كيف تتم متابعة عملية الإساءات النفسية والجسدية التي تحدث للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 ؟

3- كيف تتم عملية المتابعة لمدى ملائمة الاعمال التي يعملون بها العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 لقدراتهم ونوعية الخطر الذي يتعرضون له ؟

4- كيف تتم عملية المتابعة لحقوق العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة حسب معايير منظمة العمل الدولية ؟

المجال الثاني استثمار ادخارات العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة 1948 في التنمية.

1- من وجه نظركم ما هي الموانع التي حالت دون استثمار ادخارات العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 لغاية الآن ؟

2- اليوم تقوم شركة (عميتيم) بإدارة ادخارات العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام 1948 هل توافقون على ذلك ؟ او لا ولماذا ؟

3- اذا كان هناك رفض لإدارة ادخارات العمال الفلسطينيين من قبل شركة (عميتيم) ما هي الخطوات العملية التي تمت لمنع ذلك .

المجال الثالث الحد من سلبيات عمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948.

1- ما هي اجراءاتكم لمنع إفراغ الضفة الغربية من العمال الفلسطينيين لصالح ادارة الاحتلال وذلك بسبب فجوة الأجور وعدم وجود بديل للعامل الفلسطيني؟

2- كيف تتم متابعة عملية المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة مثل تغيب الآباء واثره على الأسرة واستبعاد العمال عن دورهم الاجتماعي داخل الضفة الغربية؟

3- هل هناك أعمال وخطط تحد من تحول تبعية العمال الفلسطينيين لإدارة الاحتلال بشكل مباشر؟ نعم / لا / كيف؟

***** هل هناك أية امور ترغب بإضافتها حول الموضوع؟

انتهت أسئلة المقابلة

ملحق رقم (3): قائمة بأسماء المحكمين

- 1- الدكتور سمير ابو زنيد عميد كلية جامعة الخليل.
- 2- الدكتور سهيل سلطان، جامعة بير زيت، كلية الإدارة.
- 3- الدكتور نبيل المغربي - جامعة القدس المفتوحة - خدمة اجتماعية.
- 4- الدكتور خالد كتلو - جامعة القدس المفتوحة - مدرس خدمة اجتماعية.
- 5- الدكتور شاهر العالول - جامعة القدس - دكتور في كلية التنمية المستدامة.
- 6- الدكتور عبد الوهاب الصباغ - جامعة القدس - دكتور في كلية التنمية المستدامة.



بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development



2023/2/19

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب ماهر شراونة

الى من يهمه الامر..

تحية طيبة وبعد،،

يقيد برنامج التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس بأن الطالب ماهر شراونة (21920171)، هو أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس حيث يقوم بعمل بحث بعنوان (واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة 1948 والاثار الاجتماعية المترتبة على عملهم). وعليه يرجى مساعدته بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب من خلال الاستبانة تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. احمد حرزالله

مدير معهد التنمية المستدامة

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: srd@alquds.edu

القدس- أربدس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002
البريد الالكتروني: srd@alquds.edu

ملحق رقم (5): كتاب وزارة العمل حول إحصائية العمال في جنوب الخليل الذين يعملون بتصريح منظم

State of Palestine
Palestinian Ministry of Labor
South Hebron Labor Directorate



دولة فلسطين
وزارة العمل الفلسطينية
مديرية عمل جنوب الخليل

Ref: 57 / 2023

التاريخ: 12.03.2023

الأخ الدكتور أحمد حرزالله المحترم
مدير معهد التنمية المستدامة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: واقع عمال الخط الأخضر جنوب الخليل

نهدىكم أطيب التحيات وبالإشارة الى الموضوع أعلاه، وبناء على الكتاب المرسل من طرفكم بتاريخ 19.02.2023 حول تزويدكم بالمعلومات والبيانات الخاصة (بواقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة 1948 و الاثار الاجتماعية المترتبة على عملهم) ، حيث بلغ عدد العاملين داخل الخط الأخضر والذين يمتلكون تصاريح عمل منظمة حتى تاريخ 12.03.2023 بلغ (4828) عامل .

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

عزى دودين

مدير مديرية عمل جنوب الخليل



فهرس الجداول

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة. 60.....

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) 61.....

جدول (3.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) 61.....

جدول (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي المحتلة عام (1948) 62.....

جدول (5.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) 62.....

جدول (6.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات التحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) 63.....

جدول (7.3): نتائج معامل الثبات للمجالات 63.....

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع الاجتماعي لعمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل في الاراضي المحتلة عام (1948) 74.....

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للمعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) 78.....

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للتحديات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) 81.....

جدول (6.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير الجنس خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة

جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلمي.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول(8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير المؤهل العلميخطأ! الإشارة المرجعية غير

الجدول (9.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلميخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير العمرخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول(11.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير العمرخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مستوى الأجر الشهري.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول(13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مستوى الأجر الشهري.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير قطاع العملخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول(15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير قطاع العملخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الجدول (16.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير قطاع العمل.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول (17.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير مدى مناسبة العمل لك/ي خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول (18.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد افراد الأسرة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول(19.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد افراد الأسرة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الجدول (20.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد افراد الأسرة..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول (21.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد سنوات العمل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

جدول(22.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في متوسطات واقع العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام (1948) يعزى لمتغير عدد سنوات العمل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الجدول (23.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات العمل خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (1): الاستبانة بصورتها النهائية.....121
- ملحق رقم (2): صحيفة المقابلة.....126
- ملحق رقم (3): قائمة بأسماء المحكمين129
- ملحق رقم (4): كتاب تسهيل مهمة.....130
- ملحق رقم (5): كتاب زارة العمل حول إحصائية العمال في جنوب الخليل الذين يعملون بتصريح منظم131

فهرس المحتويات

.....	الاهداء
.....	إقرار خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
.....	ب. الشكر والتقدير
.....	د. الملخص
.....	و. Abstract

1..... الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.....	1.1 المقدمة
4.....	2.1 مشكلة الدراسة
5.....	3.1 أسئلة الدراسة
5.....	4.1 فرضية الدراسة
6.....	5.1 أهمية الدراسة
6.....	6.1 مبررات الدراسة
7.....	7.1 اهداف الدراسة
8.....	8.1 حدود الدراسة
9.....	9.1 مصطلحات الدراسة

12..... الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

12.....	1.2 تمهيد
12.....	1.1.2 واقع العمال القانوني
15.....	2.1.2 بيئة العمل للعمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948)
18.....	2.2 الواقع الاجتماعي للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة (1948)
18.....	1.2.2.1 العمل اللائق:
19.....	2.2.2.2 التشغيل:
20.....	3.2.2 العمل وحوكمة السوق:
21.....	4.2.2 ظروف العمل:
24.....	5.2.2 التعليم والفقير:
26.....	3.2 الآثار الاجتماعية المترتبة عن عمل العمال الفلسطينيين في مدينة دورا في الاراضي المحتلة عام(1948)...
26.....	1.3.2.1 نظرية الاستبعاد الاجتماعي
29.....	4.2 المعوقات التي تواجه العمال الفلسطينيين في جنوب الخليل الذين يعملون في الاراضي المحتلة عام(1948).

30.....	1.4.2. معوقات مرتبطة بالسلطة الوطنية الفلسطينية:
31.....	5.2 الأثار السلبية والايجابية لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948).
32.....	6.2 الأثار الايجابية لعمل العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948)
33.....	1.6.2. المستوى الأول على مستوى العامل نفسه وأسرته:
33.....	2.6.2. المستوى الثاني هو تأثير التحويلات للعمال على المستوى المحلي:
33.....	3.6.2. المستوى الثالث لتأثيرات تحويلات العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي المحتلة هو الوطني:
34.....	7.2 التحديات التي تواجهه العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في الاراضي المحتلة عام (1948)
36.....	8.2 قصص عمال وعاملات ..
40.....	9.2 الدراسات السابقة ..
40.....	1.9.2. الدراسات العربية:
48.....	2.9.2. التعقيب على الدراسات العربية:
50.....	3.9.2. الدراسات الاجنبية:
53.....	4.9.2. التعقيب على الدراسات الأجنبية:
55.....	5.9.2. الفجوة البحثية:

57..... الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

57.....	1.3 منهج الدراسة.....
57.....	2.3 مجتمع الدراسة
58.....	3.3 أدوات الدراسة
59.....	4.3 عينة الدراسة
59.....	1.4.3. وصف متغيرات أفراد العينة:
61.....	5.3 صدق الأداة.....
63.....	6.3 ثبات الدراسة
64.....	7.3 إجراءات الدراسة.....
64.....	8.3 إجراءات تطبيق الدراسة.....
65.....	9.3 المعالجة الإحصائية:

66..... الفصل الرابع: نتائج الدراسة

66.....	1.4 تمهيد
66.....	2.4 نتائج أسئلة الدراسة
66.....	1.2.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:
70.....	2.2.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

74.....	3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:
78.....	4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:
81.....	5.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:
84.....	6.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:
.....	7.2.4 تفسير ومناقشة النتائج الخاصة بالاستبانة: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
.....	1.7.2.4 مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرئيس الاول:.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
.....	2.7.2.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
.....	3.7.2.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
.....	4.6.2.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
.....	5.6.2.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
98.....	3.4 تحليل نتائج المقابلة
98.....	1.3.4 المجال الاول: المساندة القانونية:
100....	2.3.4 المجال الثاني: استثمار ادخارات وتعويضات العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948:
101.....	3.3.4 المجال الثالث: الحد من سلبيات عمل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام (1948):.....
103.....	4.4 العلاقة بين نتائج أداة الاستبانة ونتائج المقابلة في نقاط الالتقاء

106 الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

106.....	2.5 الاستنتاجات.....
110.....	2.5 التوصيات.....
110.....	1.2.5 التوصيات الخاصة بالعمال الفلسطينيين.....
111.....	2.2.5 التوصيات الخاصة بوزارة العمل:
111.....	3.2.5 التوصيات الخاصة بالاتحاد العام لنقابات فلسطين:

114.....	المصادر والمراجع
114.....	أولاً: المراجع العربية
119.....	ثانياً: المراجع الاجنبية:.....
132.....	فهرس الجداول
135.....	فهرس الملاحق
136.....	فهرس المحتويات